# التقرير الاقتصادي

# لعام 2021

مصرف البحرين المركزي

Central Bank of Bahrain

# المحتويات

**المحتويات** ..... أ
**الجداول** ..... ب
**الرسوم البيانية** ..... ث
**نبذة عامة** ..... 1
**أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2021** ..... 3
**1. الفصل الأول: التطورات المحلية** ..... 1
أ. النمو الاقتصادي ..... 1
*1. نمو الناتج المحلي الإجمالي* ..... 1
*2. القطاع غير النفطي* ..... 3
*3. القطاع النفطي* ..... 5
ب. الأسعار المحلية ..... 7
ت. خطة التعافي الاقتصادي ..... 8
ث. قطاع السياحة ..... 10
**2. الفصل الثاني: التطورات النقدية** ..... 18
أ. مقدمة ..... 18
ب. تطورات عرض النقد ..... 19
ت. أسعار الفائدة المحلية ..... 22
ث. تطورات أسعار الصرف ..... 24
**3. الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي** ..... 25
أ. النظام المالي ..... 26
أ. المسح السنوي للقوى البشرية في القطاع المالي ..... 28
ب. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ..... 30
*1. مصارف قطاع التجزئة* ..... 31
*2. مصارف قطاع الجملة* ..... 38
*3. المصارف الإسلامية* ..... 41
ت. صناديق الاستثمار ..... 44
ث. استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية ..... 45
4. **الفصل الرابع: نظام المدفوعات والتسويات وتطورات التكنولوجيا المالية** ..... 48
أ. مقدمة ..... 48
*1. نظام المدفوعات والتسويات (SSSS & RTGS)* ..... 49
*2. نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)* ..... 49
*3. نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) ونظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)* ..... 50
*4. عمليات نقاط البيع* ..... 52
ب. تطورات التكنولوجيا المالية ..... 54
ت. الشمول المالي ..... 58

5. الفصل الخامس: تطورات المالية العامة ..... 60
أ. نظرة عامة ..... 60
أ. الإيرادات ..... 61
ب. المصروفات ..... 62
ت. إصدار أدوات الدين العام ..... 63
6. الفصل السادس: تطورات أسواق رأس المال ..... 65
أ. أبرز التطورات في البورصة ..... 65
ب. مؤشرات التداول الرئيسية ..... 66
ت. تطورات القيمة السوقية ..... 67
ث. حركة التداول ..... 68
ج. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر ..... 71
ح. حركة الأسعار ..... 72
خ. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين ..... 73
7. الفصل السابع: تطورات القطاع الخارجي ..... 74
أ. مقدمة ..... 74
ب. الحساب الجاري ..... 74
ت. تحويلات العاملين ..... 77
ث. الحساب الرأسمالي والمالي ..... 77
ج. صادرات السلع ..... 77
ح. واردات السلع ..... 78
خ. التجارة البينية مع دول مجلس التعاون ..... 79
د. الواردات الطبية خلال أزمة جائحة كورونا ..... 81
ذ. الاستثمار الأجنبي المباشر ..... 81

## الجداول

جدول 1-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية ..... 3
جدول 1-2: الناتج المحلي بحسب النشاط الاقتصادي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2020-2021 ..... 4
جدول 1-3: إنتاج وتكرير النفط الخام ..... 6
جدول 1-4: انتاج البتروكيماويات والغاز الطبيعي ..... 7
جدول 1-5: الرقم القياسي لأسعار المستهلك ..... 7
جدول 1-6: مؤشر أسعار المستهلك (2019= 100) ..... 8
جدول 1-7: بعض المشاريع التنموية ..... 14
جدول 2-1: عرض النقد ..... 19
جدول 2-2: مكونات عرض النقد (ن3) ..... 21
جدول 2-3: ودائع القطاع الخاص حسب العملات ..... 22
جدول 2-4: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال ..... 23
جدول 2-5: أسعار الفائدة على القروض الشخصية ..... 23

جدول 3-1: عدد المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي ..... 27
جدول 3-2: عدد العاملين في القطاع المالي 2021 ..... 28
جدول 3-3: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي ..... 30
جدول 3-4: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–الموجودات ..... 32
جدول 3-5: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–المطلوبات ..... 33
جدول 3-6: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات ..... 33
جدول 3-7: موجودات ومطلوبات النوافذ الإسلامية لمصارف قطاع التجزئة ..... 34
جدول 3-8: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة1/ ..... 36
جدول 3-9: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات ..... 37
جدول 3-10: الائتمان المحلي لقطاع الأفراد ..... 37
جدول 3-11: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات ..... 38
جدول 3-12: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات ..... 39
جدول 3-13: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات ..... 40
جدول 3-14: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات ..... 41
جدول 3-15: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات ..... 42
جدول 3-16: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات ..... 43
جدول 3-17: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام 2021 ..... 44
جدول 3-18: برامج التطوير المدرجة ضمن استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية ..... 46
جدول 4-1: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية ..... 52
جدول 4-2: صناديق الاستثمار – مؤشرات الشمول المالي ..... 59
جدول 5-1: ملخص المالية الحكومية ..... 61
جدول 5-2: الإيرادات الحكومية ..... 62
جدول 5-3: المصروفات الحكومية المتكررة (2020–2021) ..... 62
جدول 5-4: ملخص أدوات الدين العام ..... 63
جدول 5-5: ملخص أدوات الدين العام التقليدية ..... 64
جدول 5-6: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية ..... 64
جدول 6-1: مؤشرات سوق بورصة البحرين ..... 66
جدول 6-2: القيمة السوقية حسب القطاع ..... 67
جدول 6-3: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية ..... 68
جدول 6-4: المعدل اليومي للتداول ..... 68
جدول 6-5: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات ..... 69
جدول 6-6: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات ..... 69
جدول 6-7: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات ..... 70
جدول 6-8: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة–2021 ..... 71
جدول 6-9: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة–2021 ..... 71
جدول 6-10: اتساع السوق ..... 72
جدول 6-11: الشركات الخمس الاكثر ارتفاعا–2021 ..... 72
جدول 6-12: الشركات الاكثر انخفاضا–2021 ..... 73
جدول 6-13: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية ..... 73
جدول 7-1: ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني) ..... 76
جدول 7-2: التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية (non–oil exports) من أهم عشر دول على أساس "سيف" ..... 78
جدول 7-3: التوزيع الجغرافي لقيمة واردات السلع غير النفطية (Non–oil Imports) من أهم عشر دول على أساس "سيف" ..... 79

جدول 4-7: التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي (غير النفطية) ..... 79
جدول 5-7: الواردات الطبية Medical Imports (دينار بحريني) ..... 81

## الرسوم البيانية

رسم بياني 1-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ..... 2
رسم بياني 2-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ..... 2
رسم بياني 3-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ..... 2
رسم بياني 4-1: النمو حسب النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة 2020-2021 ..... 3
رسم بياني 5-1: مساهمة القطاعات االقتصادية في الناتج املحلي إلجمالي (2020-2021) ..... 5
رسم بياني 6-1: متوسط سعر النفط BRENT ..... 5
رسم بياني 7-1: أسعار المعادن ..... 5
رسم بياني 8-1: انتاج وتكرير النفط الخام ..... 6
رسم بياني 9-1: معدلات التضخم في البحرين 2021 ..... 8
رسم بياني 10-1: القادمون للبحرين عبر المنافذ 2017-2021 ..... 11
رسم بياني 11-1: السياحة الوافدة عن طريق المنافذ لعام 2021 ..... 11
رسم بياني 1-2: مكونات عرض النقد ..... 20
رسم بياني 2-2: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد(ن3) - التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية ..... 20
رسم بياني 3-2: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن3)- التغييرات في الموجودات المحلية ..... 20
رسم بياني 2-2: انواع الودائع ..... 21
رسم بياني 5-2: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة ..... 22
رسم بياني 6-2: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال ..... 23
رسم بياني 7-2: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف ..... 24
رسم بياني 8-2: أسعار صرف الدينار البحريني ..... 24
رسم بياني 1-3: التراخيص الجديدة والمصدرة (2020-2021) ..... 28
رسم بياني 2-3: العاملون البحرينيون وغير البحرينيين في القطاع المالي2021 ..... 29
رسم بياني 3-3: العاملون في القطاع المصرفي والغير مصرفي2021 ..... 29
رسم بياني 4-3: إجمالي موجودات القطاع المصرفي - التجزئة و الجملة (بليون دولار أمريكي) ..... 30
رسم بياني 5-3: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي ..... 31
رسم بياني 6-3: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي ..... 31
رسم بياني 7-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021 ..... 34
رسم بياني 8-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021 ..... 34
رسم بياني 9-3: ودائع مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني) ..... 35
رسم بياني 10-3: الائتمان المحلي حسب القطاعات ..... 35
رسم بياني 11-3: الرصيد القائم للائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ..... 36
رسم بياني 12-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021 ..... 40
رسم بياني 13-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021 ..... 40
رسم بياني 14-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021 ..... 43
رسم بياني 15-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021 ..... 43
رسم بياني 16-3: صناديق الاستثمار - استثمارات الأفراد والمؤسسات ..... 44
رسم بياني 1-4: النظام الآني للتسويات الإجمالية- تحويلات الزبائن ..... 49

رسم بياني 2-4: نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) ..... 50
رسم بياني 3-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2018–2021) ..... 51
رسم بياني 4-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2021) ..... 51
رسم بياني 5-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2018–2021) ..... 51
رسم بياني 6-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2021) ..... 51
رسم بياني 5-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فواتير (2018–2021) ..... 52
رسم بياني 5-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فواتير (2021) ..... 52
رسم بياني 9-4: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع (يناير 2019– ديسمبر 2021) ..... 53
رسم بياني 7-4: عمليات نقاط البيع– قيمة وعدد العمليات ..... 53
رسم بياني 11-4: عدد عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات ..... 54
رسم بياني 12-4: قيمة عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات (مليون دينار) ..... 54
رسم بياني 10-4: حجم وقيمة المعاملات من خلال المحافظ الإلكترونية ..... 57
رسم بياني 11-4: عدد الحسابات المصرفية ..... 59
رسم بياني 1-5: أدوات الدين العام ..... 63
رسم بياني 1-6: أداء مؤشر البحرين العام ..... 66
رسم بياني 2-6: القيمة السوقية حسب القطاعات 2021 ..... 67
رسم بياني 3-6: قيمة الاسهم المتداولة 2020 مقابل 2021 ..... 69
رسم بياني 4-6: كمية الاسهم المتداولة 2020 مقابل 2021 ..... 70
رسم بياني 5-6: عدد الصفقات 2020 مقابل 2021 ..... 70
رسم بياني 6-6: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) 2020–2021 ..... 72
رسم بياني 1-7: المساهمة في الحساب الجاري 2020–2021 (مليون دينار بحريني) ..... 75
رسم بياني 2-7: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ..... 75
رسم بياني 3-7: تحويلات العاملين (2019–2021) مليون دينار بحريني ..... 77
رسم بياني 4-7: الصادرات Exports (2020–2021) مليون دينار بحريني ..... 80
رسم بياني 5-7: إعادة التصدير Re-Exports (2020–2021) مليون دينار بحريني ..... 80
رسم بياني 6-7: الواردات Imports (2020–2021) مليون دينار بحريني ..... 80
رسم بياني 7-7: الواردات الطبية (2020–2021) مليون دينار بحريني ..... 81
رسم بياني 8-7: الواردات الطبية (2020–2021) مليون دينار بحريني ..... 81
رسم بياني 9-7: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التصنيف الجغرافي لأهم عشر دول (مليون دينار بحريني) ..... 82
رسم بياني 10-7: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني) ..... 82

# نبذة عامة

ساهمت جهود الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حزم التحفيز المالي في إعادة النشاط الاقتصادي خلال العام، كما شهد الفصل الرابع من عام 2021 الاعلان عن خطة التعافي الاقتصادي والتي تضمنت مبادرات ضمن خمس أولويات متمثلة تهدف إلى نمو الناتج المحلي وبالتحديد الناتج المحلي غير النفطي وتعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول العام 2024 .

وتشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي الى تحقيق نمو بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة و 11.9% بالأسعار الجارية على أساس سنوي. ووفقاً للعام 2021 فقد نما الاقتصاد مدفوعاً بأداء القطاعات غير النفطية حيث نما القطاع غير النفطي بنسبة 2.8% بالأسعار الثابتة فيما تراجع القطاع النفطي بشكل طفيف بنسبة 0.3%.

واصل عرض النقد (ن1، ن2 ون3) نموه الايجابي حيث حقق ارتفاعاً في عام 2021 مقارنة بعام 2020، ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد، وارتفع (ن٣) بنسبة 5.2%، أي 732.9 مليون دينار (من 14151.3 مليون دينار في عام 2020 إلى 14884.2 مليون دينار في عام 2021).

يشكل القطاع المالي أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل إلى 17.9% وبمعدل نمو 6.0%. وبلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين 360 في نهاية عام 2021.

وبلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل 207.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، اي بارتفاع وقدره 10.1 بليون دولار أمريكي وبنسبة 4.9% وجاء هذا الارتفاع نتيجة إلى ارتفاع الموجودات والمطلوبات المحلية والاجنبية. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة 54.3% ومصارف قطاع التجزئة 45.7% من إجمالي الميزانية.

وقد حققت مملكة البحرين نتائج ملموسة في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي في عام 2021 و تبني عدد من المبادرات مما أدى إلى انخفاض عجز الميزانية العامة مع ارتفاع أسعار النفط العالمية و انخفاض اثار أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19). فقد بلغ عجز الميزانية العامة 988 مليون دينار في عام 2021

مقابل 1,671 مليون دينار في عام 2020. كما ارتفعت الإيرادات الحكومية من 2,082 مليون دينار في عام 2020 إلى 2,615 مليون دينار في عام 2021. ومن جهة أخرى انخفضت المصروفات الحكومية من 3,753 مليون دينار في عام 2020 إلى 3,604 مليون دينار في عام 2021.

وبالنسبة للقطاع الخارجي فقد سجل الحساب الجاري فائضاً بلغ 978.5 مليون دينار في عام 2021، أي بنسبة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعجز بلغ 1,220.0 مليون دينار في عام 2020 (9.4% من الناتج المحلي الإجمالي) من خلال ارتفاع قيمة الصادرات الإجمالية بنسبة 59.0% لتصل إلى حوالي 8.41 مليار دينار بسبب الارتفاع في أسعار السلع (النفط والألمنيوم).

ضمن إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة، يواصل المصرف في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية وضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية. وتشير بيانات نظام التحويلات الإلكتروني (فوري وفوري+) ومعاملات نقاط البيع نمواً ملحوظاً مما يشير إلى زيادة في النشاط التجاري إلى مستويات ما قبل الجائحة والتوجه نحو استخدام الحلول الرقمية.

# أهم المؤشرات الرئيسية لعام 2021

## النمو الاقتصادي

| | |
|---|---|
| النمو الاقتصادي | ▲%2.1 |
| النمو الاقتصادي غير النفطي | ▲%3.8 |

## أسعار المستهلك

| | |
|---|---|
| مؤشر أسعار المستهلك | 97.0 |
| نسبة التضخم | −0.6% |

## المالية العامة

| الإيرادات | المصروفات | العجز |
|---|---|---|
| 2,615 مليون دينار | 3,604 مليون دينار | 988 مليون دينار |

## ميزان المدفوعات

| فائض بقيمة | فائض بقيمة | زيادة في صافي الموجودات الأجنبية بقيمة | ارتفاع الأصول الاحتياطية بقيمة |
|---|---|---|---|
| 978.5 مليون دينار | 1.8 بليون دينار | 636.7 مليون دينار | 946.3 مليون دينار |
| الحساب الجاري | ميزان السلع | الحساب الرأسمالي والمالي | الميزان الكلي |

## عدد التراخيص نهاية عام 2021

| عدد المصارف | عدد مصارف قطاع التجزئة | عدد مصارف قطاع الجملة | عدد المصارف الإسلامية (تجزئة وجملة) | عدد المؤسسات المالية غير المصرفية |
|---|---|---|---|---|
| 89 | 30 | 59 | 16 | 271 |

## عرض النقد في نهاية عام 2021

**558.0** مليون دينار
النقد المتداول

**13,465.5** مليون دينار
عرض النقد بمفهومة المتوسط ن2

## الودائع في نهاية عام 2021

**12,907.4** مليون دينار
ودائع القطاع الخاص

**1,215.3** مليون دينار
ودائع قطاع الحكومة

## القروض لعام 2021

**5,341.2** مليون دينار
قروض قطاع الأعمال

**5,110.7** مليون دينار
قروض قطاع الأفراد

**454.4** مليون دينار
قروض قطاع الحكومة

## الجهاز المصرفي نهاية عام 2021

**217.5** بليون دولار
ميزانية الجهاز المصرفي

**99.4** بليون دولار
ميزانية مصارف قطاع التجزئة

**113.1** بليون دولار
ميزانية مصارف قطاع الجملة

# الفصل الأول: التطورات المحلية

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| النمو الاقتصادي | نمو القطاع النفطي | نمو القطاع غير النفطي |
|---|---|---|
| 2.2% بالأسعار الثابتة<br>11.9% بالأسعار الجارية | -0.3% بالأسعار الثابتة<br>48.8% بالأسعار الجارية | 2.8% بالأسعار الثابتة<br>7.3% بالأسعار الجارية |
| **متوسط سعر برميل النفط** | **القطاع المالي** | **مؤشرات أسعار المستهلك** |
| 70.4 دولار | 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي | (0.6%) |

- بلغ نمو اقتصاد مملكة البحرين الحقيقي نسبة 2.2% خلال عام 2021.
- نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 2.8%.
- ارتفع النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة في المواصلات والاتصالات بنسبة 25.8%.
- سجلت معدلات التضخم انخفاض نسبة 0.6% في عام 2021.

## أ. النمو الاقتصادي

استمرت جهود الحكومة في دعم الاقتصاد الوطني من خلال حزم التحفيز المالي الى جانب خطة التعافي الاقتصادي المعلنة عنها من قبل حكومة البحرين بما ساهم في التعافي الاقتصادي وإعادة الحركة الاقتصادية الى المستويات التي كانت عليها قبل الجائحة.

### 1. الناتج المحلي الإجمالي

شهد النصف الثاني من عام 2021 تعافي العديد من القطاعات الاقتصادية لمملكة البحرين حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% بالأسعار الثابتة و 11.9% بالأسعار الجارية على أساس سنوي (رسم البياني 1-1).

**رسم بياني 1-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي**

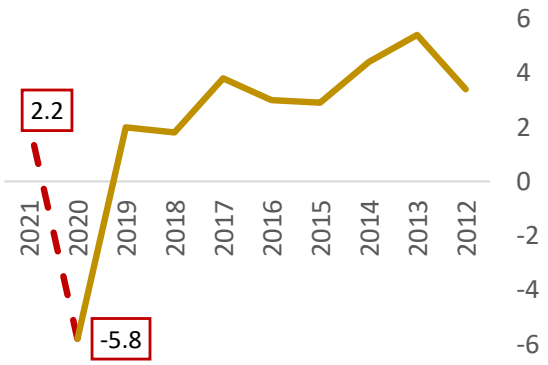


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

**رسم بياني 1-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**

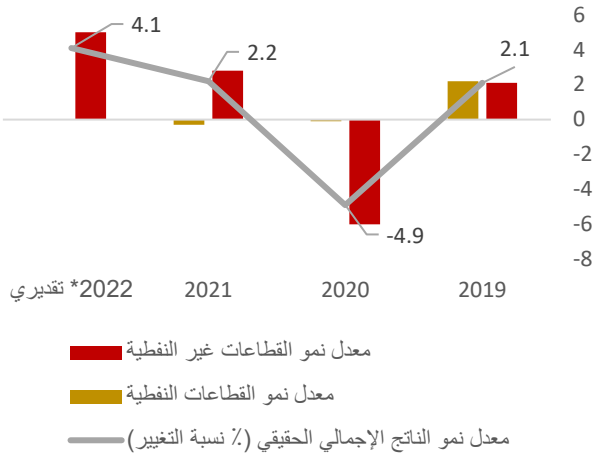


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

وقد دفع أداء القطاعات غير النفطية عجلة النمو بنسبة 2.8% بالأسعار الثابتة فيما تراجع القطاع النفطي بشكل طفيف بنسبة 0.3%. ويظهر الرسم البياني (3-1) النمو الذي شهده الاقتصاد في الفصل الثالث والرابع من عام 2021 حيث سجل الناتج المحلي نمواً بنسبة 2.1% و 4.3% على التوالي.

**رسم بياني 3-1: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة**

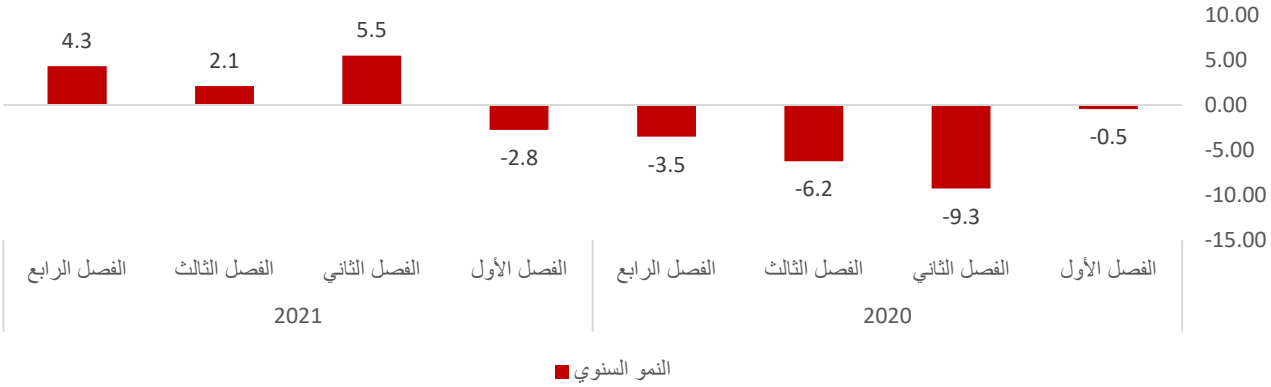


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

ويستعرض الجدول 1-1 مدى تعافي الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين في عام 2021 من تأثير انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) حيث تشير الأرقام إلى تحسّن في القطاع النفطي وغير النفطي مقارنة بما حققته في عام 2020.

**جدول 1-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية**

| | 2020 | 2021 |
|---|---|---|
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (%) | (5.8) | 2.2 |
| نسبة نمو القطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة (%) | (7.1) | 2.8 |
| نسبة نمو القطاع النفطي بالأسعار الثابتة (%) | (0.1) | (0.3) |
| نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (%) | (10.2) | 11.9 |
| التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (%) | (2.3) | (0.6) |
| الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | (9.4) | 6.7 |
| سعر النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل الواحد) | 42 | 70 |

**حسب توقعات وزارة المالية والاقتصاد الوطني*

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية، وزارة المالية والاقتصاد الوطني*

## 2. القطاع غير النفطي

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل كبير على القطاع غير النفطي في عام 2020 حيث انخفض بنسبة 7.1% بالأسعار الثابتة مقابل الارتفاع الذي بلغ 2.8% في عام 2021. ويوضح الرسم البياني 4-1 التغيرات التي شهدها القطاعات غير النفطية في عام 2021. وتبين نسب التغير مدى تعافي الأنشطة الاقتصادية بمملكة البحرين من جائحة كورونا (كوفيد-19) حيث شهدت اغلب القطاعات تحسنا ملحوظاً في عام 2021.

وتصدر قطاع الفنادق والمطاعم في تحقيق نمو وقدره 7.6% في عام 2021 بعد أن كان من أكثر القطاعات تأثراً في عام 2020 بسبب التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا. وانتعش القطاع نتيجة لزيادة أعداد الزوار عبر جسر الملك فهد وكذلك القادمين عبر مطار البحرين الدولي والذي انعكس أيضاً في معدلات إشغال الفنادق.

**رسم بياني 4-1: النمو حسب النشاط الاقتصادي للقطاع غير النفطي بالأسعار الثابتة -2021 2020**

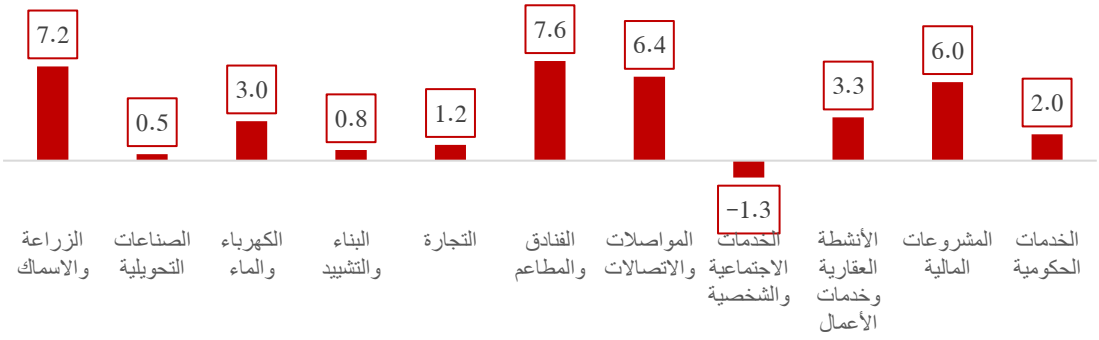


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.*

كما سجل قطاع الاتصلات والمواصلات نسبة نمو 6.4% في عام 2021. أما قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال فقد نمى خلال عام 2021 بنحو3.3.% وهو ما يعكس ارتفاع أعداد المعاملات العقارية المسجّلة وارتفاع قيمة المعاملات العقارية. كما حقق قطاع التجارة خلال الفصل الرابع من العام 2021 نمواً وقده 2.9% و1.3% لعام 2021. وبالنسبة لأداء قطاع الصناعات التحويلية فقد بلغ نمو القطاع 0.5% في العام 2021.

وقد حقق القطاع المالي في عام 2021 نمواً وقدرة 6.0% ويعتبر القطاع أكبر القطاعات غير النفطية المساهمة في الناتج المحلي حيث وصلت نسبة مشاركة القطاع 17.7% من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة. وقد صاحب النمو في القطاع المالي نمواً في الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي والقروض المقدمة من مصارف قطاع التجزئة.

**جدول 2-1: الناتج المحلي بحسب النشاط الاقتصادي الاجمالي بالأسعار الثابتة 2020-2021**

(مليون دينار بحريني)

| | 2020 | 2021 | 2020-2021 | % نسبة المشاركة |
|---|---|---|---|---|
| **اجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالأسعار الجارية** | **12,350.05** | **12,624.88** | **2.2** | **100.0** |
| **الزراعة والاسماك** | 35.65 | 38.24 | 7.2 | 0.3 |
| **المناجم والمحاجر** | **2,402.38** | **2,402.25** | **(0.01)** | **19.0** |
| النفط الخام والغاز الطبيعي | 2,295.75 | 2,289.75 | (0.3) | 18.1 |
| المحاجر | 106.64 | 112.51 | 5.5 | 0.9 |
| **الصناعات التحويلية** | 1,759.54 | 1,767.60 | 0.5 | 14.0 |
| **الكهرباء والماء** | 191.52 | 197.26 | 3.0 | 1.6 |
| **البناء والتشييد** | 936.79 | 944.33 | 0.8 | 7.5 |
| **التجارة** | 533.21 | 539.42 | 1.2 | 4.3 |
| **الفنادق والمطاعم** | 181.50 | 195.22 | 7.6 | 1.5 |
| **المواصلات والاتصالات** | 758.91 | 807.27 | 6.4 | 6.4 |
| **الخدمات الاجتماعية والشخصية** | 711.30 | 701.86 | (1.3) | 5.6 |
| **الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال** | 654.22 | 675.60 | 3.3 | 5.4 |
| **المشروعات المالية** | **2,111.29** | **2,237.24** | **6.0** | **17.7** |
| *المؤسسات المالية المحلية* | 658.23 | 768.02 | 16.7 | 6.1 |
| *المؤسسات المالية الخارجية* | 758.23 | 767.63 | 1.2 | 6.1 |
| *التأمين* | 694.82 | 701.58 | 1.0 | 5.6 |
| **الخدمات الحكومية** | 1,611.74 | 1,643.68 | 2.0 | 13.0 |
| **الهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح وتخدم** | 4.74 | 4.64 | (2.0) | 0.0 |
| **الأسر التي تعين افراد** | 92.94 | 90.97 | (2.1) | 0.7 |
| **صافي الضرائب على المنتجات** | 364.30 | 379.30 | 4.1 | 3.0 |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

وتجدر الإشارة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة قد شهد تغيراً ملحوظاً عبر السنوات التي مضت من خلال مبادرات الحكومة في تنويع الاقتصاد.

**رسم بياني 5-1: مساهمة القطاعات االقتصادية في الناتج املحلي إلجمالي (2020-2021)**

**2020**

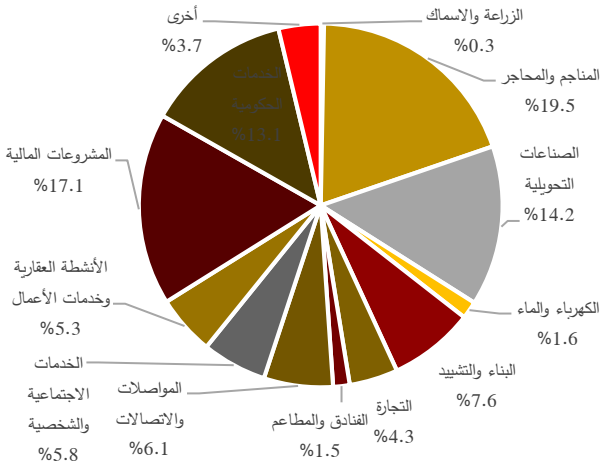


**2021**

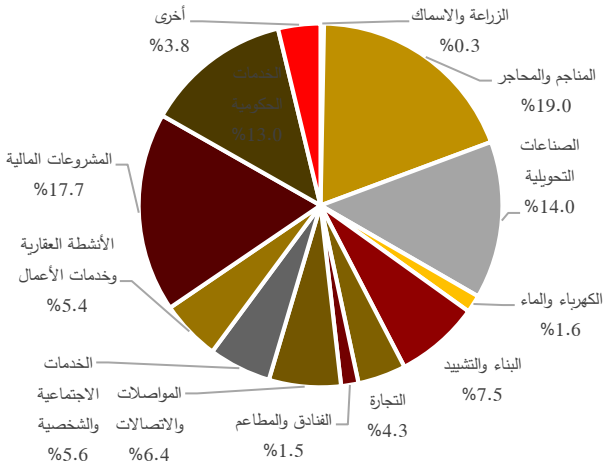


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية.*

## 3. القطاع النفطي

شهد القطاع انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.3% بالأسعار الثابتة خلال عام 2021 نتيجة للتغيرات الموسمية في مستويات الإنتاج إلا أن القطاع سجل نمواً بالأسعار الجارية بلغت نسبته 48.8%. ومن أبرز أسباب تعافي الناتج المحلي النفطي الاجمالي في الفصل الرابع من 2021 حيث سجل نمواً وقدره 4.7% هو تحسن أسعار النفط مع ارتفاع متوسط أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2014 حيث ارتفع سعر البرميل من 41.26 دولار أمريكي في عام 2020 إلى 69.07 دولار أمريكي للبرميل في عام 2021 (كما هو مشار إليه في الرسم البياني 6-1).

**رسم بياني 6-1: متوسط سعر النفط BRENT**

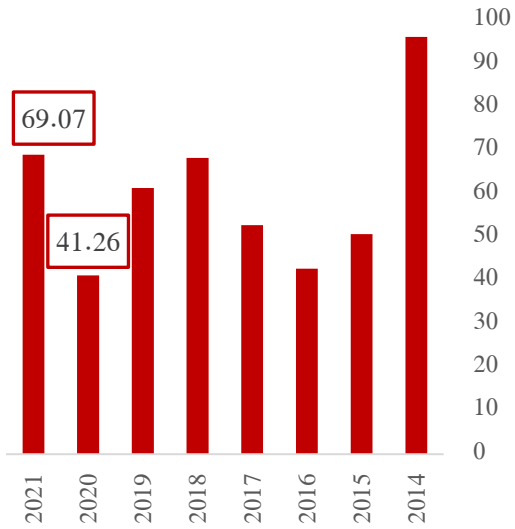


*المصدر: البنك العالمي.*

**رسم بياني 7-1: أسعار المعادن**

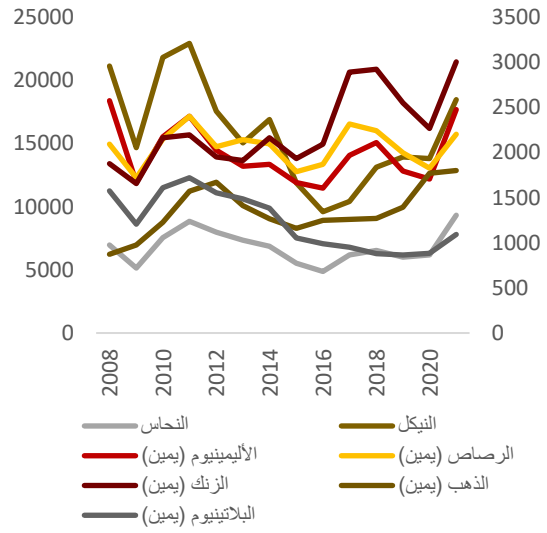


*المصدر: البنك العالمي.*

كما شهدت معظم أسعار السلع الأساسية ارتفاعاً ملحوظاً وكانت الطاقة والمعادن الأكثر زيادة (وخاصة الذهب) حيث ارتفعت أسعار المعادن بنسبة 36.8% في عام 2021 مقارنة بمستويات 2020 (كما هو مشار إليه في الرسم البياني 7-1).

وانخفض إجمالي إنتاج النفط الخام من 71 مليون برميل في عام 2020 إلى 70.4 مليون برميل في عام 2021. ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في معدل إنتاج حقل البحرين من 15.8 مليون برميل إلى 15.5 مليون برميل في عام 2021 أي بنسبة 1.9% (رسم بياني 8 -1).

**رسم بياني 8-1: انتاج وتكرير النفط الخام**

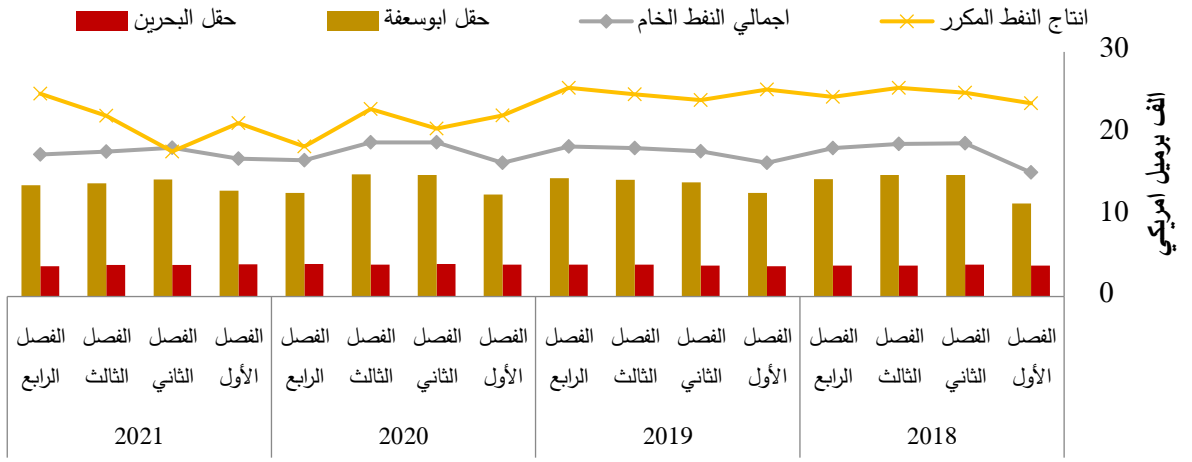


*المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.*

وفيما يتعلّق بالنفط المكرّر فقد ارتفع إنتاجه من 84.1 مليون برميل في عام 2020 إلى 86.1 مليون برميل في عام 2021، أي بارتفاع نسبته 2.5% (الجدول 3-1).

**جدول 3-1: إنتاج وتكرير النفط الخام**

| (ألف برميل أمريكي) | 2020 | 2021 | 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الفصل الأول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
| إجمالي النفط الخام | 71,072.63 | 70,441.63 | 16,958.92 | 18,261.79 | 17,790.51 | 17,430.37 |
| حقل البحرين | 15,852.60 | 15,544.46 | 3,977.51 | 3,889.49 | 3,894.97 | 3,782.48 |
| حقل أبوسعفة | 55,220.00 | 54,897.14 | 12,981.40 | 14,372.30 | 13,895.54 | 13,647.89 |
| إنتاج النفط المكرر | 84,081.99 | 86,107.20 | 21,266.55 | 17,796.51 | 22,162.08 | 24,882.05 |

*المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.*

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، بلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 78.7% في نهاية شهر ديسمبر 2021، ومن المتوقع أن يحقق المشروع زيادة في انتاج المصفاة ليرتفع إنتاجها من 267 ألف برميل إلى 380 ألف برميل يومياً فضلا عن ذلك سيعزز المشروع قائمة المنتجات من ناحية الكم والنوع.

وفيما يخص البتروكيماويات (الأمونيا والميثانول واليوريا) فقد انخفض الانتاج بشكل طفيف في عام 2021 بنسبة 1.22% من 1.633 مليون طن متري في عام 2020 إلى 1.613 مليون طن متري. كما ارتفع انتاج الغاز الطبيعي من 886.9 مليون قدم مكعب في عام 2020 إلى 921.3 مليون قدم مكعب في عام 2021 أي بنسبة 3.9%.

**جدول 4-1: انتاج البتروكيماويات والغاز الطبيعي**

| | 2020 | 2021 | 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | الفصل الأول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
| انتاج البتروكيماويات (ألف طن متري) | 1,633 | 1,613 | 399.7 | 402.6 | 401.7 | 409 |
| انتاج الغاز (مليون قدم مكعب) | 886.898 | 921.293 | 211.286 | 232.177 | 251.920 | 225.910 |

*المصدر: الهيئة الوطنية للنفط والغاز.*

## ب. الأسعار المحلية

أظهرت بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك في البحرين (سنة الأساس 2019=100) في عام 2021 انخفاضاً بلغ 0.6% مقارنة بعام 2020 الذي سجل أيضاً انخفاضاً بنسبة 2.3%. وسجلت معدلات التضخم نسبة -0.4% مع نهاية شهر ديسمبر من عام 2021 في حين بلغت ذروتها خلال أكتوبر ونوفمبر لتصل الى 0.7% بينما بلغ الحد الأدنى لمعدلات التضخم 3.0%- في شهر فبراير.

**جدول 5-1: الرقم القياسي لأسعار المستهلك**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | تغير % 2021 - 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر أسعار المستهلك | 92.97 | 95.56 | 96.88 | 98.91 | 99.90 | 97.60 | 97.00 | (0.6) |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

**رسم بياني 9-1: معدلات التضخم في البحرين 2021**

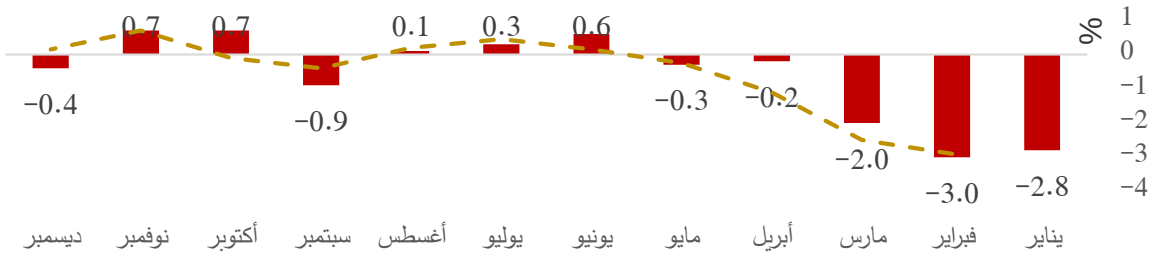


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

سجل مؤشر أسعار "المطاعم" أعلى نسبة تضخم سنوية لتصل الى 4.7% وتليه "الطعام والشراب" التي ارتفع بنسبة 3.3% بينما سجلت مجموعة "الترفيه والثقافة" أكبر انخفاض في الأسعار والتي بلغت نسبته 7.2% خلال عام 2021، تليه مجموعة "الملابس والاحذية" بانخفاض وقدره 5.7%.

**جدول 6-1: مؤشر أسعار المستهلك (100=2019)**

| المجموعة الرئيسية من السلع والخدمات | 2019 | 2020 | 2021 | تغير % |
|---|---|---|---|---|
| الطعام والشراب | 100.6 | 104.0 | 107.4 | 3.3 |
| المشروبات والتبغ | 101.0 | 116.2 | 116.9 | 0.6 |
| الملابس والأحذية | 95.9 | 91.0 | 85.8 | (5.7) |
| المسكن والمياه والكهرباء والغاز وانواع الوقود الاخرى | 96.2 | 94.9 | 93.5 | (1.5) |
| التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية للبيوت | 97.6 | 96.7 | 97.0 | 0.3 |
| خدمات الرعاية الصحية | 99.6 | 99.5 | 99.2 | (0.3) |
| النقل | 103.0 | 104.4 | 102.3 | (2.0) |
| الاتصالات | 99.1 | 97.8 | 97.7 | (0.1) |
| الترفيه والثقافة | 100.5 | 77.3 | 71.7 | (7.2) |
| التعليم | 102.4 | 102.8 | 105.1 | 2.2 |
| المطاعم | 99.4 | 91.5 | 95.8 | 4.7 |
| السلع والخدمات الاخرى | 99.9 | 100.7 | 100.9 | 0.2 |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

## ت. خطة التعافي الاقتصادي

شهد النصف الثاني من عام 2021 نمواً اقتصادياً تزامناً مع اعلان الحكومة في أواخر شهر أكتوبر من عام 2021 عن تفاصيل برنامج خطة التعافي الاقتصادي التي ترتكز على خمس أولويات وحزمة متنوعة من البرامج تتمثل في:

1- خلق فرص عمل واعدة لجعل المواطن الخيار الأول في سوق العمل،
2- تسهيل الإجراءات التجارية وزيادة فعاليتها لاستقطاب الاستثمارات،
3- تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى
4- تنمية القطاعات الواعدة بما يهدف إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،

5- تعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي من خلال تحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

وتهدف خطّة التعافي الاقتصادي لتعزيز الاستقرار المالي، عبر قطاعات الدولة الإنتاجية والخدمية والاقتصادية من خلال اقتراح المزيد من المبادرات لتنمية اقتصادية شاملة الأبعاد. ومن هذا المنطلق تم عدد من الاستراتيجيات الطموحة لتحقيق تطلعات مملكة البحرين التنموية المنشودة من ضمن خطّة التعافي الاقتصادي.

استراتيجية قطاع السياحة 2022-2026: تهدف الخطة إلى رفع مستوى مؤشرات السياحة كإنفاق السياح إلى 2 بليون دينار بحريني، ومتوسط الليالي السياحية إلى 3.5 ليالي، ورفع نسبة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الى 11.4%، وأعداد الزوار القادمين الى مملكة البحرين بغرض السياحة إلى 14.1 مليون سائح، وزيادة متوسط إنفاق الزائر الى 74.8 دينار بحريني.

استراتيجية قطاع الخدمات اللوجستية 2022-2026: تهدف الخطة الى مراجعة القوانين والأنظمة، وتطوير مرافق البُنية التحتية، وتطوير السياسات والإجراءات، وتقديم حوافز للمستثمرين، وتعزيز الاتصال الإقليمي والدولي، والتسويق والترويج للفرص الاستثمارية، رفع كمية الشحن بالميناء إلى مليون حاوية، وفي المطار إلى مليون طن متري بحلول عام 2030، وزيادة عدد الوجهات الجوية إلى أكثر من 70 وجهة بحلول عام 2025، وجعل البحرين ضمن أفضل 3 دول إقليمياً و20 دولة عالمياً، ورفع المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول عام 2030.

استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية 2022-2026: تهدف الخطة الى خلق فرص عمل نوعية للمواطنين، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع التأمين، وتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية.

استراتيجية استراتيجية قطاع الصناعة 2022-2026: تهدف الخطة الى تعزيز الصناعات الوطنية، وتحسين تجربة المستثمرين، وتحديث التشريعات والقوانين. وتضع الاستراتيجية ركائزها من خلال دعم تحول القطاع نحو الثورة الصناعية الرابعة، وتطبيق مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون والحوكمة البيئية والاجتماعية، وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية ورقمنة التصنيع، وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد والتوريد. و تهدف الاستراتيجية إلى: رفع نسبة العمالة الوطنية (البحرينيين) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي، من 23% في عام 2019 إلى 25.3% في عام 2026. أمّا المؤشر الثاني فهو مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر رفع نسبة الناتج المحلي للقطاع الصناعي من الناتج المحلّي الإجمالي من 12.8% في 2019 إلى 14.5% في 2026. في حين أن المؤشر الثالث

يتمثّل في مساهمة القطاع الصناعي بالصادرات الوطنية، والذي يهدف إلى رفع نسبة صادرات القطاع الصناعي من إجمالي الصادرات الوطنية من 70.1% في 2019 إلى 80.1% في 2026.

استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي (2022-2026): تهدف الخطة الى تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات، وتعزيز الحوكمة الإلكترونية، ودعم الاقتصاد الرقمي، وتطوير القدرات الرقمية. وقد تم تحديد مؤشرات قياس أداء استراتيجية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي، والتي تتمثّل في زيادة نسبة تغطية الشبكة الوطنية للنطاق العريض بجميع أنحاء المملكة إلى 100% بحلول عام 2026، وزيادة عدد الشركات الناشئة في قطاع تقنية المعلومات بنسبة 20%، ورفع نسبة الكوادر الوطنية العاملين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من 30% إلى 35% خلال العامين المقبلين، فضلاً عن بناء القدرات البشرية الوطنية في الأمن السيبراني من خلال توعية وتدريب 20 ألف مواطن حتى عام 2026، وأتمتة ما لا يقل عن 200 خدمة حكومية إضافية بحلول عام 2026.

مبادرات تطوير الخدمات الحكومية: تتركز الخطة على أربع مبادرات هي توثيق ونشر إجراءات الخدمات الحكومية والتي تُعنى بتوثيق ونشر جميع الخدمات الحكومية على موقع بوابة الحكومة الإلكترونية، بحيث تكون واضحة وشاملة لخطوات وقنوات التقديم.

المشاريع التنموية الكبرى: هي جملة من المشاريع الاستراتيجية بقيمة تتجاوز 30 بليون دولار أمريكي، وتشمل تخطيط خمس مدن جديدة هي، مخطط منطقة فشت الجارم، ومخطط منطقة جزيرة سهيلة، ومخطط منطقة فشت العظم، ومخطط منطقة خليج البحرين، إلى جانب مخطط منطقة جزر حوار.

## ث. قطاع السياحة

ساهم قطاع السياحة (الفنادق والمطاعم) بنسبة تصل الى 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 2016 و2019 وانخفضت الى 1.5% في عام 2020. وأثرت أزمة كورونا سلبيا على القطاع بشكل عام خلال عام 2021 وتراجعت نسب الإشغال بنسب كبيرة مقارنة بالأعوام السابقة بسبب الإجراءات الوقائية ضد الجائحة. والجدير بالذكر أن إغلاق الجسر بين البحرين والسعودية في 7 مارس 2020 كان له تأثير كبير على تراجع عدد الزائرين عبر الجسر من 12.2 مليون زائر في عام 2019 إلى 2 مليون زائر في 2020.

## رسم بياني 10-1: القادمون للبحرين عبر المنافذ 2017-2021

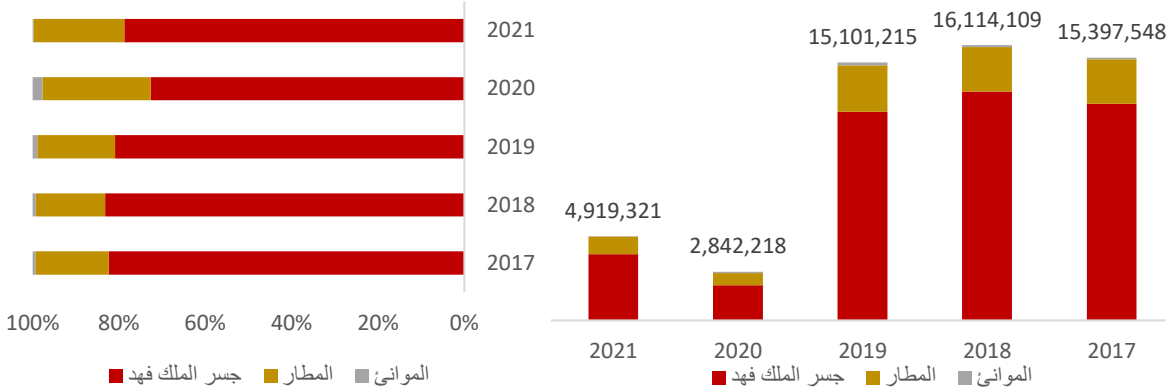


*المصدر: شؤون الجنسية والجوازات والإقامة.*

ومع فتح الجسر في مايو2021 تزايد عدد الوافدين عبر الجسر ليصل إلى ما يقارب 3,9 مليون سائحاً في أواخر 2021. ويشير الرسم البياني 13-1 إلى القادمين إلى البحرين عبر جسر الملك فهد ومطار البحرين الدولي وميناء خليفة بن سلمان في عام 2020- 2021.

## رسم بياني 11-1: السياحة الوافدة عن طريق المنافذ لعام 2021

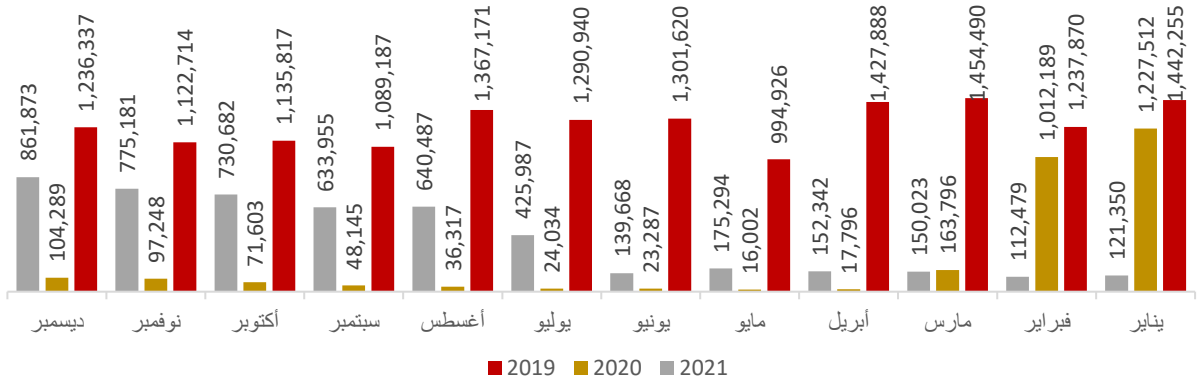


*المصدر: شؤون الجنسية والجوازات والإقامة.*

وتتمحور استراتيجية السياحة التي ذكرت سابقاً حول جملة من الركائز وهي: الواجهات والأنشطة البحرية، سياحة الأعمال، السياحة الرياضية، الثقافة والآثار والتاريخ، السياحة الترفيهية، الإعلام والأفلام السينمائية، والسياحة العلاجية. وتعتمد استراتيجية قطاع السياحة على 4 أولويات، وهي: تسهيل الدخول، والجذب السياحي، والتسويق والترويج، والإقامة. ومن بين المشاريع التنموية في قطاع السياحة نذكر المشاريع التالية:

1. **مشروع تطوير بلاج الجزائر:** يعتبر أحد أهم المشاريع التي تعزز مكانة مملكة البحرين على خارطة السياحة العالمية. وتشتمل المرحلة الأولى على شواطئ عامة وممشى بطول 1.2 كيلومتر، إلى جانب عناصر حيوية على الصعيد الترفيهي والسكني والسياحي.

2. **مشروع منتجع جميرا خليج البحرين:** يقع على الساحل الجنوبي الغربي لمملكة البحرين، وسيضم المنتجع قناة مائية بالإضافة إلى ألعاب ترفيهية، بالإضافة إلى العديد من المطاعم والمقاهي وسيوفر كذلك لزواره عوامل جذب أخرى.

3. **مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات الجديد:** سيعتبر المشروع أكبر مدينة معارض ومؤتمرات في الشرق الأوسط، وسيشكل أحد أهم المشاريع الاستراتيجية والحيوية التي تعزز قدرة المملكة على استقطاب الفعاليات الكبرى. سيضم المركز 10 قاعات للمعارض مجهزة بأحدث الخدمات، كما سيضم مركزًا للمؤتمرات مجهز بأكثر وسائل العرض تطورا، ويتسع لما يقارب 4000 شخص، ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في الربع الأخير من 2022.

4. **مشروع المدينة الجنوبية:** يقع في جنوب شرق مملكة البحرين، وسيكون المشروع على مساحة تقدر بحوالي 5.7 مليون متر مربع. سيضم المشروع فندق 5 نجوم، كما سيضم أول مجمع تجاري (outlet) في مملكة البحرين ومدينة ترفيهية متكاملة، بالإضافة إلى وحدات سكنية ومرافق عالية الجودة تلبي احتياجات العائلة.

**فندق العنوان مراسي البحرين والعنوان رزيدنسز:** عبارة عن فندق وشقق فندقية فاخرة تحتوي على كافة التجهيزات العصرية التي توفر أعلى مستويات وسبل الرفاهية، على مقربة من عدد من المحلات التجارية الفخمة، والمطاعم المميزة بإطلالة بحرية خلابة. وهو متصل بشكل مباشر بمراسي جاليريا.

5. **فندق فيدا مراسي البحرين وفيدا رزيدنسز:** يقع الفندق بجوار الواجهة البحرية وصمم بطريقة عصرية مبتكرة ليشكل مركزاً حضرياً للجيل القادم للإقامة والترفيه والتواصل، فيما تتميز الشقق الفندقية بديكورات داخلية أنيقة ووسائل راحة متنوعة، ويتضمن المنتجع 157 غرفة فيما تضم الشقق الفندقية 145 شقة، بالإضافة إلى عدد من المطاعم الفاخرة، ومنتجع صحي، ومسبح خارجي، كما تتصل بمراسي جاليريا وعلى بعد خطوات من المرافق المتعددة لمشروع مراسي البحرين، إذ من المقرر افتتاحه في شهر ديسمبر المقبل.

6. **مراسي جاليريا:** يمتد هذا المشروع على مساحة 200 ألف متر مربع على موقع استراتيجي داخل مشروع مراسي البحرين، والذي من المخطط له أن يضم تشكيلة واسعة من العلامات التجارية العالمية البارزة، وهو أول مجمع تجاري بإطلالة استثنائية على البحر على مستوى دول المنطقة، وسيتيح للزوار

الوصول المباشر لكل من الشاطئ ومنتزه الواجهة البحرية. تتضمن أقسام المجمع شارع هاي ستريت، وقسم بلازا العائلة، ومنطقة للمطاعم بواجهة بحرية ساحرة، وقسم الكورت يارد الفاخر، ومن المقرر أن يتم افتتاح المشروع في سبتمبر 2022.

## ج. أهم المشاريع التنموية

تهدف هذه المشاريع إلى دعم مسارات التنمية الاقتصادية بما يسهم في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030، ومن أبرز هذه المشاريع:

- الانتهاء من مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) خلال عام 2023، وهو ما سيعزز نمو قطاع الصناعات التحويلية. من المقرر أن يسهم المشروع في زيادة السعة الإنتاجية للمصفاة بنسبة 42 في المائة من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يوميا، علاوة على تعزيز قدرة منتجاتها على تلبية احتياجات الطلب في الأسواق العالمية بشكل أفضل، مع ضمان قدرة الأصول ذات المستوى العالمي في المصفاة على تحقيق كفاءة أفضل فيما يخص استهلاك الطاقة.
- تم تنفيذ التوجيهات الملكية السامية بتوفير 40 ألف وحدة سكنية، لاسيما وأن الخطة التنفيذية لتوجيه جلالته تضمنت بناء خمس مدن سكنية جديدة، وهي: مدينة سلمان، ومدينة خليفة، ومدينة شرق الحد، ومدينة شرق سترة، وضاحية الرملي، فضلا عن بناء أكثر من 40 من مشاريع المجمعات السكنية في مشروعا مختلف مناطق وقرى المملكة.

- كما تم إطلاق برنامج "شراكة" والذي يتيح المزايدة على حقوق تطوير الأراضي الحكومية من قبل مطوري القطاع الخاص، حيث قامت وزارة الإسكان بهذا المشروع في منطقة اللوزي الذي يتكون من 132. منزلا ومن المؤمل التوسع في البرنامج خلال السنوات القادمة ليشمل أكثر من 19,000 وحدة سكنية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في توفير وحدات سكنية بجودة عالية.

- تم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع تطوير بلاج الجزائر السياحي في شهر نوفمبر 2021، ويمتد المشروع في المرحلة الأولى على مساحة 1.5 كيلومتر مربع وتتضمن شواطئ ومرافق عامة، وسلسلة من المطاعم والمقاهي. بالإضافة إلى ذلك، تقوم شركة إدامة على تصميم مخططات المرحلة الثانية من المشروع والتي دامة بالعمل حاليا ستتضمن فرص استثمارية بقيمة تبلغ 80 مليون دولار أمريكي شاملة فنادق ومحلات تجارية ووحدات سكنية.

**جدول 7-1: بعض المشاريع التنموية**

| |
|---|
| وقعت شركتي ديار المحرق وإيجل هيلز ديار اتفاقية مبدئية مع مجموعة موانئ أبو ظبي، لاستطلاع فرص تطوير وتشغيل محطة للسفن السياحية والبنية التحتية المتعلقة بها في مملكة البحرين |
| أعلنت شركة ألبا عن إصدار محدود بالمتابعة مع مجموعة ميتسوبيشي وسيبكو 3، لتكون مسؤولة عن أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء لمجمع الطاقة الرابع بمحطة الطاقة 5. |
| تم خلال الربع الرابع من عام 2021 افتتاح المرحلة الأولى من مشروع بلاج البحرين، وافتتاح فندق فيدا مراسي البحرين |
| تم وضع حجر الأساس لمشروع منطقة التجارة الأمريكية الواقعة في مدينة سلمان الصناعية، وتبلغ مساحة المرحلة الاولى من المنطقة 110 ألف متر مربع تقريبا |
| تم طرح مناقصة التأهيل المسبق للمطورين المنفذين للمرحلة الأولى من مشروع مترو البحرين |

كما أطلقت حكومة مملكة البحرين خطة لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى ضمن خطة التعافي الاقتصادي، حيث تتجاوز قيمة المشاريع 30بليون دولار أمريكي، وتشمل مشاريع جسر الملك حمد، ومترو البحرين، والشارع الشمالي، ومركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات، وعدد من مشاريع قطاع السياحة. ومن المتوقع أن يسهم تنفيذ المشاريع التنموية والاستراتيجية في دعم نمو قطاع البناء والتشييد في المملكة. وتهدف هذه المشاريع إلى دعم مسارات التنمية الاقتصادية بما يسهم في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030، ومن أبرز هذه المشاريع نذكر:

1. **مشروع جسر الملك حمد:** سيربط جسر الملك حمد بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة وسيكون على طول 25 كيلومتر، ويتكون المشروع من 4 مسارات للمركبات كما سيتضمن جزء من مسار للسكة الحديدية التي تمتد بطول 57 كم. تكمن أهمية المشروع في تقوية العمق الاستراتيجي السياسي والاقتصادي والثقافي بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، كما يهدف المشروع إلى توسيع شبكة النقل ووسائل الربط بين المملكتين وباقي دول مجلس التعاون، وتعزيز كفاءة نقل الأفراد والبضائع، لتعزيز النمو الاقتصادي للمنطقة.
2. **مشروع مترو البحرين:** سيتم إنشاء شبكة مترو تغطي كافة مناطق مملكة البحرين بطول 109 كيلومتر وسيتم تنفيذها على عدة مراحل بالشراكة مع القطاع الخاص. ستتضمن المرحلة الأولى من المشروع إنشاء خطين بطول 29 كيلومتر تتخللهما 20 محطة توقف، ويربط الخط الأول بين مطار البحرين الدولي وضاحية السيف، في حين أن الخط الآخر سيربط بين منطقة الجفير والمنطقة التعليمية في مدينة عيسى.

3. **مشاريع شبكة الألياف البصرية الدولية المستقبلية:** ستزيد مشاريع الجيل القادم من شبكة الاتصالات الدولية والحوسبة السحابية من القدرة التنافسية لمملكة البحرين في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا، من خلال توفير البنى التحتية المطلوبة لتعزيز ربط المملكة بشبكة الانترنت إقليميًا ودوليًا، وتوفير أحدث التقنيات لتغطي كافة مناطق المملكة، وتوفير خدمات الحوسبة السحابية لكبار الشركات العالمية. يأتي ذلك بالتنسيق مع القطاع الخاص لتنفيذ عدد من المشاريع منها الانتهاء من إنشاء شبكة النطاق العريض في كافة مناطق البحرين، ومشروع خطوط الألياف البصرية الدولية البرية والبحرية، وإنشاء عدد من مراكز البيانات للحوسبة السحابية.
4. **مشروع الشارع الشمالي:** يأتي استكمالًا لتطوير شبكة الطرق وبالتوازي مع زيادة المشاريع التنموية لمواكبة التوسع العمراني في المملكة، وسيوفر المشروع ممرات للنقل على طول المحيط الشمالي لمملكة البحرين والذي سيعزز من الربط بين المشاريع الاستراتيجية والإسكانية، ويبلغ طول المشروع حوالي 22.5 كم مع أربع مسارات.
5. **مشاريع قطاع الصناعة:** سيتم إنشاء منطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم، والتي ستحتضن مشاريع الصناعات التحويلية، بالقرب من مصنع ألبا والمصانع الداعمة لصناعة الألمنيوم. ستسهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاع الألمنيوم وتنمية الصادرات من هذا القطاع الحيوي، وستدعم زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي، كما ستعزز إيجاد فرص العمل النوعية أمام المواطنين في مجال الصناعات التحويلية للألمنيوم.
6. **مشروع تحديث مصفاة شركة نفط البحرين "بابكو":** تم وضع حجر الأساس له في مارس 2019 ويعد المشروع الصناعي الأكبر في تاريخ مملكة البحرين، ويهدف المشروع إلى رفع الإنتاجية، ورفع القدرة التنافسية للمصفاة في السوق العالمية، كما أنه من المؤمل أن يسهم برنامج تحديث المصفاة، في زيادة طاقة المصفاة من 267 ألف إلى 380 ألف برميل يومياً.
7. **إنشاء منطقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية:** تم توقيع مذكرة تفاهم بين مملكة البحرين والولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنشاء منطقة تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وستكون المنطقة التجارية مركزاً إقليميًا للتجارة والتصنيع والخدمات اللوجستية والتوزيع، كما ستفتح آفاقًا أوسع للتعاون المشترك والعلاقات التجارية بين البلدين، وستعزز التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي وستدفع بعجلة التجارة الثنائية بين البحرين وأمريكا، إضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل نوعية للمواطنين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات المساندة.
8. **مشروع مدينة الملك عبد الله الطبية:** مجمع للرعاية الصحية يضم مرافق أكاديمية وطبية، كما سيضم المجمع أيضاً مراكز للأبحاث المتخصصة في دراسة الأمراض السائدة في المنطقة، بما في ذلك مرضى السرطان والسكري والسمنة، وسوف يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين. المرحلة الأولى سيتم

خلالها تنفيذ قسم تعليمي يتكون من 8 طوابق بسعة 300 سرير، ومختبرات حديثة، ومركز للتصوير الإشعاعي، أما المرحلة الثانية من التنفيذ فتهدف إلى التوسع إلى 500 سعة سريرية، وإنشاء مركز بحث وتطوير، وقاعة للمؤتمرات.

9. **مشروع كلية الهندسة بجامعة البحرين:** يأتي المشروع ضمن المشاريع التنموية الكبرى التي تندرج ضمن خطة التعافي الاقتصادي، ويحرص القائمون على المشروع أن يكون التصميم على أعلى مستويات الجودة وصديقًا للبيئة ووفق أفضل الحلول الإنشائية والكهروميكانيكية مع ضمان توفير الطاقة. وسيضم المشروع مباني جديدة لقسم الهندسة الميكانيكية والكهربائية والكيميائية والمدنية لتكون مواكبة لتعليم التقنيات الحديثة، وقسم للعمارة والتصميم الداخلي. كما سيوفر المشروع بيئة بحثية تساهم في إثراء البحث العلمي وتطوير التقنيات الهندسية لخدمة القطاعات المحلية والإقليمية، ومواكبة متطلبات المستقبل في مجال علوم الفضاء والصناعات المستدامة وإعداد الكوادر المتخصصة في المجالات الهندسية المختلفة لتلبية احتياجات المجتمع وسوق العمل ومتطلبات التنمية الشاملة في المملكة.

10. **مشاريع القطاع الصحي:** مشروع مجمع دلمونيا للخدمات الصحية: سيكون مجمع خدمات وعيادة طبية في مختلف التخصصات الطبية النوعية بجزيرة دلمونيا، حيث تم تخصيص أرض له يقدر حجمها بحوالي 16,665 متر مربع. مستشفى الملك حمد AMH: جاري تنفيذه بمنطقة عالي شامل كل التخصصات الطبية، وتبلغ طاقته الاستيعابية 125 سريراً، لتقديم خدمات طبية مختلفة تعتمد أحدث التقنيات في مختلف التخصصات، حيث يحتوي على غرفة عمليات بتقنية عالية للعمليات الجراحية الدقيقة، ومن المؤمل أن يتم تركيب ألواح للطاقة الشمسية في المستشفى عند اكتمال المشروع، ليتم الاعتماد عليها كمصدر للطاقة بنسبة 75%.

11. **مشاريع قطاع الإسكان:** تقوم الحكومة وبالشراكة مع القطاع الخاص بإنشاء خمس مدن إسكانية جديدة إلى جانب المشاريع الإسكانية الأخرى. كما تم إنشاء مدينة سلمان لتكون مدينة متكاملة تضم ما يقارب 12,000 وحدة سكنية، ومدينة شرق الحد لتضم ما يقارب 5000 وحدة سكنية، وما يقارب 3500 وحدة سكنية في مدينة شرق سترة، وما يقارب 4500 وحدة سكنية في مدينة خليفة، في حين تم الانتهاء من إنشاء ما يقارب 4000 وحدة سكنية ضمن مشروع ضاحية الرملي. من جانبٍ آخر، تم إطلاق برنامج "شراكة" والذي يتيح المزايدة على حقوق تطوير الأراضي الحكومية من قبل مطوري القطاع الخاص، حيث قامت وزارة الإسكان بهذا المشروع في منطقة اللوزي الذي يتكون من 132 منزلًا. كما سيتم التوسع في البرنامج خلال السنوات القادمة ليشمل أكثر من 16,000 وحدة سكنية، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص بما يسهم في توفير وحدات سكنية بجودة عالية.

12. **قطاع الشباب والرياضة:** مشروع المدينة الرياضية: وتسهم في دعم قطاع الشباب والرياضة وتوفير البيئة التي تحفز على الإبداع والتميز في هذا القطاع، وتشتمل المدينة الرياضية على ملعب رياضي

متكامل سيكون الأكبر على مستوى مملكة البحرين، كما ستشتمل على صالة متعددة الاستخدام. وستحتوي المدينة أيضًا على ملاعب مصممة بمعايير دولية ومسارات لألعاب القوى وصالات متعددة الاستخدامات، وكذلك ستضم المدينة مجمع تجاري وفنادق.

13. **المنصة الاستثمارية:** تستهدف تسهيل الاستثمار في مملكة البحرين ودعم المشاريع التنموية والاستراتيجية بالمملكة، حيث أن المنصة الاستثمارية هي منصة إلكترونية للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في المملكة، وذلك تحت إشراف مباشر من مجلس التنمية الاقتصادية، حيث يمكن للمستثمرين عبر هذه المنصة الحصول على معلومات متكاملة حول المشاريع التنموية والاستراتيجية المتاحة للاستثمار، ويمكنهم أيضاً التواصل مع الجهات المسؤولة عن المشروع في حال وجود أية استفسارات أو طلب إيضاحات بشأن المشروع، وسيتم الإعلان قريباً عن إطلاق المنصة وطريقة استخدامها.

# الفصل الثاني: التطورات النقدية

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| ن1 | ن2 | ن3 |
|---|---|---|
| 3,224.7 مليون دينار | 13,465.5 مليون دينار | 14,884.2 مليون دينار |
| ودائع القطاع الخاص | اسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال | اسعار الفائدة على القروض الشخصية |
| 12,907.4 مليون دينار | %4.14 | %4.26 |

- شهد عرض النقد (ن1، ن2 ون3) ارتفاعاً في عام 2021 مقارنة بعام 2020، ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد حيث ارتفع بنسبة 5.2%.
- ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 5.4% من 12247.0 مليون دينار في عام 2020 الي 12907.4 مليون دينار في عام 2021 نتيجة لارتفاع الودائع تحت الطلب.
- ارتفعت اسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال لتصل الي 4.41% في حين انخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية ليصل الى 4.26% في عام 2021.

## أ. مقدمة

كرّس مصرف البحرين المركزي جهوده وإمكانياته لمجابهة الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة وذلك بالإعلان عن حزمة من القرارات التي من شأنها أن تدعم الاستقرار المالي ومكافحة التداعيات المالية للوباء منها تأجيل التدابير مرتين لمدة ستة أشهر خلال العام 2021. وقام المصرف بعمل حزمة التدابير الرقابية والتنظيمية لاحتواء أي تداعيات مالية على عملاء القطاع المصرفي وتهدف هذه الإجراءات في مجملها إلى توفير السيولة والمرونة التي تمكن البنوك من الاستمرار بعملية تمويل عملائها. وتضمنت هذه التدابير تأجيل القروض، توفير السيولة للبنوك، تخفيض نسبة متطلبات LCR و NSFR والاحتياطيات النقدية، وتخفيض معدل احتساب المخاطر في رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة. وواصل المصرف الحفاظ على سياسة ربط الدينار البحريني بالدولار الأمريكي وقام المصرف في عام 2021 بتغيير أسعار الفائدة في التواريخ الآتية:

- **في 16 فبراير 2021** تم خفض سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق 4 أسابيع من 2.00% إلى 1.75%.
- **في 23 أغسطس 2021** تم خفض سعر تسهيل الإيداع لفترة استحقاق 4 أسابيع من 1.75% إلى 1.50%.

هذا ولم يطرأ أي تغيير على أسعار الفائدة على تسهيلات الإيداع لفترة استحقاق يوم واحد وفترة استحقاق أسبوع واحد حيث بلغ سعر الفائدة على تسهيل الإيداع لفترة استحقاق يوم واحد 0.75% وسعر الفائدة على تسهيل الإيداع لفترة استحقاق أسبوع 1.00%.

## ب. تطورات عرض النقد

وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي خلال النصف الاول من عام 2020 بسبب الاغلاق فقد واصل عرض النقد (ن1، ن2 ون3) نموه الايجابي حيث حقق ارتفاعاً في عام 2021 مقارنة بعام 2020، كما هو موضح في الجدول رقم 1-2 ويمثل عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) أكبر مقياس لعرض النقد في الاقتصاد، وارتفع (ن٣) بنسبة 5.2%، أي 732.9 مليون دينار (من 14151.3 مليون دينار في عام 2020 إلى 14884.2 مليون دينار في عام 2021).

### جدول 1-2: عرض النقد

(مليون دينار بحريني)

| نهاية الفترة | النقد المتداول (1) | الودائع | | | ن1 5=(2+1) | ن2 6=(5+3) | ن3 7=(4+6) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القطاع الخاص | | الحكومة (4) | | | |
| | | تحت الطلب (2) | الأجل والتوفير (3) | | | | |
| **2017** | 526.8 | 2,828.1 | 7,239.6 | 1,926.8 | 2,661.7 | 10,594.5 | 12,521.3 |
| **% نسبة التغير** | (1.6) | 1.7 | 5.7 | 3.9 | (0.5) | 4.2 | 4.2 |
| **2018** | 528.1 | 2,893.9 | 7,423.3 | 1,776.8 | 2,662.1 | 10,845.3 | 12,622.1 |
| **% نسبة التغير** | 0.2 | 2.3 | 2.5 | (7.8) | 0.0 | 2.4 | 0.8 |
| **2019** | 535.1 | 2,978.5 | 8,538.6 | 1,619.7 | 2,626.9 | 12,052.2 | 13,671.9 |
| **% نسبة التغير** | 1.3 | 2.9 | 15.0 | (8.8) | (1.3) | 11.1 | 8.3 |
| **2020** | 593.0 | 3,288.0 | 8,959.0 | 1,311.3 | 2,921.1 | 12,840.0 | 14,151.3 |
| **% نسبة التغير** | 10.8 | 10.4 | 4.9 | (19.0) | 11.2 | 6.5 | 3.5 |
| **2021** | 558.0 | 3,952.0 | 8,955.4 | 1,418.8 | 3,224.7 | 13,465.5 | 14,884.2 |
| **% نسبة التغير** | (5.9) | 20.2 | 0.0 | 8.2 | 10.4 | 4.9 | 5.2 |

*١/دينار بحريني وودائع بالعملات الأجنبية للمقيمين غير المصرفيين في مصرف البحرين المركزي ومصارف قطاع التجزئة*

*٢/الحكومة المركزية، نظام التأمينات الاجتماعية*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ارتفع (ن١) بنسبة 10.4% في عام 2021 مقارنة بالنمو الذي شهده في عام 2020 (11.2%). ويعود هذا النمو إلى الارتفاع الحاصل في مكونات (ن١)، حيث ارتفعت ودائع القطاع الخاص (تحت الطلب بالدينار البحريني) بنسبة 14.5%. كما سجل عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢) نموا بنسبة 4.9% في عام 2021 مقارنة مع 6.5% في عام 2020. وبلغ اجمالي ودائع القطاع الخاص في عام 2021 (ودائع تحت الطلب وودائع الأجل والتوفير) 12907.4 مليون دينار بزيادة نسبتها 5.4% وبلغت حصتها 95.9% من عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن٢). ويعود السبب الرئيسي لارتفاع معدل نمو عرض النقد إلى ارتفاع ودائع القطاع الخاص والحكومة.

**رسم بياني 1-2: مكونات عرض النقد**

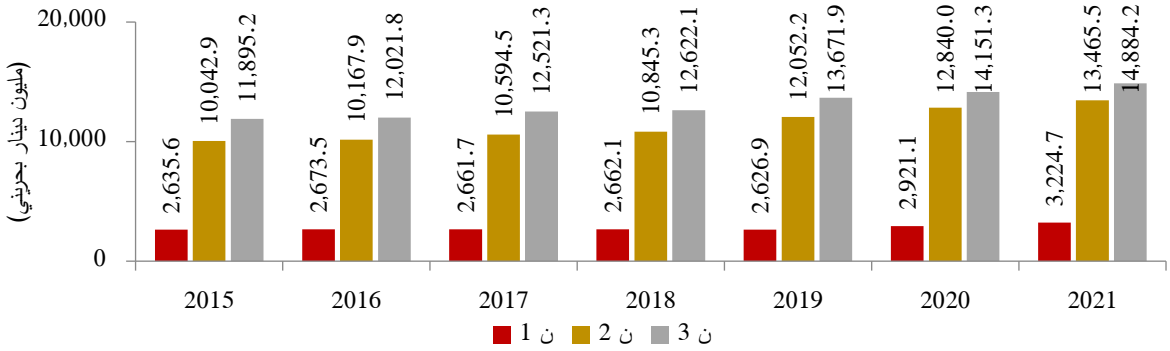


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

كما نما عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) خلال عام 2021 ويعزي هذا النمو الي الارتفاع الحاصل في صافي الموجودات الأجنبية (مصرف البحرين المركزي) بمبلغ 736.6 مليون دينار في عام 2021 مقابل انخفاض بقيمة 544.1 مليون دينار في عام 2020. وبالمثل، ارتفع صافي الموجودات المحلية في (القطاع الخاص والحكومة) بمبلغ 466.8 مليون دينار و287.7 مليون دينار على التوالي.

**رسم بياني 2-2: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد(ن3) – التغيرات في صافي الموجودات الأجنبية**

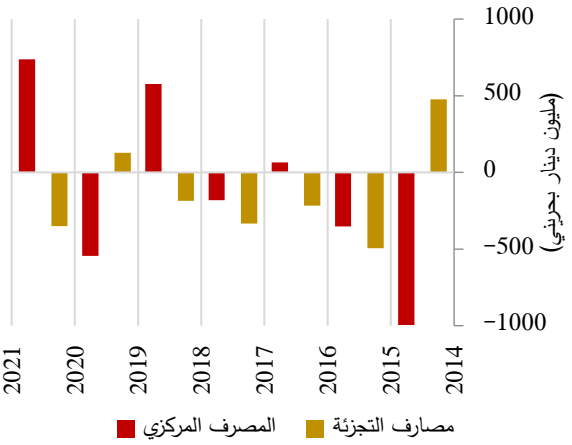


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 3-2: العوامل المؤثرة في تغيير عرض النقد (ن3)– التغييرات في الموجودات المحلية**

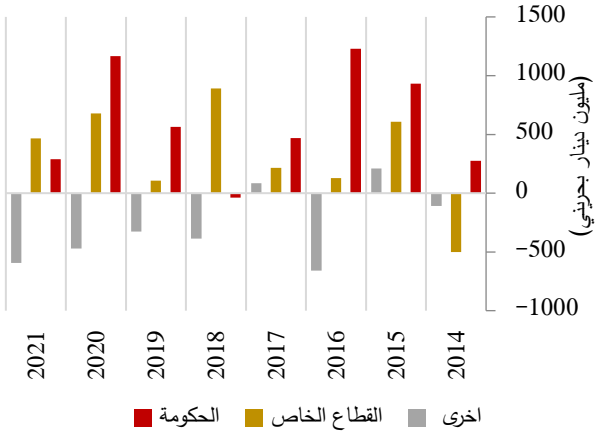


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ويظهر تقسيم الودائع المصرفية بأن ودائع الأجل والتوفير حظيت على أكبر حصة من عرض النقد بمفهومه الواسع (ن٣) على مدى الاعوام الاربع الماضية، حيث بلغت حصتها 60.2% في عام 2021 و63.3% في عام 2020. وبلغت ودائع الأجل والتوفير ما قيمته 8955.4 مليون دينار في عام 2021 مقارنة مع 8959.0 مليون دينار في عام 2020 (الجدول 2-2).

## جدول 2-2: مكونات عرض النقد (ن3)

(%النسبة من ن3: نهاية الفترة)

| التفاصيل | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| النقد المتداول | 4.2 | 4.2 | 3.9 | 4.2 | 3.7 |
| تحت الطلب | 22.6 | 22.9 | 21.8 | 23.2 | 26.6 |
| الأجل والتوفير | 57.8 | 58.8 | 62.5 | 63.3 | 60.2 |
| الحكومة | 15.4 | 14.1 | 11.8 | 9.3 | 9.5 |
| **عرض النقد (ن3)** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** | **100.0** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

أما بالنسبة إلى الودائع تحت الطلب، فقد ارتفعت حصتها من عرض النقد بمفهومه الواسع من 23.2% في 2020 إلى 26.6% في 2021. ويتضح من تفصيل ودائع القطاع الخاص (مصارف قطاع التجزئة فقط) حسب العملة، أن الزيادة في ودائع تحت الطلب (بالعملات الاجنبية) كانت السبب الرئيسي لنمو عرض النقد بمفهومه المتوسط (ن2).

## رسم بياني 4-2: انواع الودائع

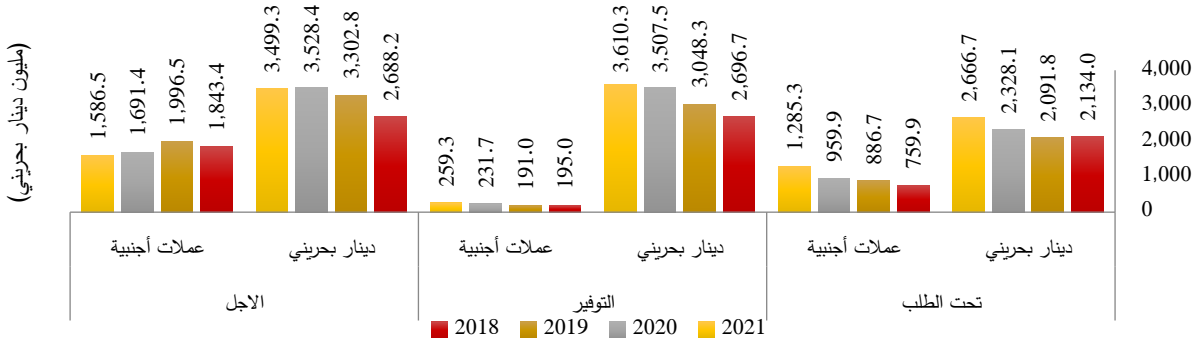


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ارتفعت الودائع تحت الطلب بالعملات الأجنبية وبالدينار البحريني في عام 2021 بمقدار 325.4 مليون دينار و338.6 مليون دينار لتصل إلى 1285.3 مليون دينار و2666.7 مليون دينار على التوالي. كما ارتفعت ودائع التوفير بالدينار البحريني بمقدار 102.8 مليون دينار لتصل إلى 3610.3 مليون دينار. وبالمقابل، فقد انخفضت ودائع الاجل بالدينار البحريني والعملات الاجنبية بنسبة 0.8% و6.2% على التوالي للفترة نفسها (جدول 3-2).

## جدول 3-2: ودائع القطاع الخاص حسب العملات

(مليون دينار بحريني)

| الودائع | 2020 | 2021 | نسبة التغير (%) |
|---|---|---|---|
| **تحت الطلب** | | | |
| دينار بحريني | 2,328.1 | 2,666.7 | 14.5 |
| عملات أجنبية | 959.9 | 1,285.3 | 33.9 |
| **التوفير** | | | |
| دينار بحريني | 3,507.5 | 3,610.3 | 2.9 |
| عملات أجنبية | 231.7 | 259.3 | 11.9 |
| **الأجل** | | | |
| دينار بحريني | 3,528.4 | 3,499.3 | (0.8) |
| عملات أجنبية | 1,691.4 | 1,586.5 | (6.2) |
| **المجموع** | **12,247.0** | **12,907.4** | **5.4** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ت. أسعار الفائدة المحلية

انخفض متوسط سعر الفائدة لمصارف قطاع التجزئة بشكل طفيف على الودائع طويلة الأجل (3-12 شهر) من 0.69% في نهاية الفصل الأول من عام 2021 إلى 0.63% في نهاية العام نفسه. وبالمثل انخفض متوسط سعر الفائدة على الودائع قصيرة الأجل (أقل من 3 شهور) من 0.52% إلى 0.47% للفترة نفسها (رسم بياني4-2).و انخفضت اسعار الفائدة على ودائع التوفير إلى 0.15% خلال عام 2021.

### رسم بياني 5-2: أسعار الفائدة على ودائع مصارف قطاع التجزئة

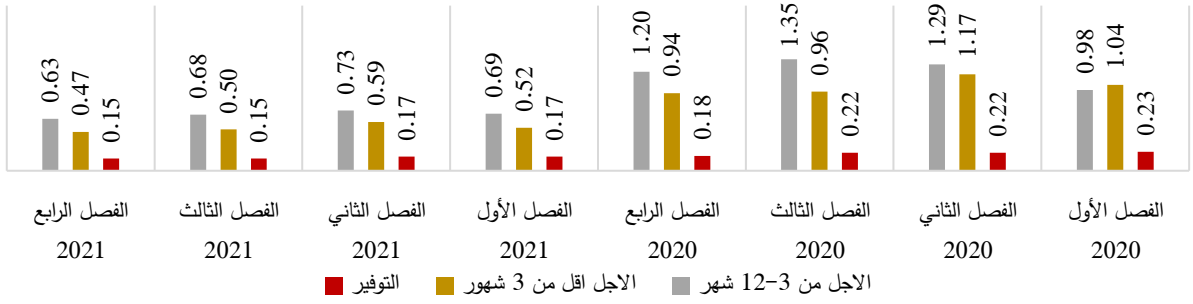


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

أما بالنسبة إلى أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة من 2.40% في عام 2020 إلى 4.14% في نهاية عام 2021 (جدول 4-2). بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة لقطاع "الصناعة" من 0.74% و3.13% في نفس الفترة، وانخفض معدل سعر الفائدة لقطاع "الانشاء والتعمير" من 6.58% إلى 3.71%.

## جدول 4-2: أسعار الفائدة على قروض قطاع الاعمال

(النسبة المئوية)

| القطاع | 2020 | 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الفصل الاول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
| الإنشاء والتعمير | 6.58 | 6.11 | 6.99 | 5.14 | 3.71 |
| الصناعة | 0.74 | 0.67 | 2.12 | 2.75 | 3.13 |
| التجارة | 5.82 | 5.25 | 4.91 | 5.04 | 4.84 |
| أخرى1/ | 4.96 | 4.96 | 5.83 | 3.56 | 4.82 |
| **مجموع قطاع الأعمال 2/** | **2.40** | **1.89** | **4.76** | **4.34** | **4.14** |

*1/ يشمل القطاع المالي (غير المصرفي) والخدمات الأخرى.*

*2/ لا يشمل السحب على المكشوف.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

بالمقابل، انخفض متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.78% في نهاية عام 2020 إلى 4.26% في نهاية عام 2021 (جدول 5-2). ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان المركبة من 6.48% إلى 4.71% في نفس الفترة. كما انخفضت اسعار الفائدة على القروض الشخصية بضمان العقار والودائع والراتب لتصل إلى 4.77% و2.88% و4.12% على التوالي خلال الفترة ذاتها.

## جدول 5-2: أسعار الفائدة على القروض الشخصية

| نوع الإقراض الشخصي | 2020 | 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الفصل الاول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
| بضمان: | | | | | |
| العقار | 5.00 | 5.08 | 5.06 | 5.08 | 4.77 |
| المركبة | 6.48 | 6.44 | 5.26 | 5.29 | 4.71 |
| الودائع | 3.67 | 3.40 | 3.20 | 1.84 | 2.88 |
| الراتب | 4.65 | 4.63 | 4.99 | 4.20 | 4.12 |
| بدون ضمان: | | | | | |
| أخرى | 21.02 | 21.24 | 20.81 | 21.26 | 21.19 |
| **المجموع1/** | **4.78** | **4.83** | **5.03** | **4.54** | **4.26** |
| بطاقات الائتمان | 21.03 | 21.00 | 20.95 | 20.96 | 20.99 |

*1/ يشمل القروض الشخصية الأخرى.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## رسم بياني 6-2: أسعار الفائدة على القروض الشخصية وقروض قطاع الأعمال

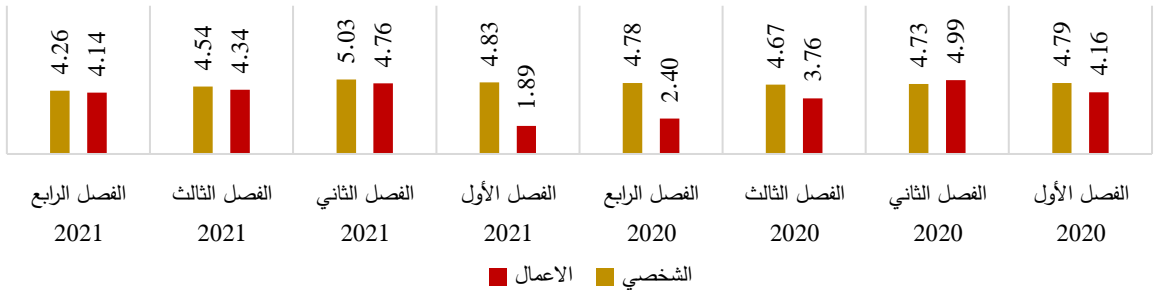


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

انخفض متوسط أسعار الفائدة قصيرة الأجل (3 شهور) بين المصارف من 2.25% في نهاية عام 2020 إلى 1.52% في نهاية عام 2021. كما انخفض متوسط أسعار الفائدة طويلة الأجل (6 شهور) بين المصارف من 2.53% في نهاية عام 2020 إلى 1.62% في نهاية عام 2021.

**رسم بياني 7-2: سعر الفائدة في سوق النقد/ سعر الفائدة بين المصارف**

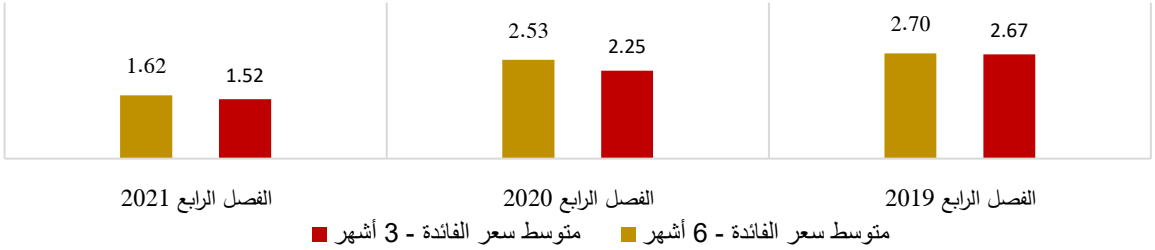


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ث. تطورات أسعار الصرف

يوضح الرسم البياني 8-2 ارتفاع سعر صرف الدينار البحريني مقابل جميع العملات الرئيسية خلال عام 2021. وكان أعلى ارتفاع مقابل اليورو من 0.46 دينار لكل يورو إلى 0.42 دينار، يليه الين الياباني حيث بلغ 0.33 دينار لكل ين ياباني. في حين استقر سعر صرف الدينار مقابل جميع عملات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة نفسها.

**رسم بياني 8-2: أسعار صرف الدينار البحريني**

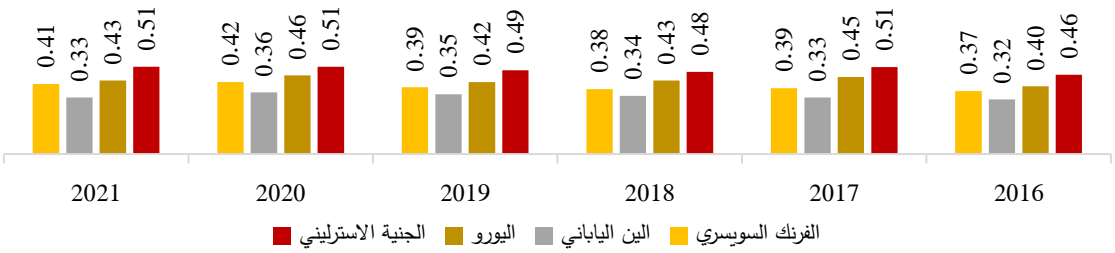


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

كما يجب التأكيد على أن السياسة النقدية التي يتبعها مصرف البحرين المركزي تتمحور حول تثبيت سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم اتباع هذه السياسة منذ فترة طويلة بهدف الحفاظ على استقرار وانتظام المعاملات المالية الخارجية بسلاسة وشفافية بما يعزز الثقة في النظام المصرفي والمعاملات بالدينار في السوق المحلية.

# الفصل الثالث: تطورات القطاع المالي

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| مجموع التراخيص | الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي | مصارف قطاع التجزئة |
|---|---|---|
| 360 | 217.5 بليون دولار | 99.4 بليون دولار |
| **مصارف قطاع الجملة** | **التسهيلات الائتمانية** | **صناديق الاستثمار** |
| 118.1 بليون دولار | 10906.3 مليون دولار | 10337.8 مليون دولار |

- بلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين 360 في نهاية عام 2021 مقارنه مع 370 في نهاية عام 2020.
- بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل 207.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، اي بارتفاع وقدره 10.1 بليون دولار أمريكي وبنسبة 4.9%.
- ارتفع إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة ليصل 37,374.0 مليون دينار وذلك في نهاية عام 2021، أي بارتفاع وقدره 1,926.7 مليون دينار أي بنسبة 5.4% مقارنة بنهاية عام 2020.
- ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة بنسبة 4.4% لتصل إلى 118.1 بليون دولار أمريكي مقابل 113.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020.
- حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية في مملكة البحرين 10,906.3 مليون دينار في نهاية عام بارتفاع ونسبته 4.7%.

## نظرة عامة

أصدر المصرف في مايو 2021 تعميماً إلى جميع بنوك التجزئة وشركات التمويل بخصوص تمديد تأجيل أقساط الائتمان بناءً على الظروف الاقتصادية والمشاورات المختلفة التي أجريت مع القطاع المالي، وقرر المصرف أن يتم تمديد قرار تأجيل أقساط الائتمان لمدة ستة أشهر أخرى حتى 31 ديسمبر 2021.

كما أصدر المصرف في ديسمبر 2021 تعميماً آخر إلى جميع بنوك التجزئة وشركات التمويل بخصوص تمديد تأجيل أقساط الائتمان الذي ينتهي في 31 ديسمبر 2021 لمدة ستة أشهر أخرى حتى 30 يونيو 2022. بالإضافة إلى تم تمديد التدابير الرقابية والتنظيمية الحالية إلى 30 يونيو 2022 ، كالتدابير المتعلقة بتخفيض الحد الأدنى لمتطلبات نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، ووزن مخاطر كفاية رأس المال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ونسبة الاحتياطي النقدي، ورسوم التحصيل وفترة المراجعة لتحويل التعرضات من المرحلة الثالثة إلى الثانية، والتخفيف المتعلق بالأيام التي تجاوزت فترة الاستحقاق للخسائر الائتمانية المتوقعة من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لمدة 74 يومًا، وخسائر تعديلات القروض (amortization of modification loss) و المخصصات الإضافية المحددة من الإدارة الخاصة بالخسائر الائتمانية (management overlays) والتخفيف المتعلق بنسبة القرض إلى القيمة للقروض العقارية السكنية.

وعلى الرغم من التاثير السلبي لجائحة كرونا على القطاع الخاص وعلى القطاع المالي في البحرين يعد القطاع المالي حالياً أكبر مساهم غير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تصل الى 17.9% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2021، ويُظهر ارتفاعًا عن 17.7% في عام 2020 و 16.1% في عام 2019. وبلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية العاملة في البحرين 360 في نهاية عام 2021 مقارنه مع 370 في نهاية عام 2020. ويتكون النظام المصرفي في مملكة البحرين من 89 مصرف مصنف على النحو الاتي:

- 30 مصرف تجزئة (تشمل 6 مصارف إسلامية) منها 13 مصرفاً محلياً، و17 فرعاً لمصارف أجنبية.
- 59 مصرف جملة (تشمل 10 مصرفاً اسلامياً).

كما توجد 271 مؤسسة مالية غير مصرفية عاملة في المملكة، تتمثل في شركات الاستثمار، شركات التأمين (تشمل التكافل)، التراخيص المتخصصة، وأسواق رأس المال.

## أ. النظام المالي

لم يطرأ تغيير كبير في عدد المصارف خلال عام 2021 في حين تراجعت عدد التراخيص لشركات التأمين وتراخيص شركات الاعمال الاستثمارية ولم تطرأ أي تغيرات على الإطار القانوني لتراخيص معظم المصارف والمؤسسات المالية العاملة في مملكة البحرين.

## جدول 1-3: عدد المؤسسات المرخص لها من قبل مصرف البحرين المركزي

| نوع الترخيص | 2020 | 2021 |
|---|---|---|
| **مصارف قطاع التجزئة** | **30** | **30** |
| – إسلامية | 6 | 6 |
| – تقليدية | 24 | 24 |
| **مصارف قطاع الجملة** | **61** | **59** |
| – إسلامية | 12 | 10 |
| – تقليدية | 49 | 49 |
| **شركات التامين** | **136** | **131** |
| **شركات أعمال استثمارية** | **51** | **49** |
| **تراخيص متخصصة** | **84** | **83** |
| محلات الصرافة | 18 | 18 |
| تقديم الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية | 3 | 3 |
| مسجلو الخدمات الإدارية للمحافظ الاستثمارية | 0 | 0 |
| شركات التمويل | 5 | 5 |
| مكاتب التمثيل | 16 | 15 |
| – مصارف إسلامية | 0 | 0 |
| – مصارف تقليدية | 8 | 9 |
| – اعمال استثمارية | 6 | 4 |
| – التأمين | 2 | 2 |
| مؤسسات التمويل متناهي الصغر | 2 | 2 |
| أمناء العهد المالية | 4 | 4 |
| الشركات (المؤسسات) المساندة للقطاع المالي | 31 | 31 |
| – إسلامية | 1 | 1 |
| – تقليدية | 23 | 23 |
| – التأمين | 7 | 7 |
| جمعيات | 4 | 4 |
| هيئة مهنية مسجلة | 1 | 1 |
| **اسواق رأس المال** | **8** | **8** |
| الأسواق المالية المرخص لها للتداول في الأوراق والأدوات المالية | 1 | 1 |
| مؤسسات وغرف التسوية والتقاص والإيداع والحفظ المركزي | 1 | 1 |
| وسطاء الاوراق المالية العاملون لصالح حساباتهم وحسابات عملاءهم | 2 | 2 |
| وسطاء التسوية والتقاص والايداع المركزي | 0 | 0 |
| وسطاء الأوراق المالية العاملون لصالح حسابات عملائهم | 2 | 2 |
| الأصول المشفرة | 2 | 2 |
| **المجموع** | **370** | **360** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقام مصرف البحرين المركزي في عام 2021 بإصدار أربعة تراخيص مقارنة مع سبعة تراخيص في عام 2020. وكانت معظم التراخيص الممنوحة مدرجة تحت التراخيص المتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى.

## رسم بياني 1-3: التراخيص الجديدة والمصدرة (2020-2021)

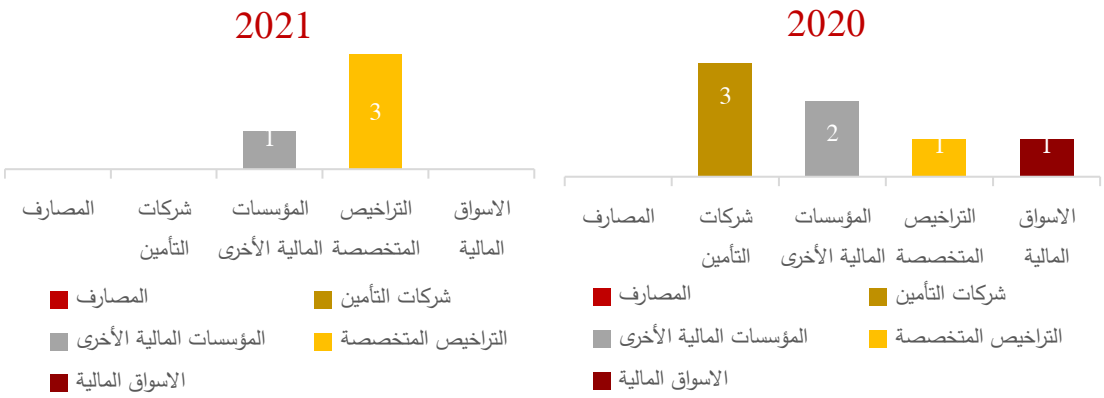


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## أ. المسح السنوي للقوى البشرية في القطاع المالي

أظهر مسح العاملين السنوي الذي أجراه مصرف البحرين المركزي لهذا العام انخفاضا طفيفاً في إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي (المصارف وغير المصارف) ليصل إلى 13,697 موظف/ موظفة مقابل 13,737موظف/ موظفة في نهاية عام 2020.

### جدول 2-3: عدد العاملين في القطاع المالي 2021

| القطاعات | البحرينيون | | غير البحرينيين | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | ذكور | إناث | ذكور | إناث | |
| **القطاع المصرفي** | **3,172** | **2,128** | **1,304** | **261** | **6,865** |
| مصارف قطاع التجزئة | 2,650 | 1,681 | 611 | 146 | 5,088 |
| مصارف قطاع الجملة | 520 | 445 | 677 | 108 | 1,750 |
| مكاتب التمثيل | 2 | 2 | 16 | 7 | 27 |
| **القطاع المالي غير المصرفي** | **2,282** | **1,380** | **2,058** | **629** | **6,349** |
| شركات التأمين | 610 | 398 | 307 | 105 | 1,420 |
| شركات خدمات التأمين المساندة | 206 | 177 | 284 | 129 | 796 |
| تراخيص متخصصة* | 1,088 | 584 | 1,223 | 333 | 3,228 |
| *ومنها: محلات الصرافة* | 214 | 92 | 793 | 241 | 1,340 |
| *شركات التمويل/مؤسسات التمويل متناهي الصغر* | 446 | 281 | 106 | 30 | 863 |
| وسطاء سوق رأس المال | 147 | 104 | 24 | 7 | 282 |
| شركات أعمال استثمارية | 231 | 117 | 220 | 55 | 623 |
| **المؤسسات الأخرى**** | **208** | **232** | **34** | **9** | **483** |
| **المجموع** | **5,662** | **3,740** | **3,396** | **899** | **13,697** |

** تشمل توفير أنظمة الدفع للقطاع المالي، أمناء العهد المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية.*

*** تشمل مصرف البحرين المركزي ومعهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وانخفض عدد العاملين في قطاع المصارف (مصارف قطاع التجزئة وقطاع الجملة والمكاتب التمثيلية) ليصل إلى 6,865 موظف/موظفة في نهاية عام 2021 مقابل 6989 في نهاية عام 2020 أي انخفاض

بنسبة 1.8%. ويمثل عدد العاملين البحرينيين نسبة 69% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي في عام 2021(الرسم البياني 2-3).

**رسم بياني 2-3: العاملون البحرينيون وغير البحرينيين في القطاع المالي2021**

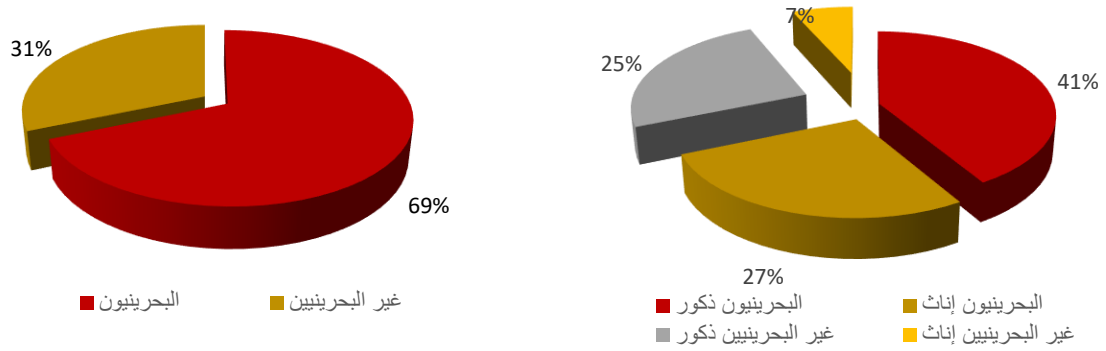


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

انخفض عدد العاملين بمصارف قطاع التجزئة بنسبة 0.5% كذلك انخفض عدد العاملين بمصارف قطاع الجملة بنسبة 5.8% في عام 2021 مقارنة بعام 2020. أما بالنسبة إلى العاملين في القطاع المالي غير المصرفي فارتفع إجمالي عدد العاملين إلى6,349 موظف/موظفة في نهاية عام 2021 من 6,259 في عام 2020 ويمثل البحرينيون نسبة 57.7% من إجمالي عدد العاملين في القطاع المالي غير المصرفي. ويشير الرسم البياني 3-3 إلى نسب العمالة في كافة القطاعات المالية.

**رسم بياني 3-3: العاملون في القطاع المصرفي والغير مصرفي2021**

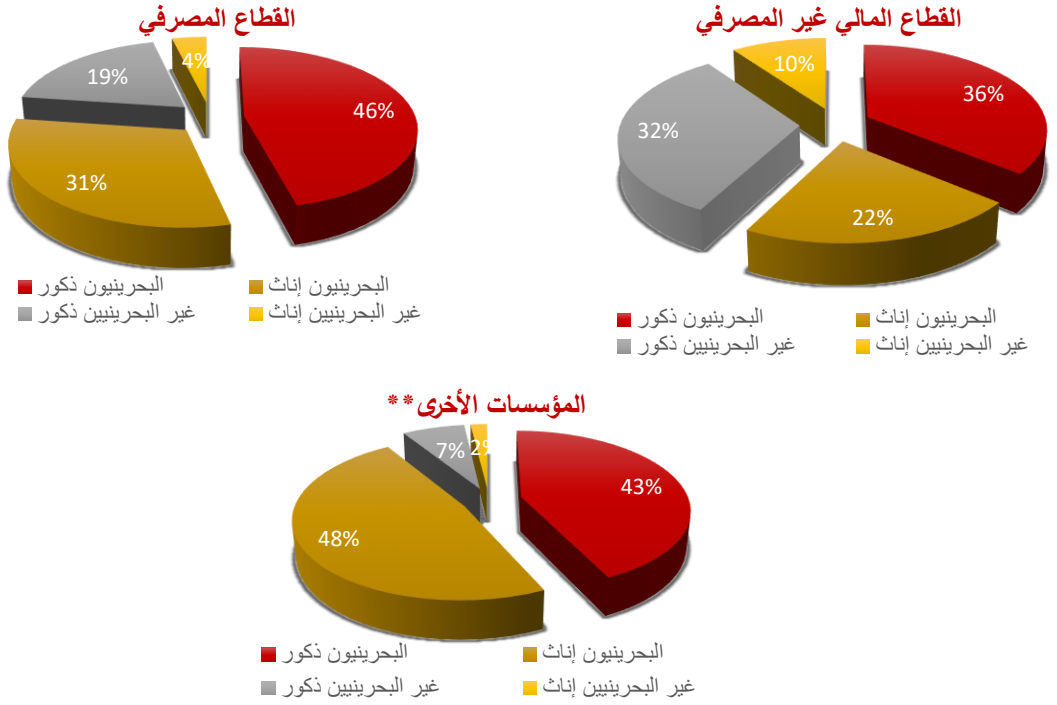


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ب. الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي

وبالرغم من التأثيرات السلبية التي خلفتها جائحة كورونا على الاقتصاد البحريني بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي (مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة التقليدية منها والإسلامية) 217.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل 207.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، اي بارتفاع وقدره 10.1 بليون دولار أمريكي وبنسبة 4.9%. وبلغ نصيب مصارف قطاع الجملة 54.3% ومصارف قطاع التجزئة 45.7% من إجمالي الميزانية.

**رسم بياني 4-3: إجمالي موجودات القطاع المصرفي – التجزئة و الجملة (بليون دولار أمريكي)**

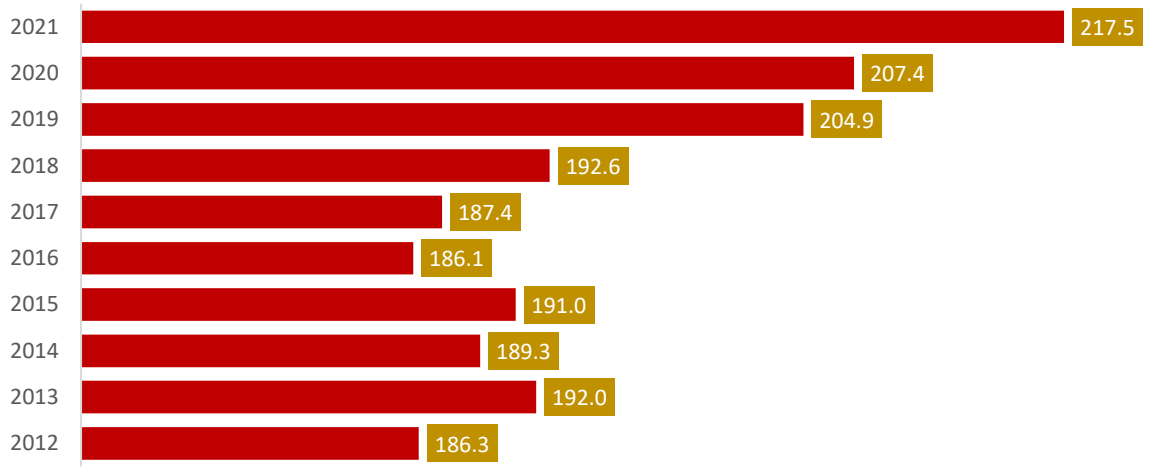


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**جدول 3-3: الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي**

(بليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | 2021 | نسبة التغير % |
|---|---|---|---|
| مصارف قطاع التجزئة | 94.3 | 99.4 | 5.4 |
| مصارف قطاع الجملة | 113.1 | 118.1 | 4.4 |
| **المجموع** | **207.4** | **217.5** | **4.9** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وارتفعت الموجودات المحلية للمصارف حيث بلغت 76.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 71.6 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي بارتفاع قدره 4.5 بليون دولار أمريكي (6.3%) ويعود ذلك الارتفاع إلى الزيادة الحاصلة في موجودات القطاع المصرفي بنسبه 20.5% وقطاع الحكومي بنسبة 7.0% القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 1.9%. في حين بلغت الموجودات الأجنبية 141.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 135.8 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، وذلك بارتفاع وقدره 5.6 بليون دولار أمريكي (4.1%).

**رسم بياني 5-3: الموجودات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي**

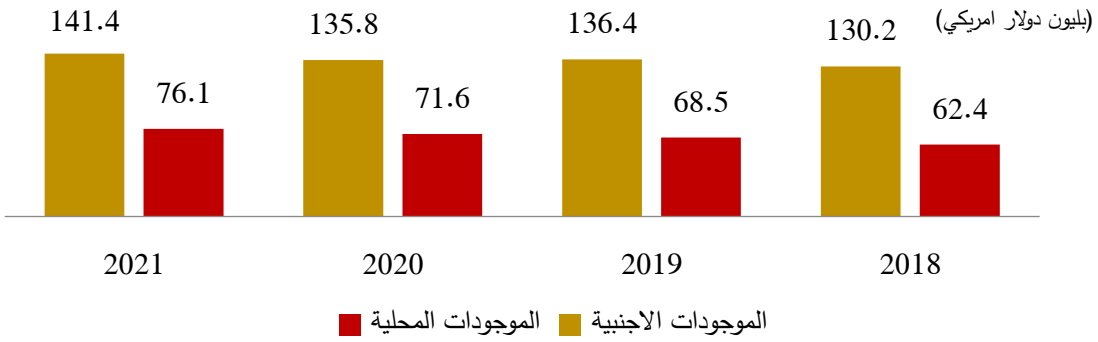


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ارتفعت المطلوبات المحلية إلى 68.4 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 64.9 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي بارتفاع وقدره 3.5 بليون دولار أمريكي (5.4%) ويعزى الارتفاع الحاصل إلى ارتفاع مطلوبات قطاع المصارف والقطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 23.2% و5.1% على التوالي. كما ارتفعت المطلوبات الأجنبية في نهاية عام 2021 بمقدار 6.6 بليون دولار أمريكي 4.6% لتصل إلى 149.1 بليون دولار أمريكي مقابل 142.5 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020.

**رسم بياني 6-3: المطلوبات المحلية والاجنبية للجهاز المصرفي**

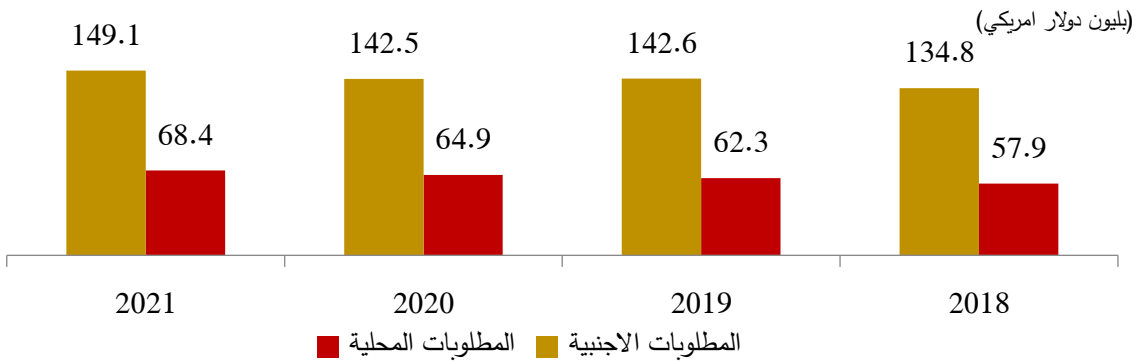


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## 1. مصارف قطاع التجزئة

ارتفع إجمالي موجودات مصارف قطاع التجزئة (شامل الموجودات الأجنبية) ليصل 37,374.0 مليون دينار وذلك في نهاية عام 2021، أي بارتفاع وقدره 1,926.7 مليون دينار أي بنسبة 5.4% مقارنة بنهاية عام 2020 (جدول 4-3). ويعزى هذا الارتفاع إلى نمو الموجودات المحلية حيث ارتفعت بنسبة 5.7% من 20,939.7 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 22,126.2 مليون دينار في نهاية عام 2021.

ويعزى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية إلى ارتفاع موجودات القطاع الخاص غير المصرفي بقيمة 466.8 مليون دينار من 10,644.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 11,111.1 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي بنسبة وقدرها 4.4%. كما ارتفعت موجودات مصرف البحرين المركزي بمقدار 404.1 مليون دينار بحريني 30.1%، أي من 1,343.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 1,748.0 مليون دينار في نهاية عام 2021. كذلك، ارتفعت الموجودات الأجنبية بقيمة 740.2 مليون دينار 5.1% من 14,507.6 ميلون دينار في نهاية عام 2020 إلى 15,247.8 مليون دينار في نهاية عام 2021.

**جدول 4-3: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–الموجودات**

( مليون دينار بحريني)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع الموجودات المحلية** | **20,939.7** | **22,126.2** | **1,186.5** | **5.7** |
| نقداً | 152.1 | 146.0 | (6.1) | (4.0) |
| مصرف البحرين المركزي | 1,343.9 | 1,748.0 | 404.1 | 30.1 |
| المصارف[1]/ | 1,815.9 | 1,919.9 | 104.0 | 5.7 |
| القطاع الخاص (غير المصارف)[2]/ | 10,644.3 | 11,111.1 | 466.8 | 4.4 |
| الحكومة: | | | | |
| القروض | 369.6 | 454.4 | 84.8 | 22.9 |
| السندات | 5,641.1 | 5,825.0 | 183.9 | 3.3 |
| أخرى | 972.8 | 921.8 | (51.0) | (5.2) |
| **الموجودات الأجنبية** | **14,507.6** | **15,247.8** | **740.2** | **5.1** |
| | **35,447.3** | **37,374.0** | **1,926.7** | **5.4** |

*1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.*

*2/ القروض والسندات.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

كما سجل إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة 5.2% حيث بلغ 20,632.2 مليون دينار في نهاية عام 2021 من 19,610.6 مليون دينار في نهاية عام 2020. والجدير بالذكر، أن معظم الارتفاع في المطلوبات المحلية كان في مطلوبات القطاع الخاص (غير المصارف)، حيث ارتفعت بمقدار 662.8 مليون دينار 5.4% ومطلوبات المصارف حيث ارتفعت بمقدار 407.4 مليون دينار (35.9%). وارتفع إجمالي المطلوبات الأجنبية (بما في ذلك رأس المال والاحتياطي) ليصل إلى 16,741.8 مليون دينار في نهاية عام 2021، أي ارتفاع بنسبة 5.7% عن 15,836.7 مليون دينار في نهاية عام 2020.

## جدول 5-3: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع التجزئة–المطلوبات

(مليون دينار بحريني)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع المطلوبات المحلية** | **19,610.6** | **20,632.2** | **1,021.6** | **5.2** |
| مصرف البحرين المركزي | 134.2 | 129.4 | (4.8) | (3.6) |
| المصارف | 1,135.2 | 1,542.6 | 407.4 | 35.9 |
| القطاع الخاص (غير المصارف)1/ | 12,275.3 | 12,938.1 | 662.8 | 5.4 |
| الحكومة1/ | 1,829.3 | 1,704.4 | (124.9) | (6.8) |
| أخرى | 1,021.5 | 738.1 | (283.4) | (27.7) |
| رأس المال والاحتياطي | 3,215.1 | 3,579.6 | 364.5 | 11.3 |
| المطلوبات الأجنبية2/ | **15,836.7** | **16,741.8** | **905.1** | **5.7** |
| **مجموع المطلوبات** | **35,447.3** | **37,374.0** | **1,926.7** | **5.4** |

*1/ يشمل بعض المطلوبات (غير الودائع).*

*2/ يشمل رأس المال والاحتياطي.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد تركزت موجودات مصارف قطاع التجزئة بشكل أساسي في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. استقر نصيب البحرين من الموجودات عند 59.2% خلال الفترة من 2020 إلى 2021. في حين انخفض نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من 24.0% إلى 23.7% خلال الفترة نفسها. في حين ارتفع نصيب الدول الامريكية والدول العربية الاخرى من إجمالي الموجودات ليصل الى 4.2% و3.7% على التوالي خلال واستقر نصيب الدول الغربية عند 4.2% خلال الفترة نفسها (جدول 6-3).

## جدول 6-3: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات

(مليون دينار بحريني)

| البند | 2020 | | 2021 | |
|---|---|---|---|---|
| | الموجودات | المطلوبات | الموجودات | المطلوبات |
| **مملكة البحرين** | 20,939.7 | 19,610.6 | 22,126.2 | 20,632.2 |
| **دول مجلس التعاون** | 8,514.0 | 9,347.6 | 8,841.7 | 10,438.9 |
| **الدول العربية الأخرى** | 898.8 | 1,438.2 | 1,049.9 | 1,204.0 |
| **الدول الأمريكية** | 1,324.4 | 632.6 | 1,549.5 | 1,035.9 |
| **أوروبا الغربية** | 1,515.1 | 2,642.0 | 1,560.6 | 2,432.2 |
| **آسيا** | 1,964.2 | 1,537.3 | 1,910.2 | 1,328.0 |
| **أخرى** | 291.1 | 239.0 | 335.9 | 302.8 |
| **المجموع** | **35,447.3** | **35,447.3** | **37,374.0** | **37,374.0** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2020 إلى 2021 أن نصيب مملكة البحرين بلغ 55.2%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول مجلس التعاون ودول أوروبا بنسبة 27.9% و6.5% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021.

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2021 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي بنسبة 44.1%. وقد شكل الدينار البحريني ما نسبته 44.9%

من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون واليورو ما نسبته 6.1% و2.2% على التوالي من إجمالي الموجودات (رسم بياني 7-3). وسجل الدولار الأمريكي 43.0% من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021. كما شكل الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون ما نسبته 46.3% و7.0% على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 8-3).

**رسم بياني 7-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021**

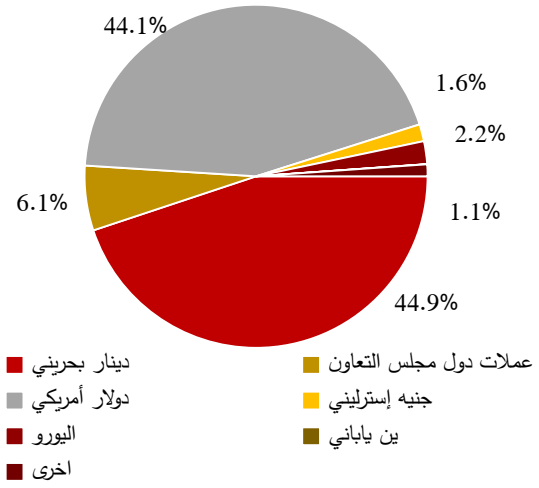


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 8-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021**

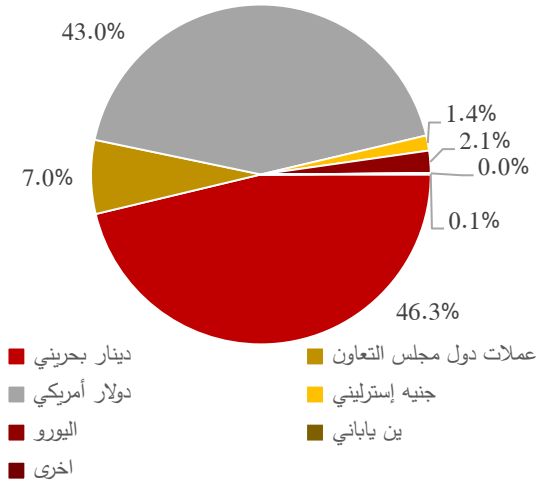


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية لمصارف التجزئة، فقد بلغ إجمالي الأصول 1,558.7 مليون دينار في عام 2021 بانخفاض نسبته 0.9% مقارنة بمستوى الأصول في عام 2020. وبالمثل، انخفض إجمالي المطلوبات للنوافذ الإسلامية بنسبة 3.0% في عام 2021 لتصل إلى 1,397.9 مليون دينار.

**جدول 7-3: موجودات ومطلوبات النوافذ الإسلامية لمصارف قطاع التجزئة**

(مليون دينار بحريني)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **الموجودات** | **1,573.2** | **1,558.7** | **(14.5)** | **(0.9)** |
| الموجودات المحلية | 1,126.9 | 1,152.1 | 25.2 | 2.2 |
| الموجودات الأجنبية | 446.3 | 406.6 | (39.7) | (8.9) |
| **نسبة الموجودات من مجموع موجودات مصارف قطاع التجزئة** | **%4.4** | **%4.2** | (0.2) | (4.5) |
| **المطلوبات** | **1,441.4** | **1,397.9** | **(43.5)** | **(3.0)** |
| المطلوبات المحلية | 737.4 | 737.0 | (0.4) | (0.1) |
| المطلوبات الأجنبية | 704.0 | 660.9 | (43.1) | (6.1) |
| **نسبة المطلوبات من مجموع مطلوبات مصارف قطاع التجزئة** | **%4.1** | **%3.7** | (0.4) | (9.8) |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ودائع مصارف قطاع التجزئة

وبالنسبة إلى ودائع مصارف قطاع التجزئة فقد ارتفعت لتصل إلى 18704.2 مليون دينار مع نهاية عام 2021 مقابل 16,908 مليون دينار مع نهاية عام 2020 كما هو مشار اليه في الرسم البياني 9-3.

**رسم بياني 9-3: ودائع مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)**

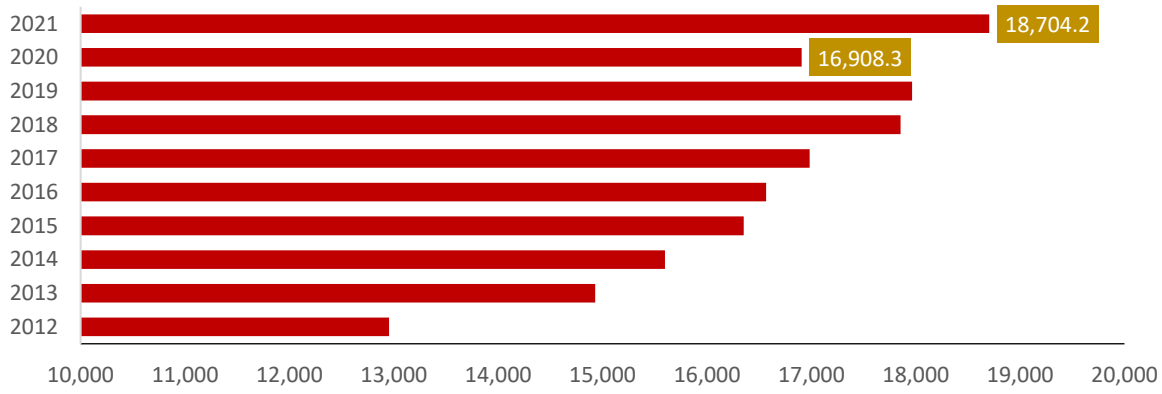


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## الائتمان المحلي

حققت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً في جميع القطاعات الاقتصادية العاملة في مملكة البحرين، حيث بلغ الرصيد القائم للتسهيلات الائتمانية المقدمة من مصارف قطاع التجزئة لمختلف القطاعات الاقتصادية المقيمة 10,906.3 مليون دينار في نهاية عام 2021 مقابل 10,413.8 مليون دينار في نهاية عام 2020 أي ارتفاع ونسبته 4.7% (رسم بياني 10-3).

**رسم بياني 10-3: الائتمان المحلي حسب القطاعات**

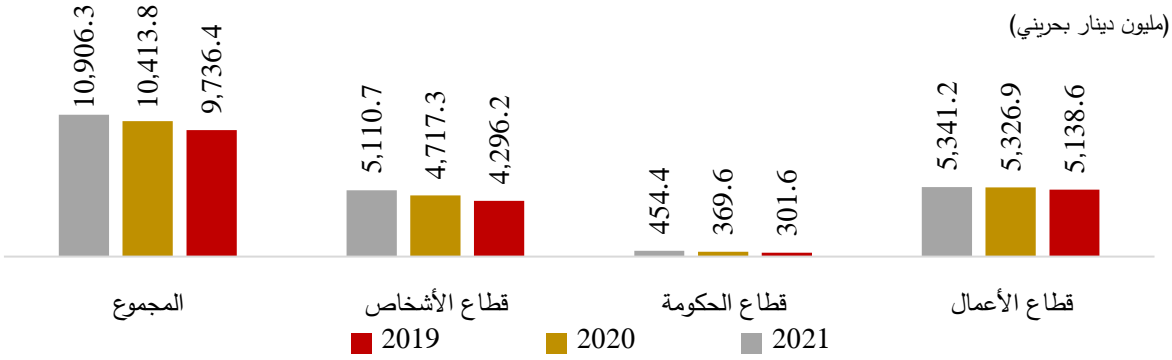


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## جدول 8-3: القروض والتسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية المقيمة1/

( مليون دينار بحريني)

| القطاعات | 2019 | | 2020 | | 2021 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| قطاع الأعمال | 5,138.6 | 52.8% | 5,326.9 | %51.2 | 5,341.2 | %49.0 |
| قطاع الحكومة | 301.6 | 3.1% | 369.6 | %3.5 | 454.4 | %4.2 |
| قطاع الأفراد | 4,296.2 | 44.1% | 4,717.3 | %45.3 | 5,110.7 | %46.8 |
| **المجموع** | **9,736.4** | **100%** | **10,413.8** | **%100** | **10,906.3** | **%100** |

*1/ يشمل السندات.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

كما بلغ إجمالي الائتمان المقدم للقطاعات المحلية 10906.3 مليون دينار ما نسبته 83.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقارنة بنسبة 82.2% في عام 2020.

### رسم بياني 11-3: الرصيد القائم للائتمان المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي

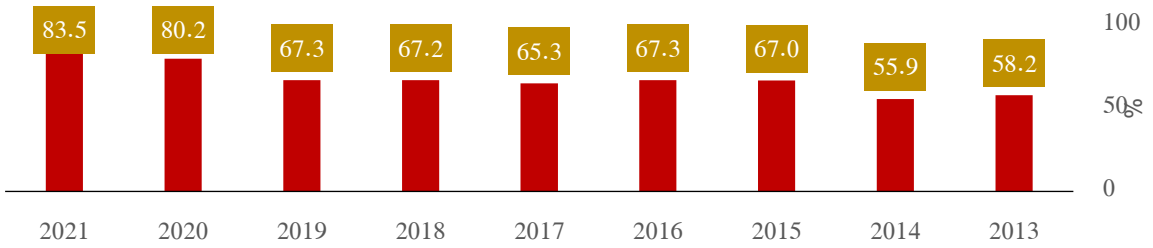


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وارتفعت تسهيلات القطاع الخاص (الأعمال) من 5326.9 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 5341.2 مليون دينار في نهاية عام 2021. وانخفض نصيب قروض قطاع الأعمال من إجمالي التسهيلات الائتمانية من 51.2% في عام 2020 إلى 49.0% في هذا العام، تماشياً مع زيادة القيمة في قطاع الأشخاص والحكومة. ارتفعت تسهيلات القطاع الخاص (الأشخاص) من 4717.3 مليون دينار في نهاية عام 2020 إلى 5110.7 مليون دينار في نهاية عام 2021 وقد شكلت قروض قطاع الأشخاص نسبة 46.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية في نهاية عام 2021 مقارنة ب 45.3% في العام الماضي. وشهدت القروض الشخصية ارتفاعاً في أغلب الفصول خلال عام 2021، مما يدل على أن القروض المقدمة إلى الأسر والافراد في توسع. ووصل نصيب القطاع الخاص (مجموع الأعمال والأشخاص) من إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى 95.8% في نهاية عام 2021.

وقد شكلت قروض الإنشاء والتعمير النسبة الأكبر من قروض قطاع الأعمال خلال الفصل الرابع من عام 2021 حيث بلغت 37.6%، في حين شكلت قروض الصناعة نسبة 24.2% للفترة نفسها.

## جدول 9-3: قروض قطاع الأعمال حسب القطاعات

( مليون دينار بحريني)

| القطاعات | 2021* | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفصل الأول | | الفصل الثاني | | الفصل الثالث | | الفصل الرابع | |
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| الصناعة | 1181.9 | 22.4 | 1307.6 | 24.0 | 1339.0 | 24.7 | 1292.3 | 24.2 |
| المناجم والمحاجر | 126.6 | 2.4 | 126.2 | 2.3 | 75.3 | 1.4 | 74.7 | 1.4 |
| الزراعة وصيد الأسماك والألبان | 12.1 | 0.2 | 12.6 | 0.2 | 11.9 | 0.2 | 13.2 | 0.2 |
| الإنشاء والتعمير | 1917.6 | 36.3 | 1991.0 | 36.5 | 2004.8 | 37.0 | 2009.6 | 37.6 |
| التجارة | 920.9 | 17.4 | 898.6 | 16.5 | 882.1 | 16.3 | 903.9 | 16.9 |
| القطاع المالي (غير المصارف) | 216.9 | 4.1 | 199.6 | 3.7 | 186.1 | 3.4 | 169.5 | 3.2 |
| قطاعات أخرى، ومنها: | 910.8 | 17.2 | 924.0 | 16.9 | 912.1 | 16.9 | 878.0 | 16.4 |
| النقل والاتصالات | 211.4 | 4.0 | 207.3 | 3.8 | 198.0 | 3.7 | 147.5 | 2.8 |
| الفنادق والمطاعم | 190.8 | 3.6 | 197.8 | 3.6 | 193.5 | 3.6 | 196.1 | 3.7 |
| **مجموع قروض الأعمال** | **5286.8** | **100** | **5459.6** | **100** | **5411.3** | **100** | **5341.2** | **100** |

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد مثلت القروض بضمان العقار النسبة الأكبر من قروض قطاع الأفراد خلال عام 2021، حيث بلغت 44.3% في نهاية العام في حين مثلت القروض بضمان الراتب 37.8% من إجمالي القروض لقطاع الأشخاص. وشكلت القروض بضمان العقار وبضمان الراتب مجتمعة نسبة 82.1% من إجمالي قروض قطاع الأشخاص في نهاية عام 2021.

## جدول 10-3: الائتمان المحلي لقطاع الأفراد

( مليون دينار بحريني)

| القطاعات | 2021* | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفصل الأول | | الفصل الثاني | | الفصل الثالث | | الفصل الرابع | |
| | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة | القيمة | النسبة |
| بضمان: | | | | | | | | |
| *العقار* | 2,269.4 | 47.3 | 2,134.2 | 44.4 | 2,206.2 | 44.6 | 2,261.5 | 44.3 |
| *المركبة* | 112.9 | 2.4 | 111.6 | 2.3 | 108.1 | 2.2 | 109.2 | 2.1 |
| *الودائع* | 163.8 | 3.4 | 138.3 | 2.9 | 124.0 | 2.5 | 133.7 | 2.6 |
| *الراتب* | 1,757.7 | 36.6 | 1,828.6 | 38.0 | 1,891.1 | 38.2 | 1,933.0 | 37.8 |
| *الائتمان* | 89.8 | 1.9 | 83.0 | 1.7 | 95.7 | 1.9 | 99.5 | 1.9 |
| *أخرى* | 407.9 | 8.5 | 513.5 | 10.7 | 522.7 | 10.6 | 573.8 | 11.2 |
| **المجموع** | **4,801.5** | **100** | **4,809.2** | **100** | **4,947.8** | **100** | **5,110.7** | **100** |

** النسب المئوية محسوبة نسبةً إلى إجمالي القروض.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## 2. مصارف قطاع الجملة

ارتفعت الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة في عام 2021 مقارنة بنهاية عام 2020. حيث ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 4.4% ليصل إلى 118.1 بليون دولار أمريكي مقابل 113.1 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 (جدول 11-3).

ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية بنسبة 8.9% لتصل إلى 17,232.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل 15,821.1 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. هذا وقد ارتفعت موجودات قطاع المصارف بنسبة 28.2% لتصل إلى 7,715.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ارتفعت موجودات الحكومة المحلية بنسبة 23.9% في حين انخفضت موجودات القطاع الخاص غير المصرفي بنسبة 11.6% لتصل إلى 4658.8 مليون دولار أمريكي خلال الفترة نفسها.

وبالمثل، ارتفعت الموجودات الاجنبية بنسبة 3.7% خلال الفترة نفسها، من 97,257.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 100,870.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في موجودات المصارف وموجودات المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة 33.3% و11.6% على التوالي.

**جدول 11-3: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – الموجودات**

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع الموجودات المحلية** | **15,821.1** | **17,232.3** | **1,411.2** | **8.9** |
| المصارف1/ | 6,016.8 | 7,715.4 | 1,698.6 | 28.2 |
| القطاع الخاص (غير المصارف)2/ | 5,272.3 | 4,658.8 | (613.5) | (11.6) |
| الحكومة2/ | 2,417.0 | 2,995.7 | 578.7 | 23.9 |
| أخرى | 2,115.0 | 1,862.4 | (252.6) | (11.9) |
| **مجموع الموجودات الأجنبية** | **97,257.7** | **100,870.4** | **3,612.7** | **3.7** |
| المصارف | 7,108.5 | 9,475.2 | 2,366.7 | 33.3 |
| غير المصارف | 42,558.2 | 41,373.6 | (1,184.6) | (2.8) |
| السندات | 17,840.5 | 18,324.1 | 483.6 | 2.7 |
| المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة | 23,333.3 | 26,048.8 | 2,715.5 | 11.6 |
| أخرى | 6,417.2 | 5,648.7 | (768.5) | (12.0) |
| **مجموع الموجودات** | **113,078.8** | **118,102.7** | **5,023.9** | **4.4** |

*1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.*

*2/ يشمل السندات.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد ارتفعت المطلوبات بسبب زيادة في المطلوبات المحلية بنسبة 6.0% من 12721.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 13487.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 (جدول 8-3).

ويعود هذا الارتفاع في المطلوبات المحلية إلى ارتفاع مطلوبات المصارف بقيمة 1170.7 مليون دولار امريكي أي بنسبة 18.7%. في حين انخفضت مطلوبات القطاع الخاص غير المصرفي بقيمة 46.0 مليون دولار امريكي أي بنسبة 4.5%. كما ارتفعت المطلوبات الاجنبية بنسبة 4.2% لتصل إلى 104614.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 بسبب ارتفاع مطلوبات قطاع المصارف وغير المصارف بنسبة 21.6% و4.5% على التوالي خلال نفس الفترة.

**جدول 12-3: الميزانية الموحدة لمصارف قطاع الجملة – المطلوبات**

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع المطلوبات المحلية** | **12,721.2** | **13,487.8** | **766.6** | **6.0** |
| المصارف[1/] | 6,276.1 | 7,446.8 | 1,170.7 | 18.7 |
| القطاع الخاص (غير المصارف) | 1,025.9 | 979.9 | (46.0) | (4.5) |
| الحكومة | 233.0 | 275.0 | 42.0 | 18.0 |
| أخرى[2/] | 5,186.2 | 4,786.1 | (400.1) | (7.7) |
| **مجموع المطلوبات الأجنبية** | **100,357.6** | **104,614.9** | **4,257.3** | **4.2** |
| المصارف | 27,354.2 | 33,274.9 | 5,920.7 | 21.6 |
| غير المصارف | 20,540.8 | 21,472.5 | 931.7 | 4.5 |
| السندات | 1,039.4 | 512.2 | (527.2) | (50.7) |
| المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة | 35,455.6 | 35,091.9 | (363.7) | (1.0) |
| أخرى[2/] | 15,967.6 | 14,263.4 | (1,704.2) | (10.7) |
| **مجموع المطلوبات** | **113,078.8** | **118,102.7** | **5,023.9** | **4.4** |

*1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.*

*2/ يشمل رأس المال والاحتياطي.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد تركزت موجودات مصارف قطاع الجملة بشكل أساسي في دول مجلس التعاون الخليجي و أوروبا الغربية. استقر نصيب دول مجلس التعاون من الموجودات عند 32.0% في عام 2021 مقارنة بنسبة 31.3% في عام 2020. في حين انخفض نصيب اوروبا الغربية من إجمالي الموجودات من 31.0% إلى 28.3% خلال الفترة نفسها. في حين ارتفع نصيب الدول الامريكية ومملكة البحرين من إجمالي الموجودات ليصل الى 11.1% و14.6% على التوالي خلال الفترة نفسها (جدول 13-3).

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2020 إلى 2021 أن نصيب دول مجلس التعاون ارتفع الى 35.7%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول أوروبا الغربية و الدول العربية الاخرى بنسبة 23.8% و13.6% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021.

## جدول 13-3: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | | 2021 | |
|---|---|---|---|---|
| | الموجودات | المطلوبات | الموجودات | المطلوبات |
| مملكة البحرين | 15,821.1 | 12,721.2 | 17,232.3 | 13,487.8 |
| دول مجلس التعاون | 35,403.5 | 38,636.6 | 37,816.9 | 42,140.5 |
| الدول العربية الأخرى | 6,665.1 | 15,979.6 | 6,597.2 | 16,020.5 |
| الدول الأمريكية | 10,614.7 | 3,449.8 | 13,146.7 | 3,488.9 |
| أوروبا الغربية | 35,090.8 | 29,667.5 | 33,407.5 | 28,115.2 |
| آسيا | 8,309.1 | 11,204.8 | 8,571.3 | 13,617.1 |
| أخرى | 1,174.5 | 1,419.3 | 1,330.8 | 1,232.7 |
| **المجموع** | **113,078.8** | **113,078.8** | **118,102.7** | **118,102.7** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2021 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدولار الأمريكي بنسبة 70.8%. وقد شكل الدينار البحريني ما نسبته 11.7% من إجمالي الموجودات وشكلت عملات دول مجلس التعاون ما نسبته 10.4% من إجمالي الموجودات (رسم بياني 12-3). وسجل الدولار الأمريكي79.2 % من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021. كما شكل الدينار البحريني وعملات دول مجلس التعاون ما نسبته 8.3% و8.0% على التوالي من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 13-3).

**رسم بياني 12-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021**

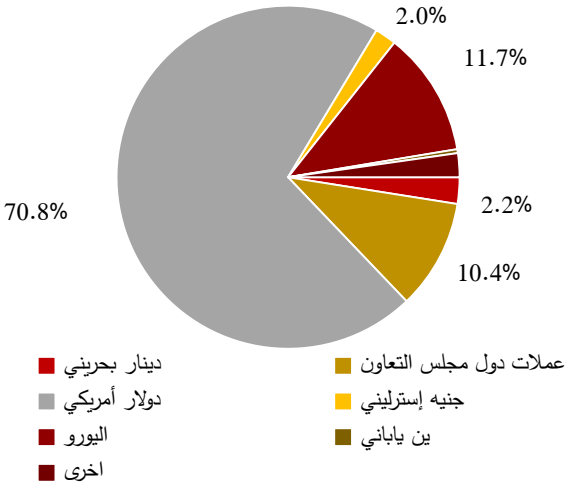


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 13-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021**

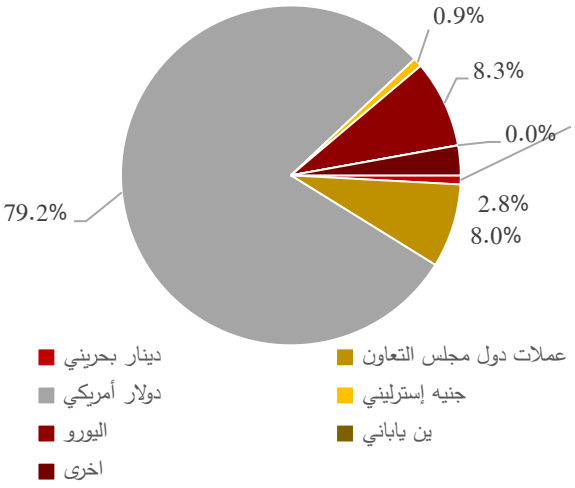


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

## 3. المصارف الإسلامية

ارتفعت الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية (مصارف قطاع الجملة ومصارف قطاع التجزئة) بنسبة 9.3% في نهاية عام 2021 مقارنة مع نهاية عام 2020، ويعود هذا الارتفاع بشكل عام إلى ارتفاع إجمالي الموجودات المحلية بنسبة 12.2% (جدول 14-3).

ارتفعت الموجودات المحلية (الاستثمار مع المصارف) بنسبة 34.1% من 4,406.4 مليون دولار امريكي في نهاية عام 2020 إلى 5,907.0 مليون دولار امريكي في نهاية عام 2021. كذلك ارتفع الاستثمار مع غير المصارف بنسبة 5.5% من 12,459.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 13,144.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ارتفع الاستثمار مع الحكومة بنسبة 12.4%، من 4,910.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 5,520.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021.

**جدول 14-3: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – الموجودات**

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع الموجودات المحلية** | **23,601.1** | **26,473.4** | **2,872.3** | **12.2** |
| نقداً | 165.4 | 148.5 | (16.9) | (10.2) |
| استثمار مع المصارف[1/] | 4,406.4 | 5,907.0 | 1,500.6 | 34.1 |
| استثمار مع غير المصارف | 12,459.3 | 13,144.0 | 684.7 | 5.5 |
| استثمار مع الحكومة | 4,910.5 | 5,520.0 | 609.5 | 12.4 |
| أخرى | 1,659.5 | 1,753.9 | 94.4 | 5.7 |
| **مجموع الموجودات الأجنبية** | **8,010.3** | **8,081.4** | **71.1** | **0.9** |
| استثمار مع المصارف | 1,309.4 | 1,318.9 | 9.5 | 0.7 |
| استثمار مع غير المصارف | 1,854.6 | 1,444.4 | (410.2) | (22.1) |
| السندات | 2,626.2 | 3,472.9 | 846.7 | 32.2 |
| المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة | 1,733.3 | 909.6 | (823.7) | (47.5) |
| أخرى | 486.8 | 935.6 | 448.8 | 92.2 |
| **مجموع الموجودات[2/]** | **31,611.4** | **34,554.8** | **2,943.4** | **9.3** |

*1/ يشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.*

*2/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

كما ارتفعت الموجودات الأجنبية بنسبة 0.9% ويعزى ذلك إلى ارتفاع السندات، حيث ارتفعت بنسبة 32.2% من 2,626.2 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 3,472.9 في عام 2021.

شهد إجمالي المطلوبات المحلية ارتفاعاً بنسبة 5.9%، ويعزى ذلك إلى ارتفاع مطلوبات القطاع الخاص (غير المصارف) (جدول 15-3). ارتفعت مطلوبات القطاع الخاص بقيمة 1,420.1 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 10.8% من 13,113.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 14,533.7

مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ارتفعت مطلوبات المصارف بنسبة 15.2% لتصل إلى 3,245.8 مليون دولار امريكي خلال الفترة نفسها.

وارتفعت المطلوبات الأجنبية بنسبة 16.3% ويعزى ذلك إلى ارتفاع المطلوبات المصرفية، حيث ارتفعت بنسبة 44.8% من 4,024.0 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 5,826.2 في عام 2021. كذلك ارتفعت مطلوبات غير المصارف والمكاتب الرئيسية والشركات الزميلة بنسبة 27.3% و21.5% لتصل إلى 3,314.4 مليون دولار أمريكي و734.9 مليون دولار أمريكي على التوالي خلال الفترة نفسها.

**جدول 15-3: الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية – المطلوبات**

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير |
|---|---|---|---|---|
| **مجموع المطلوبات المحلية** | **21,352.7** | **22,622.5** | **1,269.8** | **5.9** |
| المصارف[1/] | 2,816.7 | 3,245.8 | 429.1 | 15.2 |
| القطاع الخاص (غير المصارف) | 13,113.6 | 14,533.7 | 1,420.1 | 10.8 |
| الحكومة | 1,172.7 | 1,087.0 | (85.7) | (7.3) |
| رأس المال والاحتياطي | 2,941.6 | 2,737.9 | (203.7) | (6.9) |
| أخرى | 1,308.1 | 1,018.1 | (290.0) | (22.2) |
| **مجموع المطلوبات الأجنبية** | **10,258.7** | **11,932.3** | **1,673.6** | **16.3** |
| المصارف | 4,024.0 | 5,826.2 | 1,802.2 | 44.8 |
| غير المصارف | 2,604.4 | 3,314.4 | 710.0 | 27.3 |
| المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة | 604.9 | 734.9 | 130.1 | 21.5 |
| رأس المال والاحتياطي | 2,718.1 | 1,837.1 | (881.0) | (32.4) |
| أخرى | 307.3 | 219.7 | (87.6) | (28.5) |
| **مجموع المطلوبات[2/]** | **31,611.4** | **34,554.8** | **2,943.4** | **9.3** |

*1/ تشمل المكاتب الرئيسية والشركات الزميلة.*

*2/ يشمل حسابات الاستثمار المطلقة.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد تركزت موجودات المصارف الاسلامية بشكل أساسي في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي. استقر نصيب مملكة البحرين من الموجودات عند 76.6% في عام 2021 مقارنة بنسبة 74.7% في عام 2020. في حين ارتفع نصيب دول مجلس التعاون من إجمالي الموجودات من 8.6% إلى 9.4% خلال الفترة نفسها. كما ارتفع نصيب الدول الامريكية من إجمالي الموجودات ليصل الى 7.2% خلال الفترة نفسها (جدول 16-3).

## جدول 16-3: التصنيف الجغرافي لموجودات ومطلوبات

(مليون دولار أمريكي)

| البند | 2020 | | 2021 | |
|---|---|---|---|---|
| | الموجودات | المطلوبات | الموجودات | المطلوبات |
| مملكة البحرين | 23,601.1 | 21,352.7 | 26,473.4 | 22,622.5 |
| دول مجلس التعاون | 2,730.1 | 5,715.9 | 3,258.6 | 6,612.2 |
| الدول العربية الأخرى | 1,506.6 | 1,602.8 | 862.0 | 960.2 |
| الدول الأمريكية | 1,565.0 | 533.2 | 2,488.9 | 781.7 |
| أوروبا الغربية | 1,421.0 | 1,425.4 | 1,062.5 | 2,849.5 |
| آسيا | 648.7 | 898.3 | 286.5 | 620.2 |
| أخرى | 138.9 | 83.1 | 122.9 | 108.5 |
| **المجموع** | **31,611.4** | **31,611.4** | **34,554.8** | **34,554.8** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

ويظهر جانب المطلوبات خلال الفترة من 2020 إلى 2021 أن نصيب مملكة البحرين ارتفع الى 65.5%، حيث يعد أعلى نسبة من إجمالي المطلوبات. وتليها دول مجلس التعاون و دول أوروبا الغربية بنسبة 19.1% و8.2% على التوالي من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021.

ويظهر تصنيف فئات العملات المستخدمة في الجهاز المصرفي خلال عام 2021 إلى أن معظم الموجودات كانت مقوّمة بالدينار البحريني و بالدولار الأمريكي بنسبة 46.9% و46.2% على التوالي (رسم بياني 14-3). وسجل الدينار البحريني 44.4 % من إجمالي المطلوبات في نهاية عام 2021. كما الدولار الامريكي ما نسبته 43.8% من إجمالي المطلوبات (رسم بياني 15-3).

### رسم بياني 14-3: موجودات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية نهاية عام 2021

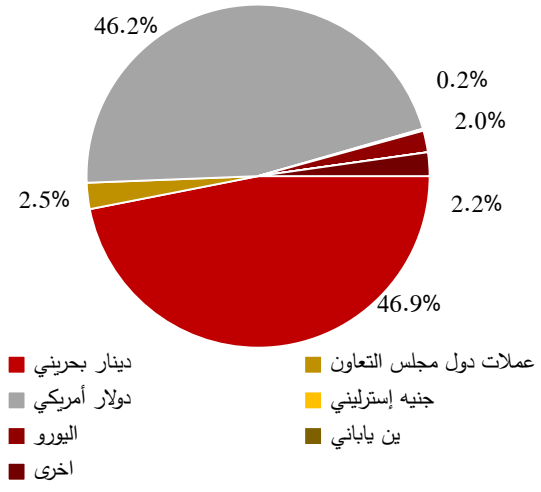


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

### رسم بياني 15-3: مطلوبات الجهاز المصرفي حسب العملات الرئيسية في نهاية عام 2021

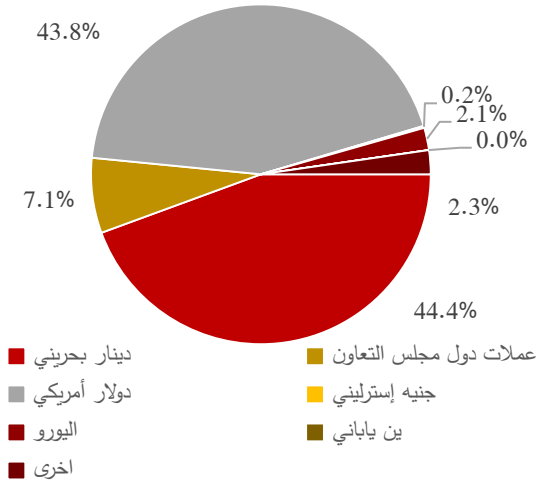


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

## ت. صناديق الاستثمار

شهد قطاع صناديق الاستثمار ارتفاعا بلغ 10,337.8 مليون دولار امريكي خلال عام 2021. وتقدم مصارف قطاع التجزئة ومصارف قطاع الجملة والمؤسسات الأخرى خدمات صناديق الاستثمار لكل من الأفراد والمؤسسات الاستثمارية.

### جدول 17-3: صناديق الاستثمار – مجموع الاستثمارات عام 2021

(مليون دولار أمريكي)

| نوع المؤسسة | 2019 | 2020 | 2021 | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الفصل الأول | الفصل الثاني | الفصل الثالث |
| مصارف قطاع التجزئة | 1,179.0 | 1,021.4 | 802.8 | 826.3 | 795.3 |
| مصارف قطاع الجملة | 115.6 | 98.0 | 107.5 | 118.8 | 94.0 |
| المؤسسات الأخرى | 5,905.8 | 6,973.6 | 8,772.4 | 9,177.0 | 9,448.5 |
| **المجموع الكلي** | **7,200.4** | **8,093.0** | **9,682.7** | **10,122.1** | **10,337.8** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وبلغ إجمالي استثمارات مصارف قطاع التجزئة 795.3 مليون دولار أمريكي ومصارف قطاع الجملة 94.0 مليون دولار أمريكي، واستثمارات المؤسسات الأخرى 9,448.5 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الثالث من عام 2021.

ارتفعت استثمارات صناديق الاستثمار للمؤسسات، في حين انخفضت استثمارات صناديق الاستثمار للأفراد خلال عام 2021 (رسم بياني 16-3) حيث ارتفعت استثمارات المؤسسات في صناديق الاستثمار بنسبة 9.4% من 7,232.2 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الأول من عام 2021 إلى 7,910.8 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الثالث من عام 2021. وقد أظهرت استثمارات الأفراد انخفاضا بنسبة 1.0%، من 2,450.4 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الأول من عام 2021 إلى 2,427.1 مليون دولار أمريكي في نهاية الفصل الثالث من عام 2021.

### رسم بياني 16-3: صناديق الاستثمار – استثمارات الأفراد والمؤسسات

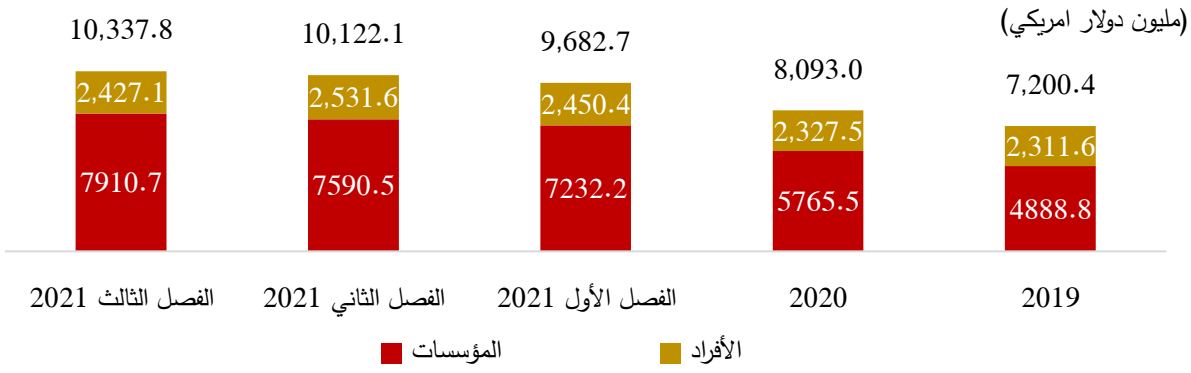


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ث. استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية

تأتي أهميّة استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية في مملكة البحرين (2022–2026) باعتبار القطاع أحد القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في المملكة وتندرج الاستراتيجية تحت أولوية "تنمية القطاعات الواعدة" ضمن خطّة التعافي الاقتصادي التي لتنمية الاقتصاد الوطني وخلق المزيد من الفرص النوعية للمواطنين، وبما يسهم في زيادة تنافسية مملكة البحرين وجذب الاستثمارات التي يعود أثرها بالنفع على الوطن والمواطنين.

وتم وضع هذه الاستراتيجية مع الأخذ بعين الاعتبار المشهد المالي والاقتصادي العالمي، والمتغيرات والتطورات في قطاع الخدمات المالية والتقنيات الناشئة محلياً وإقليماً ودولياً، ووفقاً لأفضل التجارب والممارسات الدولية في هذا المجال، وعلى النحو الذي يحافظ على استدامة الخدمات المالية ومواكبتها لآخر المستجدات.

وترتكز استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية على العديد من البرامج والمبادرات بمجالات متعددة ضمن 5 أولويات رئيسة، وهي: خلق فرص العمل، وتطوير التشريعات والسياسات، وتطوير قطاع الأسواق المالية، وتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، إلى جانب تطوير قطاع التأمين. ويعمل مصرف البحرين المركزي وشركائه في القطاع المالي على قدم وساق لتنفيذ المبادرات التي تتضمنها الاستراتيجية ضمن أولوياتها الخمس.

يأتي ضمن أولوية خلق فرص العمل اتخاذ تدابير تنظيمية تهدف لاستقطاب المؤسسات المالية والمصارف بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادي؛ والتعاون مع معهد البحرين للدراسات المصرفية لتقديم حلول تدريبية والشهادات الاحترافية، والتحول الرقمي والتنمية المستدامة تهدف لرفد القطاع المالي والمصرفي بالكوادر المؤهلة وتعزيز مكانة المملكة في مجال التدريب المتخصص ورفع كفاءة العاملين في هذا القطاع؛ والتنسيق مع جمعية مصارف البحرين لإطلاق برامج تدريبية في مجال الصيرفة.

أما على صعيد تطوير التشريعات والسياسات، تتضمن خطة المصرف إجراء مراجعة شاملة لكافة المنظومة التشريعية الخاصة بالقطاع المالي، بالإضافة إلى طرح سلسلة من التعديلات على الإطار التنظيمي لمجلد توجيهات مصرف البحرين المركزي والأطر التنظيمية وكافة الأنظمة الحاكمة للخدمات المالية المرخص لها، لتواكب التطور الذي تشهده الصناعة وخاصة في مجال التقنيات المالية (الفنتك).

وبالنسبة لتطوير الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، فتتضمن الاستراتيجية مبادرات عديدة قيد التنفيذ لتطوير البنية التحتية للمدفوعات وتطوير أدوات الدفع الالكتروني والربط مع أنظمة إقليمية وعالمية.

ويتم التنسيق مع الجهات المعنية لدعم احتياجات القطاع المالي في المجالات الواعدة مثل التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وغيرها. بالإضافة إلى البدء بتنفيذ العديد من المبادرات التي تخدم تطوير قطاع الأسواق المالية وقطاع التأمين تشمل طرح حلول ومنتجات جديدة من شأنها دعم تلك القطاعات.

وتأتي استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية للسنوات الخمس القادمة لتضمن مواصلة الحفاظ على مسار النمو الاقتصادي وتعزيز موقع ومكانة البحرين المالية والاقتصادية كمركز مالي يمتاز بخليط متنوع من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والمحلية؛ بما يُحقّق تطلعات المواطن البحريني الذي هو أساس ومحور التنمية، وبما يتماشى مع أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وتندرج تحت الخطة الاستراتيجية مؤشرات أداء تتمحور حول:

- زيادة حصّة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة بطريقة مرحلية وعلى أساس تدريجي لتصل إلى 20% من محفظة التمويل المحلّية لبنوك التجزئة بنهاية 2025،
- خفض معدل التداول النقدي الورقي بنسبة 25%
- الحفاظ على نمو سنوي مستمر لعدد التحويلات المالية الإلكترونية بما لا يقل عن 10%،
- الحفاظ على مساهمة القطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 20% حتى نهاية عام 2026 ومن ثم زيادة النسبة إلى 25%
- زيادة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلّي من 5.8 % إلى 8% بنهاية 2026،
- تلبية الاحتياجات التدريبية لأبرز مجالات تطوير القطاع المالي بواقع 3,000 متدرّب سنوياً بنهاية 2024.

**جدول 18-3: برامج التطوير المدرجة ضمن استراتيجية تطوير قطاع الخدمات المالية**

**أمثلة على تطوير التشريعات والسياسات:**

- تم الانتهاء من طرح تعديلات على مجلد التوجيهات الخامس (الفئة 3: شركات التمويل) لإضافة نماذج أعمال جديدة ومبتكرة لشركات التمويل للمنتجات الاستهلاكية، وذلك ضمن الأنشطة الائتمانية قصيرة الأجل، لتتواكب مع التطورات في بيئة الاعمال واحتياجات المستهلك للخدمات المالية (فبراير 2022).
- تم الانتهاء من اجراء مراجعة شاملة للقواعد المنظمة لعمل صناديق الاستثمار، بما يساعد على التخفيف من الاجراءات الادارية وتسهيل الموافقات على انشاء وتسويق الصناديق الاستثمارية بهدف تشكيل بيئة جيدة لنمو القطاع ضمن إطار تنظيمي مناسب والذي من شأنه تعزيز القدرة التنافسية لمشغلي الصناديق الاستثمارية ومدراء الاستثمار. (مارس 2022)
- تم الانتهاء من إصدار توجيهات تنظيمية محدثة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها سابقاً والتي صدرت لأول مرة في عام 2017 مما يوفر مصادر بديلة جديدة للتمويل للشركات الجديدة والشركات الناشئة وستكون بمثابة محفز لنمو مثل هذه الأعمال (أبريل 2022).

- تم إطلاق أطر عمل جديدة منها إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية لتعزيز الابتكار (ديسمبر 2021)، وإصدار إطار المبادئ التوجيهية لترخيص نماذج الأعمال الجديدة بالمصرف (فبراير 2022).
- تم إصدار مذكرة استرشادية بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ بهدف ضمان أن المرخص لهم الذين يخضعون للإشراف والرقابة من قبل مصرف البحرين المركزي مواكبة التطورات والممارسات في مجال إدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لأنها ستشكل نماذج الأعمال في السنوات القادمة ويتوقع أن يكون تغير المناخ عاملاً مهمًا في النجاح الاقتصادي والمالي للمؤسسات الفردية (مارس 2022).
- تتم مراجعة قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية بعد تقييم التشريعات الحالية ودراسة أثرها على نمو القطاع المالي في مملكة البحرين ومدى مواكبتها للتطور التكنولوجي في مجال صناعة الخدمات المالية.
- يتم العمل على اعداد اطر عمل جديدة تهدف لدعم وتمكين المنظومة التشريعية للمصرف من احتواء نماذج الأعمال المستحدثة والتقنيات الناشئة مثل تحديث الإطار التنظيمي المتعلق بأنشطة الأصول المشفرة لتشمل توجيهات تنظيمية متعلقة بعروض الرموز الرقمية والذي يتوقع إطلاقه قريباً.
- قام المصرف بإطلاق إطار البحرين للخدمات المصرفية المفتوحة في أكتوبر 2020 بهدف تطوير البيئة المحلية لتشجيع الابتكار في المعاملات المصرفية بما يوفر للعملاء خدمات متطورة وتتواكب مع التطور الذي تشهده الصناعة المصرفية عالمياً، ويساعد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة على العمل بشكل تنافسي، يتوجه المصرف الآن إلى تطوير هذه المنظومة لتشمل خدمات التمويل المفتوح في المستقبل القريب.
- يسعى المصرف لتعزيز تصنيف البحرين ضمن تقارير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتقييم الفاتف، تم اتخاذ التدابير اللازمة والعمل على تنفيذ توصيات فاتف ضمن تقرير الالتزام الفني (والذي تم اجتيازه في مايو 2022) ومن ثم تعزيز وتطوير الإجراءات والممارسات لاجتياز تقرير الفعالية في ديسمبر 2024.

**أمثلة على تطوير البنية التحتية:**

- إدراج تحسينات على البنية التحتية لشبكة بنفت
- ترقية وتحسين البنية التحتية لنظام التحويلات المالية الإلكتروني EFTS
- تطوير الشبكة الخليجية للمدفوعات لربط ودعم نقاط البيع بكافة خدماته
- ربط مصارف التجزئة بنظام المدفوعات الخليجية (آفاق)
- ربط خدمة "اعرف عميلك إلكترونيًا" eKYC و خدمات مركز البحرين للمعلومات الائتمانية (بنفت) مع القنوات الرقمية للمؤسسات المرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وشركات الابتكار المالي.

**أمثلة على تطوير قطاع التأمين:**

- إصدار توجيهات تنظيمية لحماية حقوق حاملي وثائق التأمين
- تطوير قطاع التأمين بإصدار توجيهات تنظيمية للتحول الرقمي في خدمة تأمين المركبات والتأمين الصحي

# الفصل الرابع: نظام المدفوعات والتسويات وتطورات التكنولوجيا المالية

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| قيمة النظام الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) | قيمة نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS) | قيمة عمليات نقاط البيع (POS) |
|---|---|---|
| 93.6 بليون دينار بحريني | 7.3 بليون دينار بحريني | 3.15 بليون دينار بحريني |
| **قيمة التحويلات الإلكترونية فوري + (Fawri +)** | **قيمة التحويلات الإلكترونية فوري (Fawri)** | **قيمة التحويلات الإلكترونية فواتير (Fawateer)** |
| 4.5 بليون دينار بحريني | 15.4 بليون دينار بحريني | 685.4 مليون دينار بحريني |

- يمثل قطاع الخدمات المالية في البحرين دور مالي رائد ومحرك وطني للشمول المالي يسهم في نمو التكنولوجيا المالية.
- بلغت قيمة التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني (RTGS) 93.6 بليون دينار بحريني خلال عام 2021 مقابل 78.6 بليون دينار بحريني في عام 2020.
- بلغت قيمة التحويلات عن طريق نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) فوري+ 4.5 بليون مينار بحريني بارتفاع بسنبة 99.4% في عام 2021 كما بلغت قيمة التحويلات لنظام فوري 15.4 بليون مينار بحريني بارتفاع بسنبة 14.3%.
- استمرار تطوير التكنولوجيا المالية داخل المملكة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة، وتعرف على عميلك الإلكترونية، والمدفوعات الغير تلامسيه.

## أ. مقدمة

ضمن إطار الجهود التي يبذلها مصرف البحرين المركزي لتعزيز التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية المبتكرة، يواصل المصرف في تطوير أنظمة المدفوعات والتسوية وضمان كفاءة واستقرار البنية التحتية المالية. وقد اتخذت مملكة البحرين خطوات على مدى السنوات الماضية لتكون مركزاً للتكنولوجيا المالية (FinTech) في منطقة الشرق الأوسط ولهذا يسعى مصرف البحرين المركزي في تطوير وتوفير الحلول المالية مبتكرة وتوفير السياسات الداعمة لها. ويتطرق هذا الفصل إلى أداء أنظمة المدفوعات والتسويات

المختلفة في مملكة البحرين وعدد من المبادرات في التكنولوجيا المالية التي يقوم بها مصرف البحرين المركزي.

## أنظمة المدفوعات والتسويات

### 1. نظام المدفوعات والتسويات (SSSS & RTGS)

بلغت قيمة التحويلات المصرفية عن طريق نظام الدفع الآني للتسويات الإجمالية (RTGS) 93.6 بليون دينار بحريني خلال عام 2021 مقابل 78.6 بليون دينار بحريني في عام 2020 بزيادة وقدرها 19.1% موزعة على النحو التالي:

- بلغت قيمة التحويلات المصرفية بين مصارف التجزئة (Interbank Transactions) من خلال النظام 83.9 بليون دينار بحريني خلال 2021 مقارنة بـ 68.0 بليون دينار بحريني بعام 2020 (ارتفاع بنسبة 23.4%).
- كما بلغت قيمة تحويلات الزبائن (Customer Transactions) من خلال هذا النظام9.7 بليون دينار بحريني خلال 2021 مقارنة بـ 10.6 بليون دينار بحريني بعام 2020 (انخفاض بنسبة 8.7%).

**رسم بياني 1-4: النظام الآني للتسويات الإجمالية– تحويلات الزبائن (RTGS– Customer Transactions)**

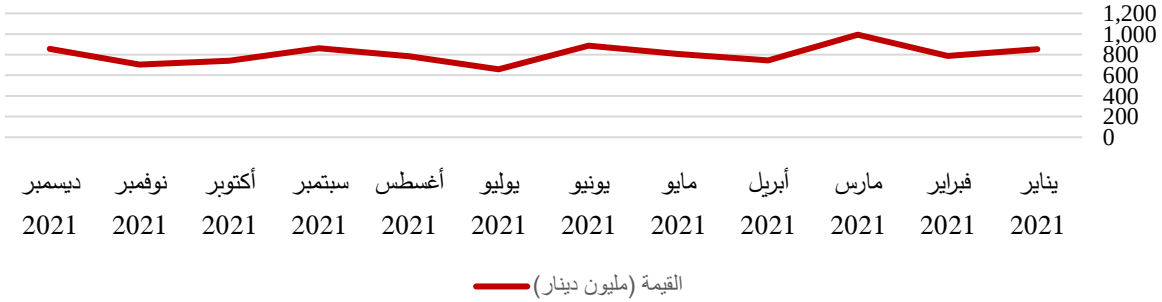


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

### 2. نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)

يقوم مصرف البحرين المركزي بعمليات التسوية لمقاصة الشيكات اليومية المتداولة، حيث بلغ عدد الشيكات المتداولة من خلال نظام المقاصة الإلكتروني والذي تقوم بإدارته شركة بنفت 2,175,075 شيك (انخفاض بنسبة 6.7%) بمعدل يومي بلغ 8,778 شيك وبمبلغ 7.2 بليون دينار بحريني (انخفاض بنسبة 0.2%) بمعدل يومي بلغ 29.06 مليون دينار بحريني وذلك خلال عام 2021.

ويعد الانخفاض في عدد وقيمة الشيكات المتداولة من المؤشرات على أن المستهلكين بدأوا في التوجه نحو استخدام وسائل أخرى للدفع مع تواجد الحلول الرقمية.

**رسم بياني 2-4: نظام البحرين لمقاصة الشيكات الإلكتروني (BCTS)**

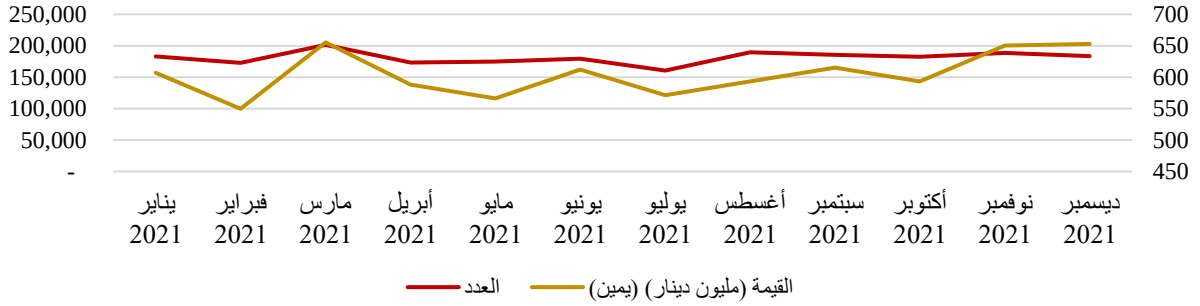


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## 3. نظام التحويلات المالية الإلكتروني (EFTS) ونظام عرض ودفع الفواتير الإلكتروني (EBPP)

يرخص مصرف البحرين المركزي شركة بنفت لإدارة النظام إلكتروني والذي بدوره يربط جميع المصارف التجارية في البحرين بحيث يضمن رفع كفاءة عمليات التحويلات والمدفوعات المالية من خلال تقديم الخدمات لجميع عملاء البنوك عبر قنوات الاتصالات المختلفة سواءً كانت فروع أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو عبرتطبيقات الهاتف النقال.

ويقدم نظام التحويلات المالية الإلكتروني ثلاث خدمات في البحرين تتضمن:

1. **فوري + (Fawri+)**: وهي خدمة تتيح لجميع عملاء المصارف التجارية تحويل أي مبلغ حتى 1000 دينار بحريني يومياً كحد أقصى في غضون 30 ثانية على مدار الساعة.
2. **فوري (Fawri)**: وهي خدمة تتيح لجميع عملاء البنوك التجارية تحويل أي مبلغ في غضون ساعات خلال أيام العمل الرسمية.
3. **فواتير (Fawateer)**: وهي خدمة تقوم بجمع الفواتير المستحقة من عدة جهات مصدرة للفواتير وعرضها لجميع عملاء البنوك التجارية في مكان واحد ودفع الفواتير المستحقة خلال 30 ثانية.

بلغ عدد تحويلات نظام فوري+ (Fawri+) 141.9مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 4.6 بليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بـ 47.2 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ 2.2 بليون دينار في عام 2020) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 200.2% من حيث العدد و99.4% من حيث القيمة . كما بلغ المتوسط اليومي[1] لعمليات فوري+ 385,151 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 12.1 مليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 129,091 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 6.1 مليون دينار في عام 2020).

[1] أيام العمل فقط (366 يومًا)

**رسم بياني 4-3: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2018–2021)**

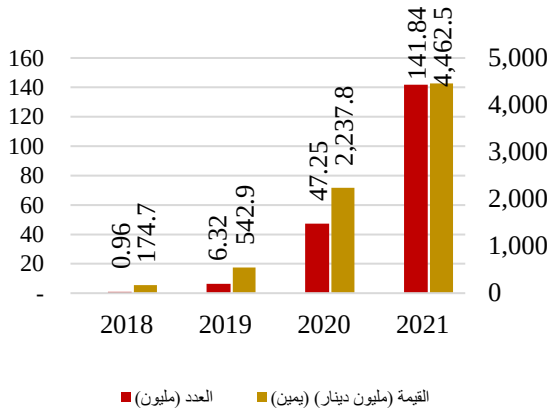


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 4-4: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري + (2021)**

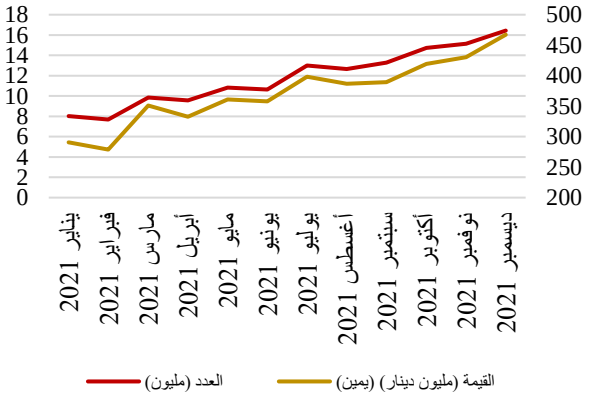


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

أما بالنسبة لنظام فوري (Fawri)، فقد بلغ عدد تحويلات النظام 9.7 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 15.4 بليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بـ 8.7 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ 13.5 بليون دينار في عام 2020) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 11.3% من حيث العدد و13.3% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي[2] لعمليات فوري 26,383 عملية بمتوسط قيمة يومية بلغت 41.7 مليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 23,778 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 36.8 مليون دينارفي عام 2020).

**رسم بياني 4-5: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2018–2021)**

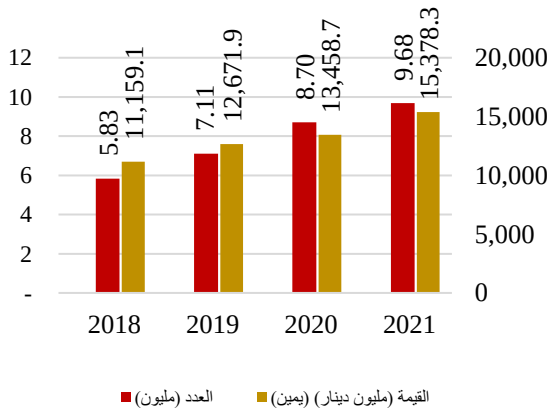


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 4-6: نظام التحويلات المالية الإلكتروني– فوري (2021)**

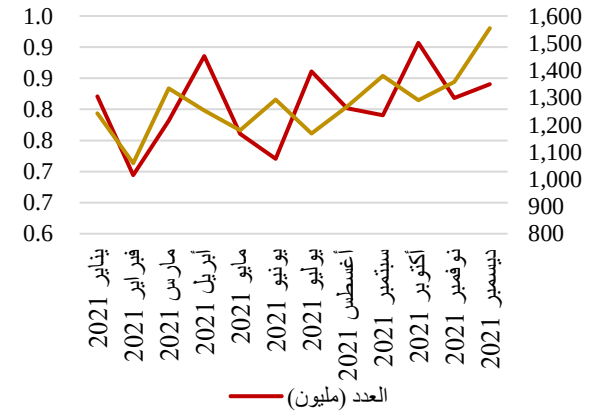


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

أما بالنسبة لنظام فواتير (Fawateer)، فقد بلغ عدد تحويلات النظام 9.1 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت 685.4 مليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بـ 4.2 عملية تحويل بمبلغ اجمالي بلغ

[2] أيام العمل فقط (366 يومًا)

465.0 بليون دينار في عام 2020) مسجلا زيادة سنوية بنسبة 117.6% من حيث العدد و47.4% من حيث القيمة. كما بلغ المتوسط اليومي[3] لعمليات فواتير 24,963 عملية تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت 1.9 مليون دينار بحريني في عام 2021 (مقارنة بمعدل يومي بلغ 11,476 تحويل بمتوسط قيمة يومية بلغت بلغ 1.3 مليون دينارفي عام 2020).

**رسم بياني 4-7: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فواتير (2018-2021)**

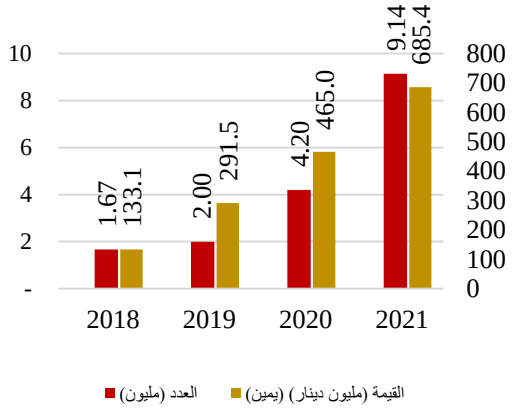


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 4-8: نظام التحويلات المالية الإلكتروني- فواتير (2021)**

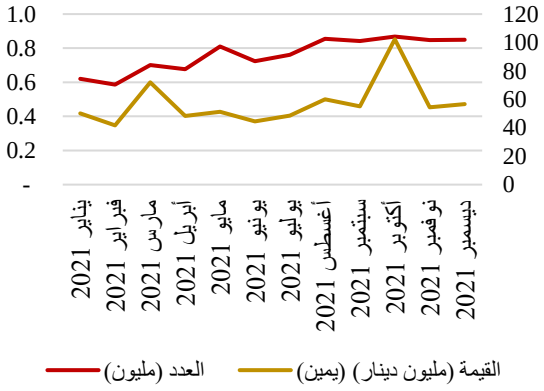


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## 4. عمليات نقاط البيع

بلغت عدد عمليات نقاط البيع 125.5 مليون عملية بقيمة 3.15 بليون دينار بحريني في عام 2021. وقد زادت عدد عمليات نقاط البيع بنسبة 49.8٪ كما ارتفعت قيمة العمليات بنسبة 34.6٪ مقارنة بعام 2020. وشهد عدد و قيمة المعاملات من البطاقات الصادرة خارج البحرين ارتفاعاً كبيراً في عام 2021 بنسبة 148.7٪ و104.6٪ على التوالي نتيجة انخفاض قيود السفر بسبب جائحة كورونا. وقد بلغت نسبة العمليات بالبطاقات اللاتلامسية من حيث العدد والقيمة 158.6٪ و185.5٪ على التوالي مما يشير إلى تأثير جائحة كورونا على طبيعة المعاملات حيث بدأ الناس بالاتجاه نحو استخدام البطاقات اللاتلامسية.

**جدول 4-1: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية**

| البند | 2020 | 2021 | قيمة التغير | نسبة التغير(%) |
|---|---|---|---|---|
| **عدد عمليات نقاط البيع** | 83,785,810 | 125,548,528 | 41,762,718 | 49.8 |
| البطاقات المصدرة في البحرين | 77,347,515 | 109,539,142 | 32,191,627 | 41.6 |
| البطاقات المصدرة خارج | 6,438,295 | 16,009,386 | 9,571,091 | 148.7 |
| ومنه البطاقات اللاتلامسية | 31,863,198 | 82,397,936 | 50,534,738 | 158.6 |
| **قيمة عمليات نقاط البيع (دينار)** | 2,341,915,369 | 3,151,216,996 | 809,301,627 | 34.6 |
| البطاقات المصدرة في البحرين | 2,124,921,776 | 2,707,223,375 | 582,301,599 | 27.4 |
| البطاقات المصدرة خارج | 216,993,593 | 443,993,621 | 227,000,028 | 104.6 |
| ومنه البطاقات اللاتلامسية | 438,734,453 | 1,252,676,799 | 813,942,346 | 185.5 |

[3] أيام العمل فقط (366 يومًا)

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

يوضح الرسم البياني (9-4) معاملات نقاط البيع الشهرية من حيث العدد والقيمة والتي يمكن أن تساعد في تحديد أي تقلبات في السلوك المستهلك على المدى الطويل. يُظهر الاتجاه العام للزيادة في معاملات نقاط البيع في النصف الثاني من عام 2021 مقارنة بالنصف الأول بعد تأثر العديد من القطاعات بجائحة جائحة كورونا وتشير الزيادة إلى تفضيل إجراء عمليات الدفع عبر أجهزة نقاط البيع بدلاً من عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي / النقدية.

**رسم بياني 9-4: عدد وقيمة عمليات نقاط البيع (يناير 2019- ديسمبر 2021)**

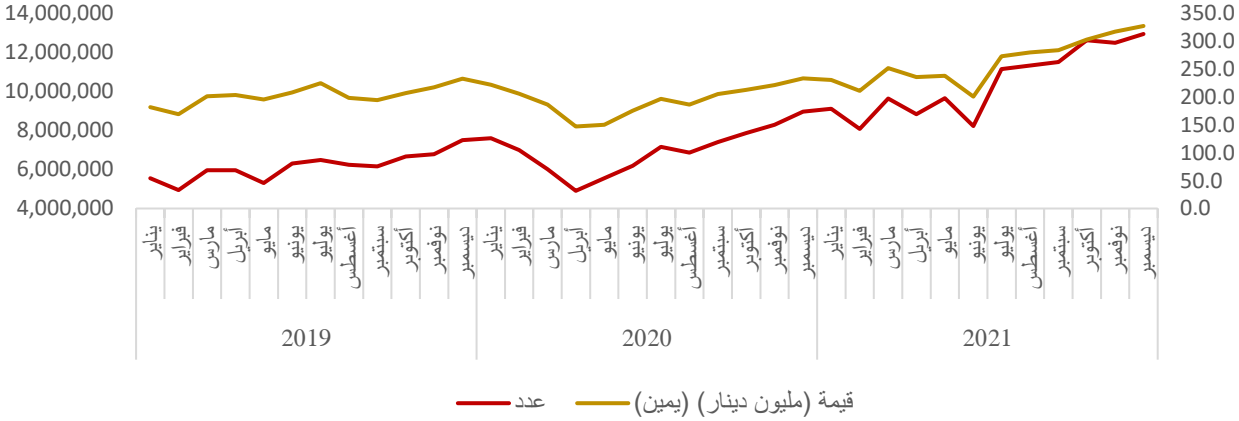


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 10-4: عمليات نقاط البيع- قيمة وعدد العمليات**

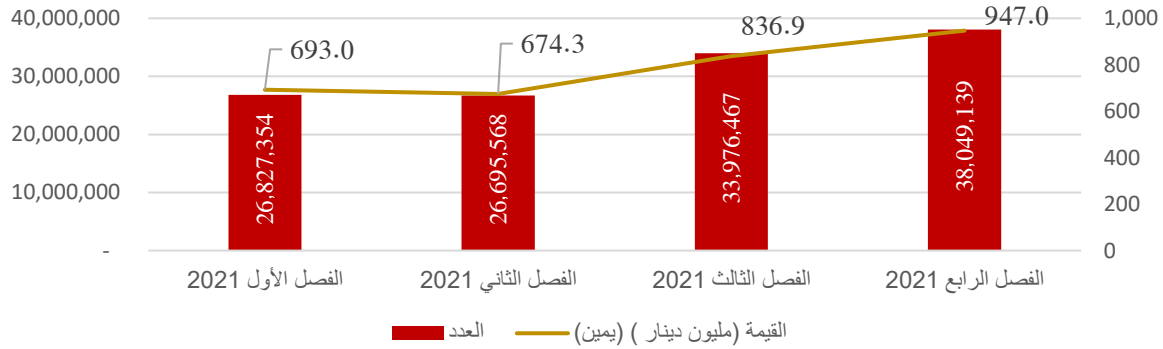


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

يوضح الرسمان البيانيان (11-4 و 12-4) عدد وقيمة عمليات نقاط البيع الشهرية لأكبر 10 قطاعات في عام 2021.

**رسم بياني 4-11: عدد عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات**

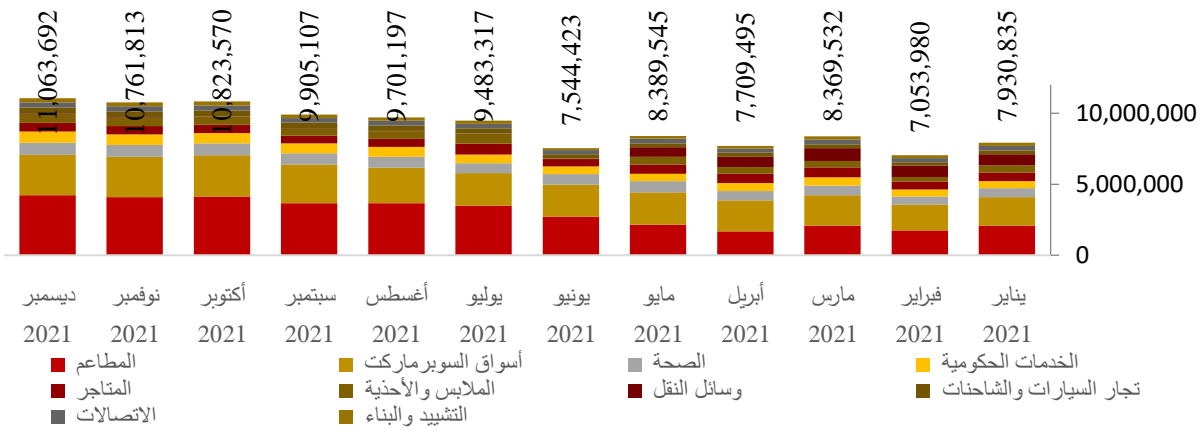


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

**رسم بياني 4-12: قيمة عمليات نقاط البيع لأكبر ١٠ قطاعات (مليون دينار)**

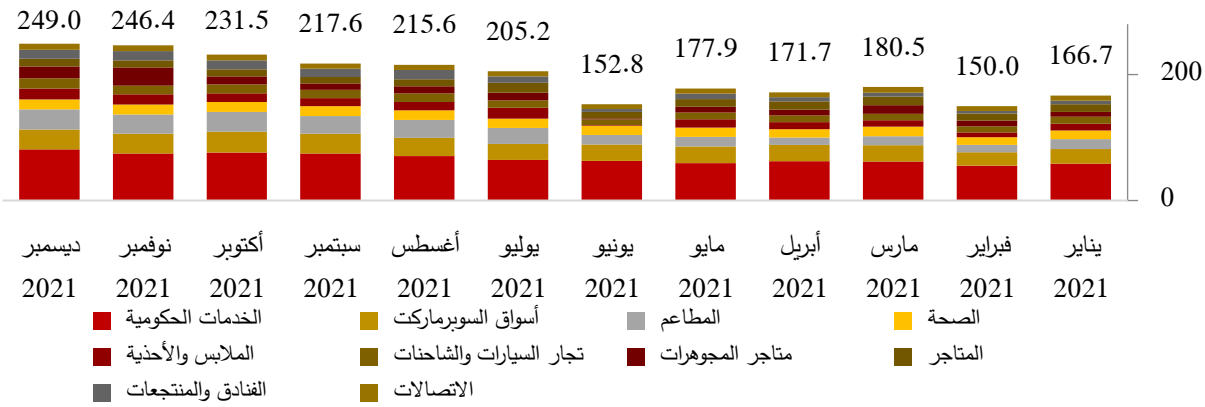


*المصدر: مصرف البحرين المركزي*

## ب. تطورات التكنولوجيا المالية

أنشأ مصرف البحرين المركزي إستراتيجيته للتحول الرقمي برؤية تطوير المشاريع التي تقدم أحدث منتجات الدفع الإلكترونية والتسوية التي تقلل من استخدام النقد في المعاملات المالية والتي تسهل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد. وقد أعلن مصرف البحرين المركزي عن سلسلة من الإجراءات الرامية إلى ترسيخ مكانته كمركز مالي إقليمي وتسهيل عدد من مبادرات التكنولوجيا المالية. كأنشاء وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، وأطلاق صندوق الحماية التنظيمي للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية القائمة، وتقديم تراخيص للبنوك الرقمية.

وقد تم إنشاء وحدة مخصصة للتكنولوجيا المالية والابتكار في أكتوبر 2017 لضمان وجود إطار تنظيمي ملائم لتكييف التكنولوجيا المالية، والتي بدورها ستعزز الخدمات المقدمة للعملاء الأفراد والشركات في القطاع المالي.

### 1. البيئة الرقابية التجريبية

أطلق مصرف البحرين المركزي البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox) في يونيو 2017 تمكن كل من الشركات الناشئة المحلية والدولية من اختبار أفكارهم المبتكرة وإيجاد حلول رائدة لقطاع الخدمات المالية. تهدف هذه البيئة إلى جذب شركات التكنولوجيا المالية من جميع أنحاء العالم لتطوير وتوسيع أعمالهم في المنطقة وتوفر للشركات المرخصة فرصة اختبار وتجربة حلولها المالية. واعتباراً من 30 ديسمبر 2021، كان لدى مصرف البحرين المركزي 23 شركة تختبر حلولها ضمن البيئة الرقابية التجريبية، وتخرجت 14 شركة و حصلت اثنتان منها على ترخيص: الاولى حصلت على ترخيص كسوق رأس المال – خدمة أصول التشفير والثانية كترخيص متخصص – شركة مساندة للقطاع المالي.

وأعلن مصرف البحرين المركزي عن إطار عمل جديد للبيئة الرقابية التجريبية في ديسمبر من عام 2021 وذلك كجزء من مساعي المصرف المستمرة لتطوير بيئة التكنولوجيا المالية ودعم التنافسية في قطاع الخدمات المالية وتماشياً مع إستراتيجية المملكة للانتقال إلى اقتصاد متنوع ورقمي. ويهدف اطار العمل الجديد إلى تحسين معايير ومتطلبات الحصول على الموافقة للعمل ضمن البيئة الرقابية وتسهيل الاجراءات المتعلقة بها لضمان نهجاً متسقاً ومتعدد المراحل لتيسير عملية الإختبار.

### 2. الخدمات المصرفية المفتوحة

أصدر مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2020 إطار العمل الخاص بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة لتسهيل التنفيذ لهذه الخدمات من قبل المصارف والمؤسسات المالية. ويشمل هذا الإطار الإرشادات التشغيلية ومواصفات الواجهة التقنية المفتوحة لبرمجة التطبيقات(API) ، وإطار الحوكمة العام بما فيها المعايير المطلوبة لحماية بيانات العملاء. وستكمل هذه الترتيبات الجديدة توجيهات المصرف حول هذه الخدمات والتي سبق إصدارها في ديسمبر 2018. وقد تم تطوير إطار عمل الخدمات المصرفية المفتوحة بالتعاون مع شركة استشارية وبالتشاور مع بنوك التجزئة والمؤسسات المالية الأخرى في المملكة. وتشمل الخدمات المصرفية المفتوحة على نوعين من الخدمات:

- النوع الأول هي "خدمة معلومات الحساب" وتتمثل في منح العملاء إمكانية الوصول إلى بيانات جميع حساباتهم المصرفية من خلال منصة واحدة فقط وبشكل منسجم.
- النوع الثاني هي خدمة "بدء الدفع". هذه من الخدمات الجديدة التي تقوم بالتحويلات بين حسابات المختلفة للعملاء بشكل سلس وفعال، وكل ذلك يتم من خلال تطبيق واحد في الهواتف الذكية.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي تعميماً بشأن المرحلة الثانية من إطار العمل الخاص لتبني متطلبات المرحلة الثانية للخدمات المصرفية المفتوحة والامتثال بالإطار بشكل نهائي في 30 يونيو 2022.

### 3. اعرف عميلك الكترونياً(e-KYC)

أعلن مصرف البحرين المركزي في يناير 2021 إطلاق خدمة اعرف عميلك إلكترونيا(eKYC) من قبل المؤسسات المالية في المملكة كجزء من استراتيجية المصرف للتحول الرقمي في القطاع المالي والمصرفي. وقد تم العمل على الخدمة من قبل شركة "بنفت" بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وتحت إشراف مصرف البحرين المركزي حيث تعتبر هذه الخدمة الأولى من نوعها على المستوى الإقليمي والتي تستهدف مصارف قطاع التجزئة والمؤسسات المالية وشركات الصرافة.

وتوفر الخدمة قاعدة بيانات وطنية رقمية للهوية تمكن المؤسسات المالية من التحقق بشكل آمن من هويات عملائها وصحة معلوماتهم ومشاركة البيانات رقمياً قبل تقديم الخدمات المالية. هذا وقد تم تطوير ونشر واجهة برمجة التطبيقات (API) الخاصة بهذه المنصة من قبل شركة "بنفت" لتتمكن المصارف وشركات الخدمات المالية من دمجها في قنواتهم الرقمية وتطبيقاتهم للهواتف الذكية، بجانب استخدامها بأنظمتهم الأساسية. كما أن هذه الخدمة ستتيح الفرصة لشركات التكنولوجيا المالية للتحقق من هويات العملاء عبر تطبيقاتهم، وذلك مع انطلاق الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة مما سيؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع الأنشطة التجارية في المملكة.

### 4. ترميز الدفع اللا تلامسي Tokenization

أعلن مصرف البحرين المركزي في سبتمبر 2020، بالتعاون مع بنفت وبنوك التجزئة وشركة البحرين للتسهيلات، عن إطلاق خدمة تشفير للدفع بدون تلامس للهواتف الذكية التي تعمل بنظام أندرويد. تتيح خدمة رموز الدفع إمكانية الدفع بدون تلامس (Tap&Go) في محطات نقاط البيع عبر الهواتف الذكية التي تعمل بنظام Android.

يتيح الإطلاق الرسمي ل(Tap&Go) للمستخدمين إجراء عمليات شراء رقمية على أجهزة نقاط البيع باستخدام تطبيق BenefitPay و هواتفهم الذكية التي تعمل بنظام Android. تتميز هذه الخدمة بسهولة إتمام معاملات الدفع دون الحاجة إلى استخدام بطاقة بنكية بلاستيكية مما يعزز الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية التي يتخذها مصرف البحرين المركزي لاحتواء ومنع انتشار فيروس كورونا.

### 5. تطورات المحفظة الإلكترونية

مع انتشار الهواتف المحمولة، تبنت قطاعات الخدمات والتجزئة في البحرين الحلول الرقمية لزيادة تحسين تجارب العملاء، مما يجعل مستقبل المحافظ الإلكترونية في البحرين واعدًا بدفعنا نحو مجتمع غير نقدي. وقد تم إطلاق العديد من المحافظ الرقمية في المملكة والتي أتاحت للمستخدمين إجراء مدفوعات فورية عبر الهواتف الذكية وكذلك تسهيل تحصيل المدفوعات إلكترونيًا من خلال بطاقات الخصم والائتمان.

تعمل مملكة البحرين على تحقيق اقتصاد رقمي ناجح من خلال بناء نظام بيئي مناسب يوفر شبكة من الكيانات المتصلة من مصرف البحرين المركزي إلى المصارف وشركات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويعتبر النمو في استخدام المحفظة الرقمية هو اتجاه عالمي بسبب البساطة من خلال وجود وجهة واحدة للمعاملات. وقد تزايد حجم وقيمة المعاملات من خلال المحافظ الرقمية زيادة كبيرة بشكل مما يدل على نجاح اعتماد هذه الحلول الرقمية. وتشير البيانات وارتفاع إجمالي حجم وقيمة المعاملات في 2021 إلى 153.1 مليون معاملة من 51.6 مليون معاملة في 2020 و5.0 بليون دينار قبلي 2.4 بليون دينار في 2020.

**رسم بياني 13-4: حجم وقيمة المعاملات من خلال المحافظ الإلكترونية**

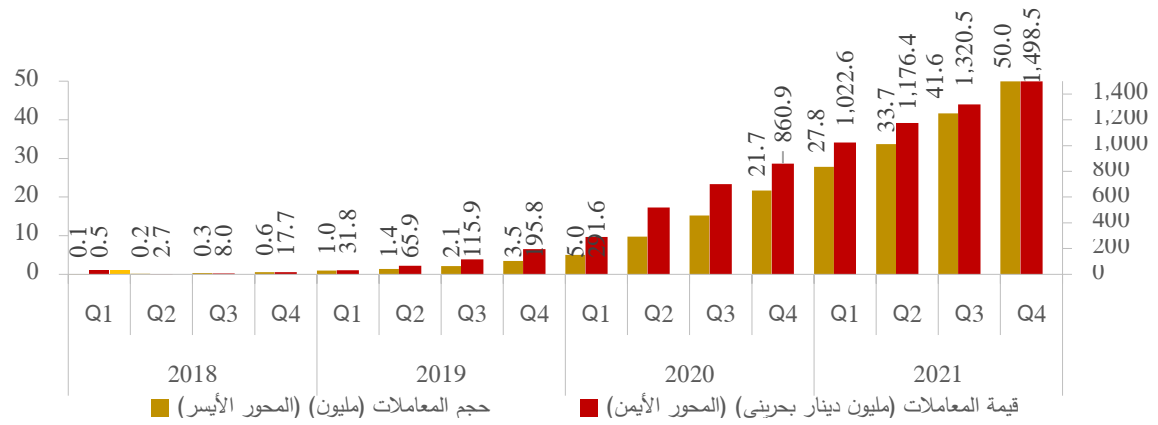


المصدر: مصرف البحرين المركزي.

## 6. الأصول المشفرة

أصدر مصرف البحرين المركزي في فبراير 2019 التوجيهات النهائية الخاصة بعدة أنشطة ذات الصلة بالأصول المشفرة والتي تسمح بترخيص وتنظيم التداول والتعامل والخدمات الاستشارية وخدمات إدارة المحافظ في الأصول المشفرة. أصبحت الأصول المشفرة التي تعمل في ظل أنظمة سلسلة الكتل المعروفة بـ"بلوكشين" اهتماماً متزايداً من قبل السلطات الرقابية في العديد من دول العالم، وتهدف التوجيهات التي أصدرها مصرف البحرين المركزي إلى ضمان ربط تلك الأنشطة تحت مظلة رقابية وإشرافية شاملة.

## 7. التمويل الجماعي

أصدر مصرف البحرين المركزي لوائح لأنشطة التمويل الجماعي القائمة على الأسهم والتمويل، حيث تتواءم اللوائح مع معاملات التمويل الجماعي التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين والمنطقة قادرة على جمع التمويل من خلال هذه المنصة حيث توفر بديلاً للتمويل المصرفي. وأصدر مصرف البحرين المركزي في أبريل من عام 2022 توجيهات جديدة لمشغلي منصات التمويل الجماعي بعد إجراء مراجعة شاملة للأنظمة المعمول بها حالياً وتتضمن هذه التوجيهات الجديدة

متطلبات خاصة بالتمويل الجماعي القائم على المشاركة المباشرة والتمويل الجماعي القائم على التمويل/الإقراض.

### 8. خدمة الشيكات الإلكترونية(e-Cheque)

أطلق المصرف خدمة الشيكات الإلكترونية (e-Cheque) كوسيلة دفع مكملة للشيكات التقليدية، لتمثل انطلاقة نحو مسيرة التحول إلى مجتمع غير نقدي، حيث تتمتع الشيكات الإلكترونية، والتي تم تفعيلها في أكتوبر 2021، بمزايا خاصة بالإضافة إلى احتفاظها بجميع الوظائف الأساسية والصلاحيات القانونية التي تحملها الشيكات التقليدية.

وقد وجه مصرف البحرين المركزي شركة بنفت لتطبيق وتشغيل نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) وذلك بالاستفادة من أحدث التقنيات لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني. ويعتبر نظام البحرين للشيكات الإلكترونية (BECS) أول نظام شيكات إلكتروني متكامل في العالم، والذي يقدم خدماته لعملاء بنوك التجزئة من الأفراد والشركات. ويمكن للأفراد التسجيل إلكترونياً في خدمة الشيك الإلكتروني من خلال تطبيق BenefitPay. أما الشركات فيمكنهم التسجيل عن طريق بنوك التجزئة وذلك للحصول على تطبيق (e-Cheque) المخصص للاستفادة من خدمات الشيكات الإلكترونية عبر رابط خاص للإنترنت.

## ت. الشمول المالي

تهدف جهود الشمول المالي في البحرين إلى ضمان حصول جميع الشركات والأسر على الخدمات المالية المناسبة التي يحتاجونها للمشاركة في المعاملات اليومية ويمكنهم استخدامها بكفاءة. يراقب مصرف البحرين المركزي عن كثب التطورات في مجالات الشمول المالي وتأثيرها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية ويجمع بيانات الشمول المالي ذات الصلة. يتخذ مصرف البحرين المركزي عددًا من المبادرات لتطوير المؤشرات المتعلقة بالشمول المالي من خلال توسيع (1) نطاق البيانات و (2) تواترها.

يقدم قطاع الخدمات المالية الخدمات لفئات مختلفة من السكان البحرينيين. جميع المدفوعات التي تقدمها الحكومة، سواء في شكل رواتب أو أجور أو مزايا اجتماعية أو مدفوعات لمقدمي الخدمات للوكالات الحكومية، تتم من خلال حسابات بنكية رسمية. وبذل مصرف البحرين المركزي جهودًا لإعطاء الأولوية للشمول المالي من حيث اعتماد وتنفيذ استراتيجية وطنية قابلة للتطبيق من أجل:

1. تحسين وصول النساء والشركات الصغيرة والمتوسطة والشباب إلى الخدمات المالية
2. تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية
3. تحسين وتقديم بيانات وإحصاءات التغطية المالية لدعم تطوير السياسات
4. تعزيز الوعي والتعليم المالي.

## جدول 2-4: صناديق الاستثمار – مؤشرات الشمول المالي

| | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البنوك ** | 27 | 27 | 26 | 29 | 29 | 29 |
| عدد من الفروع | 171 | 172 | 171 | 173 | 204 | 175 |
| عدد الفروع لكل 100،000 من السكان | 12.5 | 12.1 | 11.4 | 11.5 | 13.7 | 11.9 |
| عدد أجهزة الصراف الآلي | 458 | 461 | 453 | 479 | 515 | 505 |
| عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100،000 من السكان | 33.4 | 32.4 | 30.2 | 31.9 | 34.7 | 34.3 |
| عدد الحسابات *** | 1,636,519 | 1,741,395 | 1,887,403 | 1,907,307 | 2,108,637 | 2,026,890 |
| عدد الحسابات لكل 1000 من السكان | 1,194 | 1,223 | 1,257 | 1,269 | 1,421 | 1,376.80 |
| عدد الحسابات المرتبطة بالإنترنت / الكمبيوتر الشخصي | 468,746 | 544,111 | 534,033 | 477,894 | 616,960 | 707,794 |
| بطاقات الصراف الآلي (بالآلاف) | 1,352.60 | 1,407.70 | 1,481.80 | 1,384.60 | 1,644.10 | 1,733.70 |
| بطاقات الخصم (بالآلاف) | 1,097.20 | 1,111.20 | 1,128.50 | 1,171.70 | 1,210.30 | 1,363.40 |
| البطاقات الائتمانية (بالآلاف) | 253.3 | 290.3 | 329.7 | 322.9 | 306.6 | 402.2 |
| تعداد السكان | 1,370,322 | 1,423,726 | 1,501,116 | 1,503,091 | 1,483,756 | 1,472,204 |

*** بنوك التجزئة فقط (التقليدية والإسلامية)*

**** يشمل ودائع التوفير حيث يتم استخدامها للمدفوعات في البحرين*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## رسم بياني 14-4: عدد الحسابات المصرفية

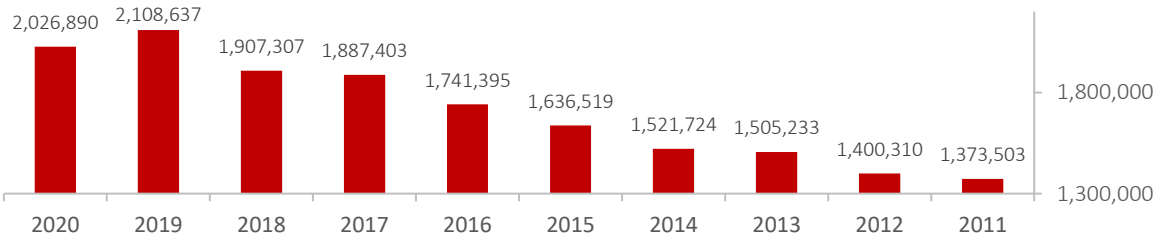


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

# الفصل الخامس: تطورات المالية العامة

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| عجز الميزانية العامه | الايرادات الحكومية | المصروفات الحكومية |
|---|---|---|
| 988 مليون دينار | 2,615 مليون دينار | 3,604 مليون دينار |

| حجم الدين العام | أدوات الدين العام التقليدية | أدوات الدين العام المحلية الاسلامية |
|---|---|---|
| 14,416.8 مليون دينار | 11,169 مليون دينار | 3,247.8 مليون دينار |

- بلغ عجز الميزانية العامة 988 مليون دينار في عام 2021 مقابل 1,671 مليون دينار في عام 2020.
- ارتفعت الإيرادات الحكومية من 2,082 مليون دينار في عام 2020 إلى 2,615 مليون دينار في عام 2021.
- انخفضت المصروفات الحكومية من 3,753 مليون دينار في عام 2020 إلى 3,604 مليون دينار في عام 2021.
- ارتفع حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) خلال عام 2021، حيث بلغ 14,416.8 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع 10.2% مقارنة مع نهاية عام 2020.

## أ. نظرة عامة

تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018 بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين المصروفات والايرادات الحكومية بحلول عام 2022. ونظراً للآثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط والغاز بالأسواق العالمية، ارتأت حكومة مملكة البحرين تبني مبادرات إضافية لتقليص المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية وذلك لتحقيق التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024 وهو ما يمثل تمديد لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين.

وقد حققت مملكة البحرين نتائج ملموسة في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي في عام 2021 كما قامت حكومة مملكة البحرين في تبني عدد من المبادرات الجديدة لتحقيق التوازن المالي خلال المدى المتوسط.

وقد انخفض عجز الميزانية العامة خلال عام 2021 بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية وتراجع آثار أزمة جائحة كورونا (كوفيد-19). فقد بلغ عجز الميزانية العامة 988 مليون دينار في عام 2021 مقابل 1,671 مليون دينار في عام 2020. كما ارتفعت الإيرادات الحكومية من 2,082 مليون دينار في عام 2020 إلى 2,615 مليون دينار في عام 2021. ومن جهة أخرى انخفضت المصروفات الحكومية من 3,753 مليون دينار في عام 2020 إلى 3,604 مليون دينار في عام 2021.

**جدول 1-5: ملخص المالية الحكومية**

(مليون دينار)

| | 2020 فعلي | 2020 ميزانية | 2021 فعلي | 2021 ميزانية | نسبة التغيير بالنتائج الفعلية | نسبة التغيير بالنتائج الميزانية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **مجموع الإيرادات** | **2082** | **2,946** | **2,615** | **2,406** | **25.6** | **(18.3)** |
| **النفط والغاز الطبيعي** | 1,233 | 2,096 | 1,783 | 1,517 | 44.6 | (27.6) |
| **الإيرادات غير النفطية** | 681 | 850 | 832 | 888 | 22.2 | 4.5 |
| **مجموع المصروفات** | **3,753** | **3,754** | **3,604** | **3,664** | **(4.0)** | **(2.4)** |
| **المصروفات المتكررة** | 3,533 | 3,341 | 3,279 | 3,262 | (7.2) | (2.4) |
| **المصروفات الطارئة** | 151 | 139 | 125 | 78 | (17.2) | (43.9) |
| **مصروفات المشاريع** | 220 | 323 | 200 | 322 | (9.1) | (0.3) |
| **الوفر/ العجز للفترة قبل التدوير** | **(1,671)** | **(807)** | **(988)** | **(1,258)** | **(40.9)** | **55.9** |

*المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.*

## أ. الإيرادات

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2021 بنسبة 25.6% لتصل إلى 2,615 مليون دينار مقابل 2,082 مليون دينار في عام 2020 نتيجة الى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبه 44.6%، بينما ارتفعت الإيرادات الغير نفطية بنسبة 22.2% في عام 2021. كما بلغت عائدات النفط والغاز الطبيعي 1,783 مليون دينار (68.2% من إجمالي الإيرادات) في عام 2021 مقابل 1,233 مليون دينار (59.2% من إجمالي الإيرادات) في عام 2020. أما الايرادات غير النفطية فقد ارتفعت بنسبة 22.2% في عام 2021. ارتفعت حصّة الإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات بشكل عام خلال السنوات السابق، حيث بلغت الإيرادات غير النفطية 31.8% من إجمالي الإيرادات في نهاية عام 2021.

وتشمل مصادر الإيرادات الرسوم الجمركية ورسوم خدمات الرعاية الصحية ورسوم التأشيرات وتصاريح الإقامة ورخص السيارات ورسوم تسجيل الشركات ورسوم تصاريح العمل. كما تم تدشين ضريبة القيمة المضافة في 1 يناير 2019 حيث تعتبر مساهم رئيسي غير نفطي في اجمالي الايرادات.

## جدول 2-5: الإيرادات الحكومية

(مليون دينار)

| البند | 2020 | 2021 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| النفط والغاز الطبيعي | 1,233 | 1,783 | 44.6 |
| الضرائب والرسوم | 479 | 539 | 12.5 |
| السلع والخدمات الحكومية | 72 | 61 | (15.3) |
| الاستثمارات والممتلكات الحكومية | 255 | 187 | (26.7) |
| المنح | – | – | – |
| الغرامات والمتفرقات | 40 | 43 | 7.5 |
| مبيعات الأصول الرأسمالية | 0.3 | 0.3 | 0 |
| **مجموع الإيرادات** | **2,082** | **2,615** | **25.6** |

*المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.*

### ب. المصروفات

بلغ إجمالي المصروفات الحكومية 3,604 مليون دينار في عام 2021، حيث بلغت مصروفات المشاريع 200 مليون دينار مسجلة انخفاضاً بنسبة 9.1% عن عام 2020. وشكلت المصروفات المتكررة 94.5% من إجمالي المصروفات في عام 2021 مقابل 94% في عام 2020. انخفضت المصروفات الطارئة لتمويل جهود الحكومة لمكافحة كوفيد-19 من 151 مليون دينار في عام 2020 إلى 125 مليون دينار في عام 2021.

## جدول 3-5: المصروفات الحكومية المتكررة (2020-2021)

(مليون دينار)

| البند | 2020 | 2021 | نسبة التغير |
|---|---|---|---|
| القوى العاملة | 1,389.7 | 1,434 | 3.2 |
| الخدمات | 221.8 | 236 | 6.4 |
| المواد الاستهلاكية | 133.5 | 126.7 | (5.1) |
| الأصول | 15.0 | 15.8 | 5.3 |
| الصيانة | 49.6 | 46 | (7.3) |
| التحويلات | 574.9 | 371 | (35.5) |
| المنح والإعانات | 997.2 | 1,049 | 5.2 |
| المصروفات الطارئة | 151.2 | 125 | (17.3) |
| **مجموع المصروفات المتكررة** | **3,533** | **3,404** | **(3.7)** |

*المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني.*

كما شكلت المصروفات الحكومية المتكررة على القوى العاملة (التي تتكون بشكل أساسي من الأجور ومساهمات التقاعد) الجزء الأكبر من المصروفات الحكومية المتكررة. وشكلت مصروفات القوى العاملة في الأعوام 2018 و2019 و2020 43.3% و42.0% و39.3% على التوالي من إجمالي النفقات

المتكررة. ووفقًا للأرقام التقديرية لعام 2021، شكلت نفقات القوى العاملة 42.1% من إجمالي النفقات المتكررة.

## ت. إصدار أدوات الدين العام

ارتفع حجم الدين العام (الأوراق المالية فقط) خلال عام 2021، حيث بلغ 14,416.8 مليون دينار أي بنسبة ارتفاع 10.2% مقارنة مع نهاية عام 2020. وقد بلغت نسبة الدين العام 98.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

### رسم بياني 1-5: أدوات الدين العام

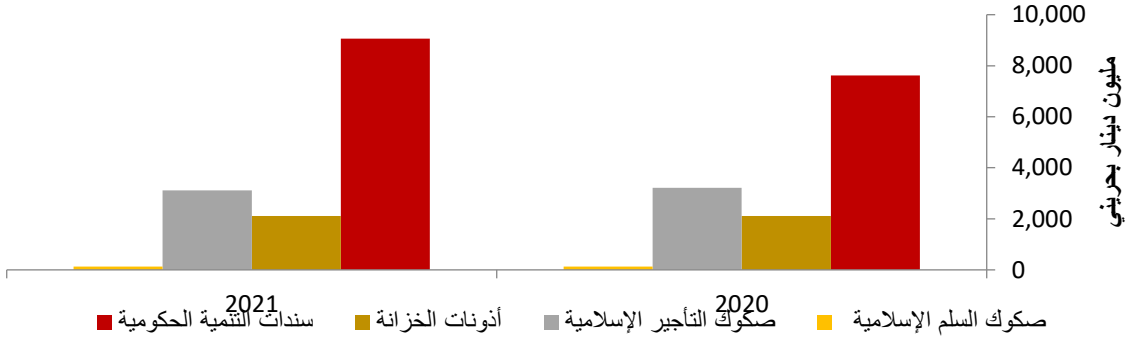


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

### جدول 4-5: ملخص أدوات الدين العام

(مليون دينار بحريني)

| | 2020 | 2021 | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | الفصل الأول | الفصل الثاني | الفصل الثالث | الفصل الرابع |
| **إجمالي الرصيد القائم** | **13,079.4** | **13,314.8** | **13,464.8** | **13,464.8** | **14,416.8** |
| كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) | 100.2 | 102.0 | 103.1 | 103.1 | 110.4 |
| سندات التنمية الحكومية | 7,621.6 | 7,957.0 | 8,107.0 | 8,107.0 | 9,059.0 |
| أذونات الخزانة | 2,110.0 | 2,110.0 | 2,110.0 | 2,110.0 | 2,110.0 |
| صكوك التأجير الإسلامية | 3,218.8 | 3,118.8 | 3,118.8 | 3,118.8 | 3,118.8 |
| صكوك السلم الإسلامية | 129.0 | 129.0 | 129.0 | 129.0 | 129.0 |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

يتم إصدار أذونات الخزانة اسبوعياً بفترة استحقاق ثلاثة شهور كل اسبوع (91 يوم) وأذونات الخزانة التي تصل فترة استحقاقها إلى 6 شهور (182 يوم). وقد بلغ الرصيد الاجمالي لسندات التنمية الحكومية 9,059.0مليون دينار في عام 2021 مقابل نحو7,621.6 مليون دينار في عام 2020. وقد بلغ مجموع الرصيد الإجمالي لأذونات الخزانة (على المدى القصير والمدى الطويل) 2,110.0 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021، ولم يشهد أي تغيير مقارنة بالرصيد القائم للفترة نفسها من العام السابق. وقد تم إصدار أذونات جديدة بقيمة 4,420 مليون دينار بحريني، وتم استحقاق ما قيمته 4,420 مليون دينار في عام 2021، مما جعل الرصيد القائم 11,169.0 مليون دينار بحريني.

## جدول 5-5: ملخص أدوات الدين العام التقليدية

(مليون دينار بحريني)

| نهاية الفترة | سندات التنمية الحكومية[1]/ | | | أذونات الخزانة[2]/ | | | الرصيد القائم |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المستحق | إصدار جديد | الرصيد | المستحق | إصدار جديد | الرصيد | |
| 2017 | 300.0 | 1,622.0 | 6425.6 | 4,130.0 | 4,405.0 | 2,060.0 | 8,485.6 |
| 2018 | 100.0 | 638.0 | 6,963.0 | 4,370.0 | 4,420.0 | 2,110.0 | 9,073.6 |
| 2019 | 485.0 | 861.0 | 7,339.6 | 4,420.0 | 4,420.0 | 2,110.0 | 9,449.6 |
| 2020 | 920.0 | 1,202.0 | 7,621.6 | 4,490.0 | 4,490.0 | 2,110.0 | 9,731.6 |
| 2021 | 866.6 | 2,304.0 | 9,059.0 | 4,420.0 | 4,420.0 | 2,110.0 | 11,169.0 |

*1/ سندات التنمية الحكومية تستحق بعد 5 سنوات و30 سنة.*

*2/ أذونات الخزانة تستحق بعد 91 و182 يوم.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

أما بالنسبة للرصيد الإجمالي للصكوك الإسلامية فقد بلغ 3,347.8 مليون دينار في 31 ديسمبر 2021 (جدول 6-5). والجدير بالذكر أن الأدوات الإسلامية تتمثل في صكوك التأجير الإسلامية وصكوك السلم الإسلامية. وتأتي صكوك التأجير الإسلامية في شكل صكوك قصيرة الأجل (صكوك السلم الإسلامية وتصدر بالدينار البحريني أو بالدولار) وصكوك طويلة الأجل (صكوك التأجير الإسلامية وتصدر بالدينار البحريني).

## جدول 6-5: ملخص أدوات الدين العام المحلية الإسلامية

(مليون دينار بحريني)

| نهاية الفترة | صكوك التأجير الإسلامية[1]/ | | | صكوك السلم الإسلامية[2]/ | | | الرصيد الاجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المستحق | إصدار جديد | الرصيد | المستحق | إصدار جديد | الرصيد | |
| 2017 | 472.0 | 756.6 | 1,972.4 | 516.0 | 516.0 | 129.0 | 2,101.4 |
| 2018 | 694.0 | 976.0 | 2,254.4 | 516.0 | 516.0 | 129.0 | 2,383.4 |
| 2019 | 475.6 | 688.0 | 2,466.8 | 516.0 | 516.0 | 129.0 | 2,595.8 |
| 2020 | 286.0 | 1,038.0 | 3,218.8 | 516.0 | 516.0 | 129.0 | 3,347.8 |
| 2021 | 600.0 | 500.0 | 3,118.0 | 516.0 | 516.0 | 129.0 | 3,247.8 |

*1/ صكوك التأجير الإسلامية لفترات استحقاق 3 و5 و6 سنوات إلى 10 سنوات للدينار البحريني والدولار الأمريكي.*

*2/ صكوك السلم الإسلامية تستحق بعد 91 يوم.*

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

وقد انخفضت قيمة صكوك التأجير الإسلامية إلى 3,118.8 مليون دينار في ديسمبر 2021 مقارنة مع 3,218.8 مليون دينار في ديسمبر 2020 ويرجع ذلك إلى كمية الصكوك الصادرة (500 مليون دينار بحريني) بالإضافة إلى الصكوك المستحقة (600 مليون دينار). وقد استمر رصيد صكوك السلم الإسلامية في نفس مستواه عند 129.0 مليون دينار في عام 2021 وقد تم استحقاق نحو516.0 مليون دينار من صكوك السلم الإسلامية المستحقة في عام 2021.

# الفصل السادس: تطورات أسواق رأس المال

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| مؤشر البحرين العام (نقطة) | القيمة السوقية (مليون دينار) | عدد الشركات المدرجة |
|---|---|---|
| 1,797.25 | 10,815.45 | 42 |

| كمية الأسهم المتداولة (الف) | قيمة الأسهم المتداولة (الف دينار) | عدد الصفقات |
|---|---|---|
| 1,018,299 | 195,678 | 2,1001 |

- أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية عام 2021 عند مستوى 1,797.3 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 20.6% مقارنة بنهاية عام 2020.
- ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين بنسبة 16.6% من 9.3 بليون دينار في عام 2020 الى 10.8 بليون دينار في عام 2021.
- حل قطاع المال في المرتبة الأولى من حيث عدد الصفقات ومثّل 59.4% من جميع الصفقات المتداولة، يليه قطاع الاتصالات الذي شكل 13.9% من جميع عمليات التداول.

## أ. أبرز التطورات في البورصة

في إطار استراتيجية البورصة الهادفة لتعزيز مبدأ الشفافية والكفاءة في سوق المال البحريني، وتطبيقاً لأفضل الممارسات العالمية، أعلنت بورصة البحرين عن خطتها لتطبيق المعيار العالمي للقطاعات (GICS) لتصنيف الشركات المدرجة في البورصة بدءا من 11 يوليو 2021. وتم تطوير معيار (GICS) من قبل S&P وMSCI العالميتين والمختصتين في مجال المعلومات المالية. وسيتم تصنيف الشركات المدرجة في بورصة البحرين حاليا وفق 7 قطاعات من أصل 11 قطاعاً رئيسياً في المستوى الأول لمعيار GICS وذلك بناءً على نشاط هذه الشركات المدرجة الأساسي.

أعلنت بورصة البحرين مؤخرًا عن تشكيلها لمجلس الاستئناف بالبورصة كجزء من التزامها بمتطلبات مصرف البحرين المركزي واستكمالًا لخطوات توفير إطار متكامل لتسوية المنازعات والتحكيم وإصدار الإجراءات التأديبية بحق الأطراف ذوي العلاقة كمصدري الأوراق المالية والأعضاء المسجلين في البورصة مع إعطاءهم الحق في الاستئناف ضد القرارات الصادرة بحقهم، إلى جانب تعزيز مبدأ المساءلة في السوق،

حيث يتم تعيين أعضاء مجلس الاستئناف بقرار من مجلس إدارة بورصة البحرين وبموافقة مصرف البحرين المركزي.

## ب. مؤشرات التداول الرئيسية

أقفل مؤشر البحرين العام في نهاية عام 2021 عند مستوى 1,797.3 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 20.6% مقارنة بنهاية عام 2020. أما مؤشر البحرين الإسلامي والذي أطلق في سبتمبر من عام 2015 فقد ارتفع إلى 752.7 نقطة في نهاية عام 2021 بنسبة 15.6% (كما هو مشار اليه في جدول 1-6).

**جدول 1-6: مؤشرات سوق بورصة البحرين**

| المؤشر | 2020 | 2021 | تغير(نقاط) | نسبة التغير (%) |
|---|---|---|---|---|
| مؤشر البحرين العام | 1,489.78 | 1,797.25 | 307.47 | 20.64 |
| المواد الاساسية | – | 3,675.35 | – | – |
| الصناعات | – | 3,042.22 | – | – |
| السلع الاستهلاكية الكمالية | – | 3,035.81 | – | – |
| السلع الاستهلاكية الاساسية | – | 3,010.64 | – | – |
| المال | – | 6,402.47 | – | – |
| الاتصالات | – | 2,957.86 | – | – |
| العقارات | – | 3,190.20 | – | – |
| مؤشر البحرين الإسلامي | 650.19 | 752.71 | 101.53 | 15.62 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

**رسم بياني 1-6: أداء مؤشر البحرين العام**

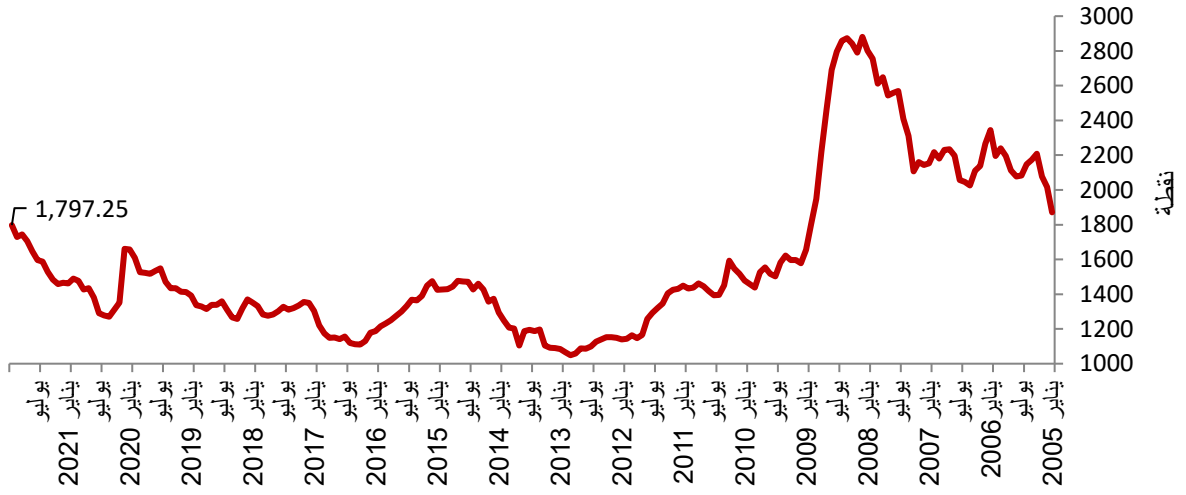


*المصدر: بورصة البحرين.*

## ت. تطورات القيمة السوقية

ارتفعت القيمة السوقية لبورصة البحرين بنسبة 16.6% من 9.3 بليون دينار في عام 2020 الى 10.8 بليون دينار في عام 2021. وسجل قطاع المال أكبر نسبة من إجمالي القيمة السوقية في 2021 بنسبة 74.3%. ويمثل كل من قطاع "المال" و"المواد الاساسية" و"الاتصالات" القطاعات الأكبر من حيث النسبة من إجمالي القيمة السوقية في عام 2021 بنسبة 94.6% (رسم بياني 2-6).

### جدول 2-6: القيمة السوقية حسب القطاع

(دينار بحريني)

| | 2020 | 2021 | نسبة التغير | نسبة من إجمالي القيمة السوقية |
|---|---|---|---|---|
| المواد الاساسية | - | 1,136,000,000 | - | 10.5 |
| الصناعات | - | 145,265,000 | - | 1.3 |
| السلع الاستهلاكية الكمالية | - | 180,580,542 | - | 1.7 |
| السلع الاستهلاكية الاساسية | - | 146,583,999 | - | 1.4 |
| المال | - | 8,032,611,118 | - | 74.3 |
| الاتصالات | - | 1,063,716,677 | - | 9.8 |
| العقارات | - | 110,693,971 | - | 1.0 |
| **إجمالي القيمة السوقية** | **9,277,254,712** | **10,815,451,307** | **16.6** | **100** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

### رسم بياني 2-6: القيمة السوقية حسب القطاعات 2021

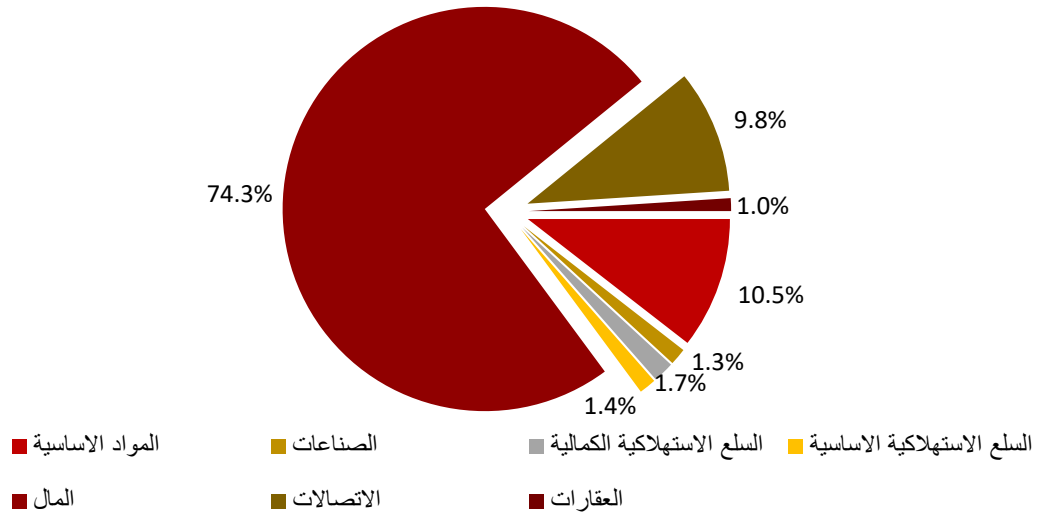


*المصدر: بورصة البحرين.*

أما بالنسبة للشركات، فقد سجل البنك الأهلي المتحد أكبر قيمة سوقية بواقع 3.6 بليون دينار في نهاية عام 2021، أي بنسبة 32.9% من إجمالي قيمة السوق. والجدير بالذكر أن أكبر خمس شركات شكلت ما نسبته 71.1% بواقع 7.7 بليون دينار بحريني من إجمالي القيمة السوقية لعام 2021 (جدول 3-6).

**جدول 3-6: الشركات الاكبر من حيث القيمة السوقية**

| الشركة | القيمة السوقية (دينار بحريني) | النسبة من إجمالي السوق |
|---|---|---|
| البنك الأهلي المتحد | 3,553,251,135 | 32.9 |
| بنك البحرين الوطني | 1,236,040,941 | 11.4 |
| شركة ألمنيوم البحرين | 1,136,000,000 | 10.5 |
| شركة البحرين للاتصالات | 969,645,600 | 9.0 |
| بنك البحرين والكويت | 798,386,011 | 7.4 |
| **المجموع** | **7,693,323,687** | **71.1** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

## ث. حركة التداول

انخفضت كمية الأسهم المتداولة بنسبة 15.8%، حيث انخفضت من 1.209 بليون سهم في عام 2020 إلى 1.018 بليون سهم في عام 2021 (جدول 4-5). بينما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 8.0% في عام 2021 لتصل إلى 195.7 مليون دينار بحريني مقابل نحو 212.8 مليون دينار بحريني عام 2020.

**جدول 4-6: المعدل اليومي للتداول**

| | 2020 | 2021 | نسبة التغير (%) |
|---|---|---|---|
| **مجموع أيام التداول** | **246** | **245** | **(0.4)** |
| قيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني) | 212,799,606 | 195,678,822 | (8.0) |
| **المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (دينار بحريني)** | **865,039** | **798,689** | **(7.7)** |
| كمية الأسهم المتداولة (سهم) | 1,209,306,129 | 1,018,299,066 | (15.8) |
| **المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة (سهم)** | **4,915,879** | **4,156,323** | **(15.5)** |
| عدد المعاملات | 19,309 | 21,001 | 8.8 |
| **المتوسط اليومي لعدد المعاملات** | **78** | **86** | **9.2** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

وتركز نشاط التداول من حيث القيمة في عام 2021 في قطاع المال بقيمة تداول قدرها 105.8 مليون دينار حيث شكل قطاع المال نسبة 54.1% من القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة (الجدول 5-5). ويأتي قطاع المواد الاساسية في المرتبة الثانية بقيمة تداول وقدرها 32.0 مليون دينار حيث تمثل 16.3% من إجمالي قيمة التداول.

## جدول 5-6: قيمة الاسهم المتداولة حسب القطاعات

(دينار بحريني)

| | 2020 | 2021 | نسبة التغيير (%) | الوزن النسبي من العام الحالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالي قيمة الأسهم** | **212,719,606** | **195,678,822** | **(8.1)** | **100** |
| المواد الاساسية | – | 31,978,138 | – | 16.3 |
| الصناعات | – | 11,170,599 | – | 5.7 |
| السلع الاستهلاكية الكمالية | – | 6,485,589 | – | 3.3 |
| السلع الاستهلاكية الاساسية | – | 3,021,949 | – | 1.5 |
| المال | – | 105,831,020 | – | 54.1 |
| الاتصالات | – | 27,274,686 | – | 13.9 |
| العقارات | – | 3,642,269 | – | 1.9 |
| غير البحرينية | 0 | 0 | 0.0 | 0.0 |
| المقفلة | 8,170,700 | 6,274,572 | (23.2) | 3.2 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

## رسم بياني 3-6: قيمة الاسهم المتداولة 2020 مقابل 2021

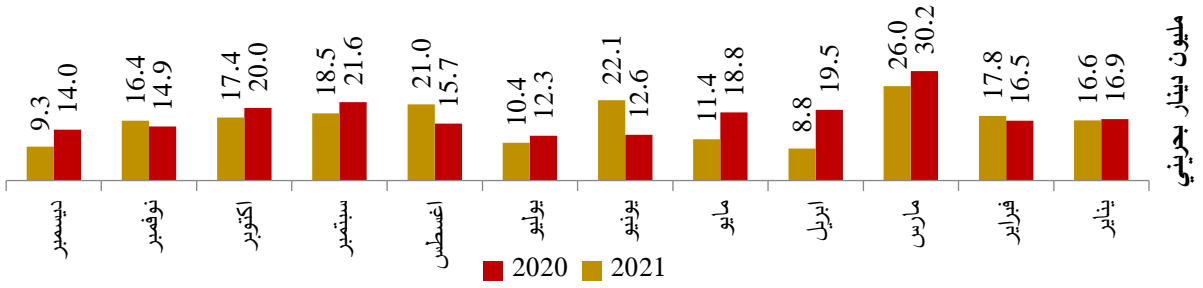


*المصدر: بورصة البحرين.*

أما بالنسبة لنشاط التداول من حيث كمية الأسهم، فقد اتى قطاع المال في المرتبة الأولى حيث شكل 75.6% من حجم الأسهم المتداولة في عام 2021 مع حوالي 769.7 مليون سهم (الجدول 6-6). ويأتي قطاع الاتصالات بالمرتبة الثانية وشكل 8.8% من إجمالي حجم التداول مع حوالي 89.9 مليون سهم.

## جدول 6-6: كمية الاسهم المتداولة حسب القطاعات

| | 2020 | 2021 | نسبة التغيير (%) | الوزن النسبي من العام الحالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالي كمية الأسهم (سهم)** | **1,209,306,129** | **1,018,299,066** | **(15.8)** | **100** |
| المواد الاساسية | – | 48,888,488 | – | 4.8 |
| الصناعات | – | 20,881,660 | – | 2.1 |
| السلع الاستهلاكية الكمالية | – | 13,057,832 | – | 1.3 |
| السلع الاستهلاكية الاساسية | – | 8,708,240 | – | 0.9 |
| المال | – | 769,714,660 | – | 75.6 |
| الاتصالات | – | 89,885,042 | – | 8.8 |
| العقارات | – | 22,684,441 | – | 2.2 |
| غير البحرينية | 0 | 0 | 0.0 | 0.0 |
| المقفلة | 57,731,956 | 44,478,703 | (23.0) | 4.4 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

**رسم بياني 4-6: كمية الاسهم المتداولة 2020 مقابل 2021**

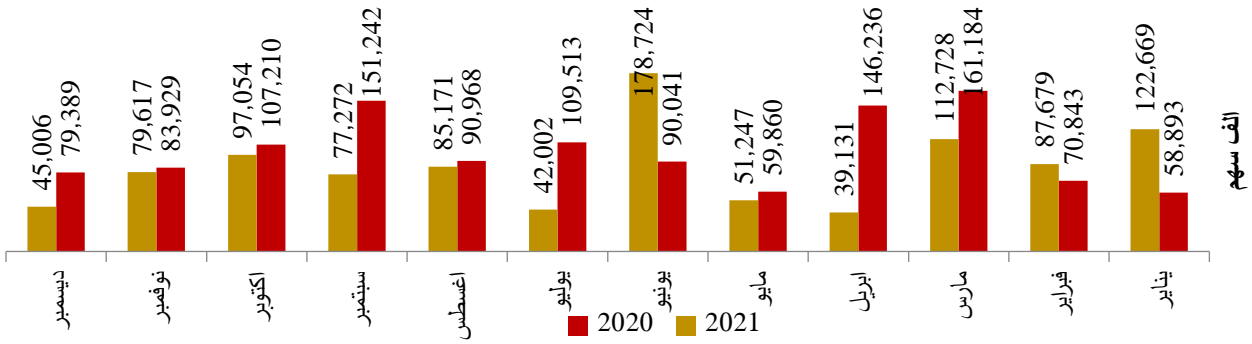


*المصدر: بورصة البحرين.*

**جدول 7-6: عدد الصفقات المتداولة حسب القطاعات**

| | 2020 | 2021 | نسبة التغيير (%) | الوزن النسبي من العام الحالي (%) |
|---|---|---|---|---|
| **إجمالي كمية الأسهم (سهم)** | **19,309** | **21,001** | **8.8** | **100** |
| المواد الاساسية | – | 2,597 | – | 12.4 |
| الصناعات | – | 1,531 | – | 7.3 |
| السلع الاستهلاكية الكمالية | – | 311 | – | 1.5 |
| السلع الاستهلاكية الاساسية | – | 191 | – | 0.9 |
| المال | – | 12,471 | – | 59.4 |
| الاتصالات | – | 2,923 | – | 13.9 |
| العقارات | – | 975 | – | 4.6 |
| غير البحرينية | 0 | 0 | 0.0 | 0.0 |
| المقفلة | 8 | 2 | (75.0) | 0.0 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

أما بالنسبة لعدد الصفقات فقد حل قطاع المال في المرتبة الأولى ومثّل 59.4% من جميع الصفقات المتداولة، يليه قطاع الاتصالات الذي شكل 13.9% من جميع عمليات التداول (الجدول 7-6).

**رسم بياني 5-6: عدد الصفقات 2020 مقابل 2021**

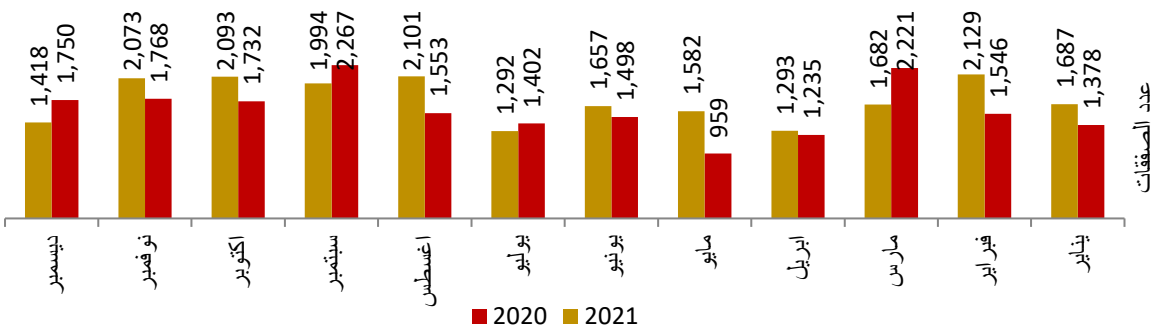


*المصدر: بورصة البحرين.*

وبالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث قيمة الأسهم المتداولة فقد جاءت شركة ألمنيوم البحرين في المقدمة بواقع 32.0 مليون دينار بحريني وبنسبة 16.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، ثم البنك

الأهلي المتحد بقيمة 30.5 مليون دينار بحريني وبنسبة 15.6%، تليه مجموعة جي اف اتش المالية بقيمة 23.5 مليون دينار بحريني ونسبة 12.0%، وشركة البحرين للاتصالات بقيمة 20.1 مليون دينار بحريني وبنسبة 10.3% وأخيراً بنك البحرين والكويت بواقع 11.9 مليون دينار بحريني وبنسبة 6.1% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة (جدول 8-6).

**جدول 8-6: الشركات الاكثر نشاطا من حيث قيمة الاسهم المتداولة-2021**

| الشركة | القيمة (دينار بحريني) | النسبة من إجمالي السوق (%) |
|---|---|---|
| شركة ألمنيوم البحرين | 31,978,138 | 16.3 |
| البنك الأهلي المتحد | 30,513,413 | 15.6 |
| مجموعة جي اف اتش المالية | 23,495,222 | 12.0 |
| شركة البحرين للاتصالات | 20,070,172 | 10.3 |
| بنك البحرين والكويت | 11,923,508 | 6.1 |
| **المجموع** | **117,980,453** | **60.3** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

أما بالنسبة للشركات الأكثر نشاطاً من حيث كمية الأسهم المتداولة، فقد تداولت مجموعة جي اف اتش المالية أكبر كمية من الأسهم المتداولة بقيمة 305.2 مليون سهم أو 30.0% من إجمالي الأسهم المتداولة، ثم المصرف الخليجي التجاري بقيمة 157.7 مليون سهم أو 15.5%، ثم مصرف السلام بقيمة 108.9 مليون أو 10.7%، ثم البنك الأهلي المتحد بقيمة 99.9 مليون سهم أو 9.8%، وأخيراً زين البحرين بقيمة 53.5 مليون سهم أو 5.3% من إجمالي الأسهم المتداولة (جدول 9-6).

**جدول 9-6: الشركات الاكثر نشاطا من حيث الكمية المتداولة-2021**

| الشركة | الكمية | النسبة من إجمالي السوق (%) |
|---|---|---|
| مجموعة جي اف اتش المالية | 305,199,257 | 30.0 |
| المصرف الخليجي التجاري | 157,704,821 | 15.5 |
| مصرف السلام | 108,878,601 | 10.7 |
| البنك الأهلي المتحد | 99,927,242 | 9.8 |
| زين البحرين | 53,469,924 | 5.3 |
| **المجموع** | **725,179,845** | **71.2** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

## ج. تداول الأسهم حسب جنسية المستثمر

بلغت نسبة قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين 75.0% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في عام 2021 مقابل نسبة 74.8% في عام 2020 (رسم بياني 6-6). حيث بلغت قيمة الأسهم المتداولة من قبل المستثمرين البحرينيين 293.4 مليون دينار في عام 2021 مقارنة مع 318.3 مليون دينار في عام 2020.

**رسم بياني 6-6: قيمة التداول للمستثمرين المشاركين (مليون دينار بحريني) 2020-2021**

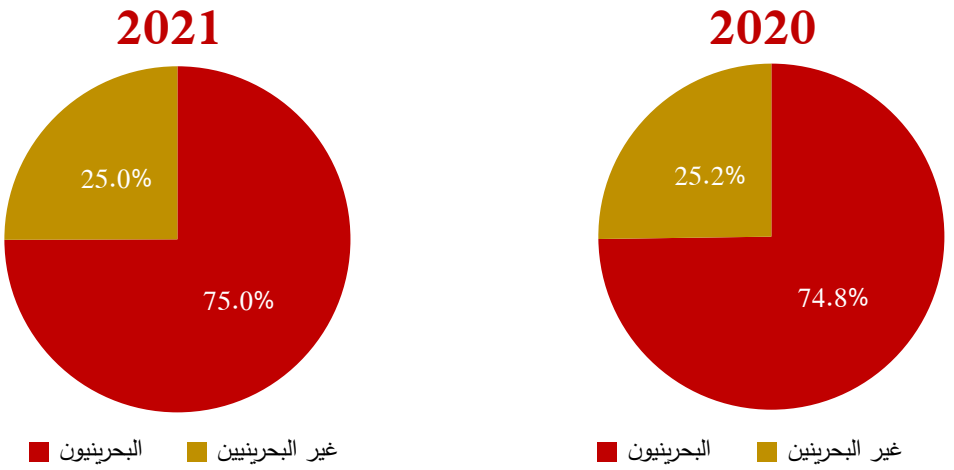


*المصدر: بورصة البحرين.*

## ح. حركة الأسعار

ارتفعت أسعار أسهم 18 شركة، وتراجعت أسعار أسهم 18 شركة، وحافظت 8 شركات على مستواها في عام 2021 مقارنة بارتفاع أسعار أسهم 15 شركات، وانخفاض أسهم 22 شركة، وبقاء 6 شركات على مستواها في عام 2020 (جدول 10-6).

**جدول 10-6: اتساع السوق**

| | 2020 | 2021 |
|---|---|---|
| الأسهم الصاعدة | 15 | 18 |
| الأسهم المتراجعة | 22 | 18 |
| أسهم لم تتغير | 6 | 8 |
| **المجموع** | **43** | **44** |

*المصدر: بورصة البحرين.*

أما على صعيد الشركات، فقد حققت مجموعة جي اف اتش المالية المرتبة الأولى من حيث نسبة الارتفاع في سعر السهم لعام 2021، وذلك بزيادة (100.6%)، ثم انوفست (85.2%)، وشركة ألمنيوم البحرين (56.0%)، شركة التكافل الدولية (44.4%)، ومصرف السلام (35.6%) (جدول 11-6).

**جدول 11-6: الشركات الخمس الاكثر ارتفاعا-2021**

| الشركة | النسبة (%) | الترتيب |
|---|---|---|
| مجموعة جي اف اتش المالية | 100.6 | 1 |
| انوفست | 85.2 | 2 |
| شركة ألمنيوم البحرين | 56.0 | 3 |
| شركة التكافل الدولية | 44.4 | 4 |
| مصرف السلام | 35.6 | 5 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

وفي المقابل، جاءت الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار في المرتبة الأولى من حيث نسبة الانخفاض في سعر السهم وذلك بانخفاض (25.0%)، ثم شركة ناس (16.7%)، ثم مجموعة فنادق الخليج (16.0%)، ثم إي بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب (15.2%)، وشركة البحرين للسينما (10.4%) (جدول 12-6).

**جدول 12-6: الشركات الاكثر انخفاضا-2021**

| الشركة | النسبة (%) | الترتيب |
|---|---|---|
| الشركة الخليجية المتحدة للاستثمار | (25.0) | 1 |
| شركة ناس | (16.7) | 2 |
| مجموعة فنادق الخليج | (16.0) | 3 |
| إي بي إم تيرمينالز البحرين ش.م.ب | (15.2) | 4 |
| شركة البحرين للسينما | (10.4) | 5 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

## خ. الشركات الجديدة المدرجة في بورصة البحرين

ارتفع عدد الشركات المدرجة إلى 44 شركة في نهاية عام 2021 (جدول 13-6). انخفض عدد صناديق الاستثمار في عام 2021 إلى 3، وارتفع عدد السندات والصكوك إلى 17.

**جدول 13-6: موجز لقوائم سوق البحرين للأوراق المالية**

| | 2020 | 2021 |
|---|---|---|
| عدد الشركات | 43 | 44 |
| عدد صناديق الاستثمار | 9 | 3 |
| عدد السندات والصكوك | 14 | 17 |

*المصدر: بورصة البحرين.*

# الفصل السابع: تطورات القطاع الخارجي

## أبرز المؤشرات لعام 2021

| الحساب الجاري | تحويلات العاملين | الحساب الرأسمالي والمالي |
|---|---|---|
| 978.5 مليون دينار | 950.1 مليون دينار | −636.7 مليون دينار |
| **صادرات السلع** | **واردات السلع** | **الاستثمار الأجنبي المباشر** |
| 8,410.9 مليون دينار | 6,566.6 مليون دينار | 12,585.1 مليون دينار |

- سجل الحساب الجاري فائضا بلغ 978.5 مليون دينار في عام 2021، أي بنسبة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغت تحويلات العاملين 950.1 مليون دينار في عام 2021، أي ما نسبته 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بلغ إجمالي قيمة واردات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 6,566.6 مليون دينار وبلغ إجمالي قيمة صادرات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 8,410.9 مليون دينار خلال عام 2021.
- تشير نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية إلى استقطاب المملكة استثمار أجنبي مباشر بقيمة 12,585.1 مليون دينار خلال عام 2021.

## أ. مقدمة

استعاد الاقتصاد العالمي نشاطه تدريجيا بعد جائحة فيروس كورونا في عام 2020 وبداية عام 2021. ويستعرض هذا الفصل من التقرير تطورات ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020 بعد تأثير الجائحة ، وذلك من خلال تطورات الحساب الجاري وبنوده الأساسية، والتي تتمثل في: ميزان السلع، وحساب الخدمات، والدخل الأساسي والذي يتكون من دخل الاستثمار، والدخل الثانوي (تحويلات العاملين) بالإضافة إلى تطورات الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات.

## ب. الحساب الجاري

شهد الحساب الجاري خلال عام 2021 تحسناً ملحوظاً حيث سجل فائضاً بلغ 978.5 مليون دينار في عام 2021، أي بنسبة 6.7% من الناتج المحلي الإجمالي كما هو مشار اليه في الرسم البياني 1-7 أدناه مقارنة بعجز بلغ 1,220.0 مليون دينار في عام 2020 (9.4% من الناتج المحلي الاجمالي).

وقد تحسن أداء الحساب التجاري مدفوعاً بتحسن صادرات مملكة البحرين والتي ارتفعت قيمتها الإجمالية إلى حوالي 8.41 مليار دينار في العام 2021 بزيادة 59.0% ليعكس الارتفاع في أسعار السلع (النفط والألمنيوم). كما تشير التوقعات لاستمرار الأداء الإيجابي للحساب الجاري في عام 2022.

وقد ارتفعت واردات السلع بنسبة 23.1% وارتفعت صادرات السلع بنسبة 59.0% (حيث ارتفعت الصادرات النفطية بنسبة 67.4% وارتفعت الصادرات غير النفطية بنسبة 52.9%). هذا وقد بلغت الصادرات غير النفطية 32.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 مقابل 23.5% في عام 2020.

**رسم بياني 7-1: المساهمة في الحساب الجاري 2020-2021 (مليون دينار بحريني)**

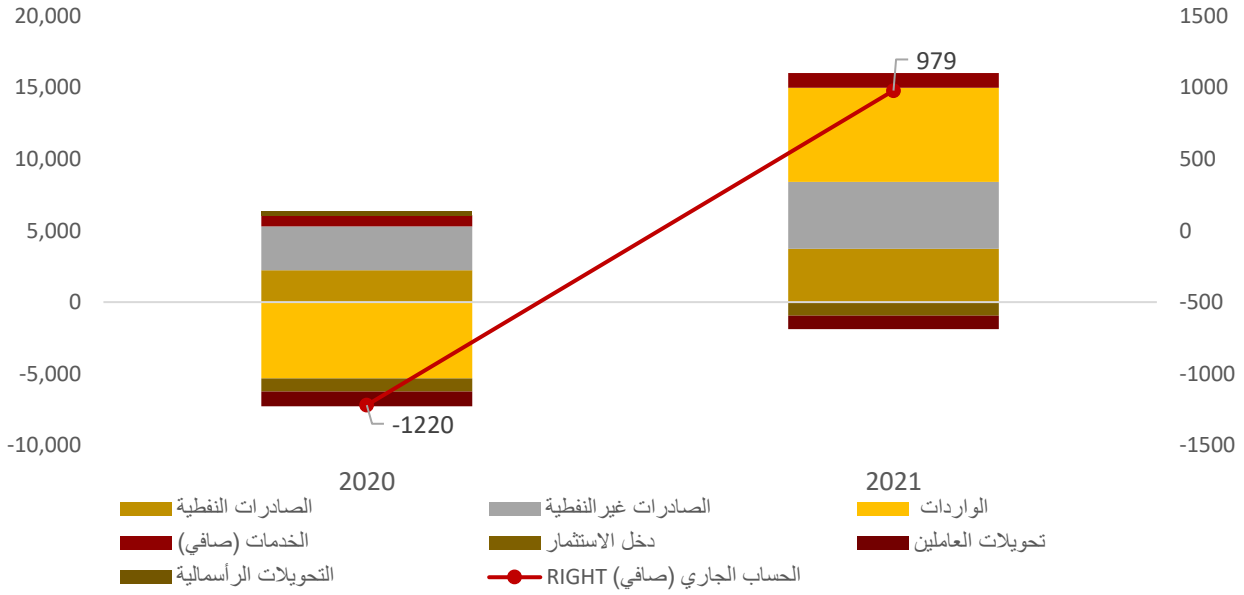


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

**رسم بياني 7-2: الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**

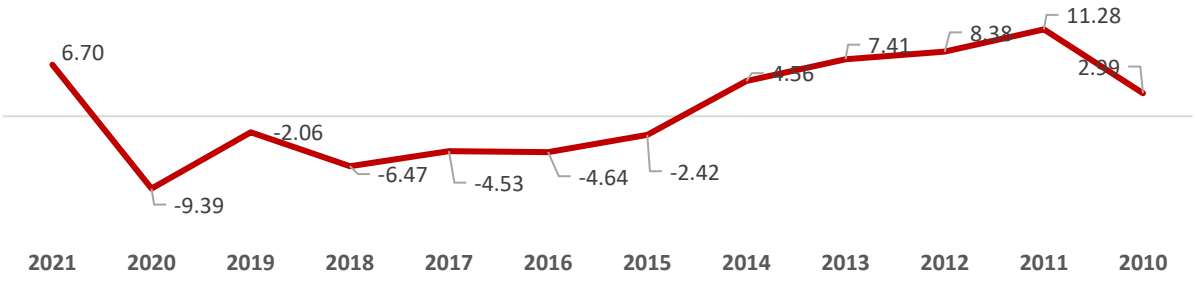


*المصدر: مصرف البحرين المركزي، صندوق النقد الدولي.*

## جدول 1-7: ميزان المدفوعات (مليون دينار بحريني)

(مليون دينار)

| البيان | 2020 | | | | 2020 | 2021* | | | | 2021* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الفصل الرابع | الفصل الثالث | الفصل الثاني | الفصل الأول | | الفصل الرابع | الفصل الثالث | الفصل الثاني | الفصل | |
| **الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)** | **-249.5** | **-268.4** | **-570.3** | **-131.8** | **-1220.0** | **427.4** | **477.5** | **181.8** | **-108.2** | **978.5** |
| **أ - السلع** | 31.2 | 65.5 | -189.6 | 45.1 | -47.8 | 622.4 | 651.5 | 436.3 | 134.1 | 1844.3 |
| الصادرات (فوب) | 1338.4 | 1411.3 | 1015.0 | 1524.0 | 5288.7 | 2489.8 | 2344.5 | 1899.8 | 1676.8 | 8410.9 |
| - النفطية | 582.6 | 599.5 | 332.3 | 718.4 | 2232.8 | 1142.6 | 995.8 | 792.0 | 807.3 | 3737.7 |
| - غير النفطية | 755.8 | 811.8 | 682.7 | 805.6 | 3055.9 | 1347.2 | 1348.7 | 1107.8 | 869.5 | 4673.2 |
| الواردات (فوب) | -1307.2 | -1345.8 | -1204.6 | -1478.9 | -5336.5 | -1867.4 | -1693.0 | -1463.5 | -1542.7 | -6566.6 |
| - النفطية | -235.3 | -295.9 | -153.6 | -359.1 | -1043.9 | -602.1 | -478.6 | -339.5 | -362.2 | -1782.4 |
| - غير النفطية | -1071.9 | -1049.9 | -1051.0 | -1119.8 | -4292.6 | -1265.3 | -1214.4 | -1124.0 | -1180.5 | -4784.2 |
| **ب - الخدمات (صافي)** | 184.0 | 178.6 | 149.3 | 270.0 | 781.9 | 295.6 | 310.7 | 226.3 | 202.2 | 1034.8 |
| **دائن** | 1081.3 | 1074.1 | 934.4 | 1115.2 | 4205.0 | 1310.5 | 1305.6 | 1125.6 | 1095.6 | 4837.3 |
| **مدين** | -897.3 | -895.5 | -785.1 | -845.2 | -3423.1 | -1014.9 | -994.9 | -899.3 | -893.4 | -3802.5 |
| - الصيانة | 38.1 | 39.3 | 38.2 | 46.2 | 161.8 | 40.1 | 39.1 | 38.5 | 39.6 | 157.3 |
| - النقل | -178.3 | -175.0 | -181.2 | -184.1 | -718.6 | -201.6 | -185.3 | -171.6 | -180.1 | -738.6 |
| - السفر | 122.6 | 115.4 | 100.4 | 202.2 | 540.6 | 261.1 | 255.5 | 156.1 | 141.9 | 814.6 |
| - الإنشاء | 1.1 | 1.0 | 1.1 | 1.3 | 4.5 | 1.0 | 1.1 | 1.1 | 1.0 | 4.2 |
| - التأمين | 89.2 | 90.1 | 88.3 | 98.2 | 365.8 | 79.2 | 86.0 | 88.1 | 87.2 | 340.5 |
| - خدمات مالية | 9.8 | 9.6 | 8.9 | 10.5 | 38.8 | 10.3 | 10.2 | 10.1 | 9.9 | 40.5 |
| - خدمات الاتصالات | 82.3 | 79.9 | 76.5 | 77.2 | 315.9 | 85.5 | 84.5 | 83.9 | 83.7 | 337.6 |
| - خدمات أخرى | 19.2 | 18.3 | 17.1 | 18.2 | 72.8 | 20.0 | 19.6 | 20.1 | 19.0 | 78.7 |
| **ج - الدخل الأساسي (صافي)** | -229.6 | -235.2 | -234.8 | -225.0 | -924.6 | -247.9 | -239.6 | -232.0 | -231.0 | -950.5 |
| **دائن** | 244.6 | 237.3 | 235.7 | 228.8 | 946.4 | 244.7 | 240.4 | 244.8 | 240.1 | 970.0 |
| **مدين** | -474.2 | -472.5 | -470.5 | -453.8 | -1871.0 | -492.6 | -480.0 | -476.8 | -471.1 | -1920.5 |
| دخل الاستثمار | -229.6 | -235.2 | -234.8 | -225.0 | -924.6 | -247.9 | -239.6 | -232.0 | -231.0 | -950.5 |
| - الاستثمار المباشر | -80.1 | -81.6 | -80.2 | -79.2 | -321.1 | -80.4 | -79.1 | -78.6 | -79.4 | -317.5 |
| - استثمارات الحافظة | -145.2 | -149.2 | -150.8 | -142.6 | -587.8 | -160.2 | -153.6 | -148.3 | -147.1 | -609.2 |
| - استثمارات أخرى | -4.3 | -4.4 | -3.8 | -3.2 | -15.7 | -7.3 | -6.9 | -5.1 | -4.5 | -23.8 |
| **د - الدخل الثانوي (التحويلات** | -235.1 | -277.3 | -295.2 | -221.9 | -1029.5 | -242.7 | -245.1 | -248.8 | -213.5 | -950.1 |
| - تحويلات العاملين | -235.1 | -277.3 | -295.2 | -221.9 | -1029.5 | -242.7 | -245.1 | -248.8 | -213.5 | -950.1 |
| **الحساب الرأسمالي والمالي (صافي)** | **300.3** | **361.1** | **291.4** | **788.5** | **1741.3** | **-858.6** | **-288.8** | **142.2** | **368.5** | **-636.7** |
| **أ - الحساب الرأسمالي** | 293.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 293.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| - التحويلات الرأسمالية | 293.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 293.1 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| **ب - الحساب المالي 1/** | 7.2 | 361.1 | 291.4 | 788.5 | 1448.2 | -858.6 | -288.8 | 142.2 | 368.5 | -636.7 |
| **الاستثمار المباشر** | 2.1 | 5.7 | -266.8 | 720.1 | 461.1 | 52.1 | 46.1 | 201.0 | 338.2 | 637.4 |
| - في الخارج | -2.2 | -9.8 | 44.4 | 44.7 | 77.1 | -2.9 | -13.0 | -5.2 | -3.1 | -24.2 |
| - في البحرين | 4.3 | 15.5 | -311.2 | 675.4 | 384.0 | 55.0 | 59.1 | 206.2 | 341.3 | 661.6 |
| **استثمارات الحافظة (صافي)** | -68.5 | 1089.3 | 271.3 | -474.8 | 817.3 | 62.9 | -999.9 | -163.5 | 675.5 | -425.0 |
| - الأصول | -74.0 | 147.3 | -480.6 | -64.9 | -472.2 | -316.4 | -1229.1 | -61.5 | 290.6 | -1316.4 |
| - الخصوم | 5.5 | 942.0 | 751.9 | -409.9 | 1289.5 | 379.3 | 229.2 | -102.0 | 384.9 | 891.4 |
| **استثمارات أخرى (صافي)** | 97.5 | -621.5 | 266.6 | -120.6 | -378.0 | -828.8 | 753.6 | 330.6 | -158.2 | 97.2 |
| - الأصول | -122.9 | 229.9 | 303.0 | -830.9 | -420.9 | -740.4 | 607.3 | -476.7 | 212.5 | -397.3 |
| - الخصوم | 220.4 | -851.4 | -36.4 | 710.3 | 42.9 | -88.4 | 146.3 | 807.3 | -370.7 | 494.5 |
| **الاصول الاحتياطية (صافي)** | -23.9 | -112.4 | 20.3 | 663.8 | 547.8 | -144.8 | -88.6 | -225.9 | -487.0 | -946.3 |
| **السهو والخطأ** | **-50.8** | **-92.7** | **278.9** | **-656.7** | **-521.3** | **431.2** | **-188.7** | **-324.0** | **-260.3** | **-341.8** |

*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ت. تحويلات العاملين

انخفضت تحويلات العاملين من 1,025.5 في عام 2020 الى 950.1 في عام 2021. أي ما نسبته 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 مقابل 6.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 كما هو مشار إليه في الرسم البياني 3-7.

**رسم بياني 3-7: تحويلات العاملين (2019-2021) مليون دينار بحريني**

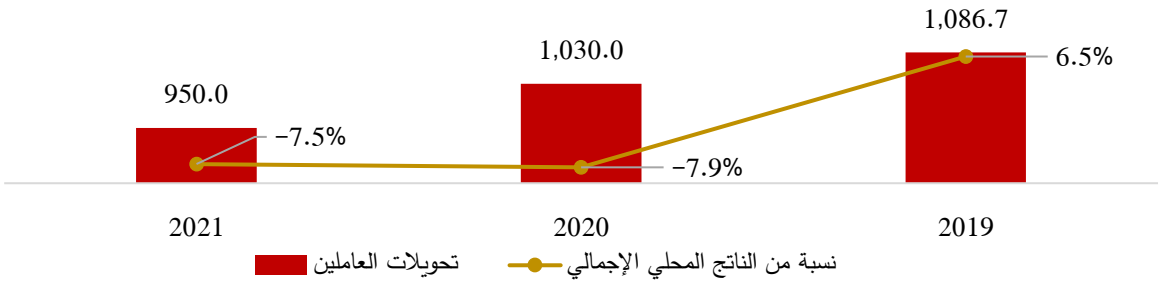


*المصدر: مصرف البحرين المركزي.*

## ث. الحساب الرأسمالي والمالي

لم يسجل الحساب الرأسمالي تدفقاً للداخل في عام 2021 مقابل تدفق للداخل بلغ 293.1 مليون دينار بحريني في عام 2020. أما الحساب المالي، فقد سجل تدفقا للداخل بلغ 636.7- مليون دينار في عام 2021 مقابل تدفق للداخل بلغ 1,448.2 مليون دينار في عام 2020.

## ج. صادرات السلع

بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية لمملكة البحرين 8,410.9 مليون دينار في عام 2021 مقابل 5,288.7 مليون دينار في عام 2020, ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 59.0%. وجاء ذلك الارتفاع بسبب الطلب العالمي على الصادرات النفطية بنسبة تصل الى 67.4% خلال عام 2021 لتبلغ 3,737.7 مليون دينار مقابل 2,232.8 مليون دينار في عام 2020. أما بالنسبة إلى الصادرات غير النفطية فقد ارتفعت خلال عام 2021 لتصل إلى 4,673.0 مقابل 3,055.9 مليون دينار في عام 2020. ويشير الجدول 2-7 إلى التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية لأهم عشر دول.

## جدول 2-7: التوزيع الجغرافي لقيمة الصادرات غير النفطية (non-oil exports) من أهم عشر دول على أساس "سيف"

| | 2020 | | | 2021 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | % | القيمة (دينار بحريني) | الدول | % | القيمة (دينار بحريني) | الدول |
| 1 | 23.91 | 730,601,761 | المملكة العربية السعودية | 19.80 | 925,219,349 | المملكة العربية السعودية |
| 2 | 12.54 | 383,209,155 | الامارات العربية المتحدة | 13.06 | 610,389,910 | الامارات العربية المتحدة |
| 3 | 8.58 | 262,168,809 | الولايات المتّحدة الأمريكيّة | 10.75 | 502,229,964 | الولايات المتّحدة الأمريكيّة |
| 4 | 5.90 | 180,244,802 | سلطنة عمان | 5.87 | 274,429,281 | مصر |
| 5 | 5.07 | 154,886,083 | هولندا | 4.58 | 214,220,092 | سلطنة عمان |
| 6 | 4.92 | 150,438,488 | ماليزيا | 3.37 | 157,263,719 | جمهورية كوريا الجنوبية |
| 7 | 4.23 | 129,129,267 | مصر | 3.34 | 156,087,187 | هولندا |
| 8 | 3.80 | 116,156,104 | الهند | 3.18 | 148,662,436 | الهند |
| 9 | 2.76 | 84,358,015 | الكويت | 2.74 | 128,264,985 | الصين |
| 10 | 2.40 | 73,296,654 | تركيا | 2.67 | 124,975,401 | الجزائر |
| | **74.10** | **2,264,489,140** | **المجموع** | **69.37** | **3,241,742,324** | **المجموع** |
| | **100** | **3,055,936,577** | **إجمالي قيمة الصادرات على أساس "سيف"** | **100** | **4,673,043,815** | **إجمالي قيمة الصادرات على أساس "سيف"** |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

## ح. واردات السلع

بلغ إجمالي قيمة واردات السلع لمملكة البحرين (على أساس "فوب") 6,566.6 مليون دينار خلال عام 2021 مقابل 5,336.5 مليون دينار في عام 2020, ويمثل ذلك ارتفاعاً بنسبة 23.1%. وجاء ذلك الارتفاع بسبب ارتفاع قيمة الواردات النفطية خلال عام 2021 بنسبة 70.7% لتبلغ 1,782.4 مليون دينار مقابل 1,043.9 مليون دينار في عام 2020. كما ارتفعت قيمة الواردات غير النفطية (على أساس "فوب") خلال عام 2021 لتصل إلى 5,315.8 مليون دينار مقابل 4,797.6 مليون دينار في عام 2020. ويشير الجدول 3-7 إلى التوزيع الجغرافي لقيمة الواردات غير النفطية إلى اهم عشر دول. والذي يظهر من خلاله أن أكبر نسبة من واردات السلع غير النفطية تم استيرادها من البرازيل خلال عام 2021 بنسبة 14.1%.

### جدول 3-7: التوزيع الجغرافي لقيمة واردات السلع غير النفطية (Non-oil Imports) من أهم عشر دول على أساس "سيف"

| | 2020 | | | 2021 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | % | القيمة (دينار بحريني) | الدول | % | القيمة (دينار بحريني) | الدول |
| 1 | 13.80 | 658,384,049 | الصين | 14.13 | 750,945,420 | البرازيل |
| 2 | 7.38 | 351,877,187 | المملكة العربية السعودية | 13.02 | 692,132,996 | الصين |
| 3 | 6.92 | 330,152,875 | استراليا | 7.40 | 393,632,324 | الامارات العربية المتحدة |
| 4 | 6.52 | 311,032,902 | الامارات العربية المتحدة | 7.24 | 384,890,995 | استراليا |
| 5 | 6.40 | 305,108,011 | الولايات المتّحدة الأمريكيّة | 6.84 | 363,358,728 | المملكة العربية السعودية |
| 6 | 6.37 | 303,807,190 | البرازيل | 5.22 | 277,395,570 | الولايات المتّحدة الأمريكيّة |
| 7 | 5.52 | 263,440,187 | اليابان | 5.19 | 275,880,654 | الهند |
| 8 | 4.46 | 212,700,471 | الهند | 3.87 | 205,967,737 | اليابان |
| 9 | 4.17 | 199,009,778 | سويسرا | 3.57 | 189,981,235 | إيطاليا |
| 10 | 4.16 | 198,526,157 | ألمانيا | 3.37 | 179,315,554 | ألمانيا |
| | **69.85** | **3,134,038,808** | **المجموع** | **69.86** | **3,713,501,214** | **المجموع** |
| | **100** | **4,797,605,699** | **إجمالي قيمة الواردات على أساس "سيف"** | **100** | **5,315,807,652** | **إجمالي قيمة الواردات على أساس "سيف"** |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

## خ. التجارة البينية مع دول مجلس التعاون

تشير الإحصاءات عن حركة التجارة البينية (غير النفطية) بين مملكة البحرين والدول الأعضاء في مجلس التعاون إلى ارتفاع قيمة تلك التجارة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، حيث ارتفع مجموع الصادرات لدول مجلس التعاون بنسبة 0.4%، في حين ارتفعت قيمة الواردات بنسبة 13.1%.

### جدول 4-7: التجارة البينية مع دول مجلس التعاون الخليجي (غير النفطية)

**(دينار بحريني)**

| | 2020 | | | 2021 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
| **الإمارات العربية** | 383,209,155 | 311,032,902 | 72,176,253 | 610,389,910 | 393,632,324 | 216,757,586 |
| **المملكة العربية** | 730,601,761 | 351,877,187 | 378,724,574 | 925,219,349 | 363,358,728 | 561,860,621 |
| **سلطنة عمان** | 180,244,802 | 51,598,579 | 128,646,223 | 214,220,092 | 38,420,928 | 175,799,164 |
| **دولة الكويت** | 84,358,015 | 34,832,313 | 49,525,702 | 106,770,499 | 51,999,514 | 54,770,984 |
| **دولة قطر** | 517,951 | – | 517,951 | 7,546,526 | – | 7,546,526 |
| **المجموع** | **1,378,931,684** | **749,340,981** | **629,590,703** | **1,864,146,376** | **847,411,494** | **1,016,734,882** |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

أما بالنسبة إلى أهم ما تم تصديره من منتجات ومواد خلال عام 2021، فقد احتلت المعادن الأساسية ومصنوعاتها المرتبة الأولى حيث تم تصدير ما يقارب 2.0 بليون دينار (كما هو مشار اليه في الرسم

البياني ادناه). أما بالنسبة إلى ما تم إعادة تصديره من منتجات خلال عام 2021، فقد احتلت الآلات والأجهزة الميكانيكية المرتبة الأولى بقيمة 227.4 مليون دينار. وأما الواردات، فقد احتلت الآلات والأجهزة الميكانيكية المرتبة الأولى بقيمة 1.0 بليون دينار في نفس الفترة.

**رسم بياني 7-4: الصادرات Exports (2021-2020) مليون دينار بحريني**

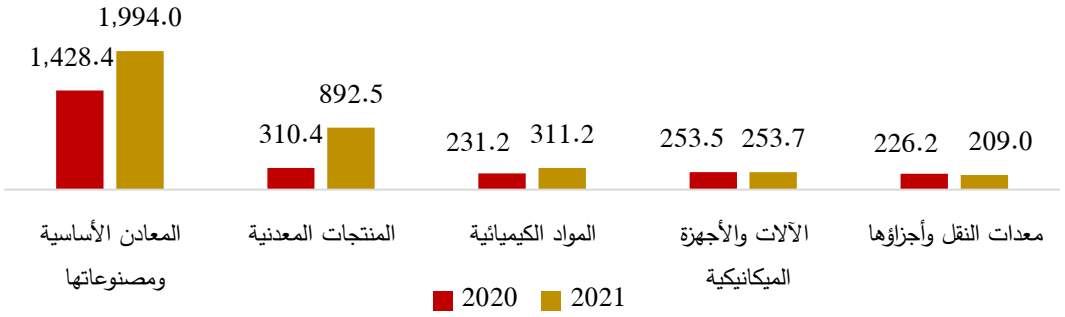


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

**رسم بياني 7-5: إعادة التصدير Re-Exports (2021-2020) مليون دينار بحريني**

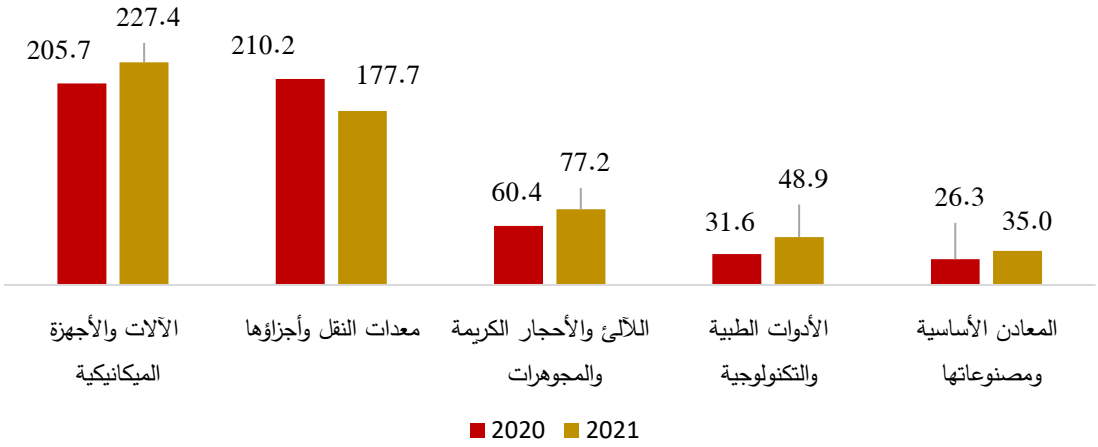


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

**رسم بياني 7-6: الواردات Imports (2021-2020) مليون دينار بحريني**

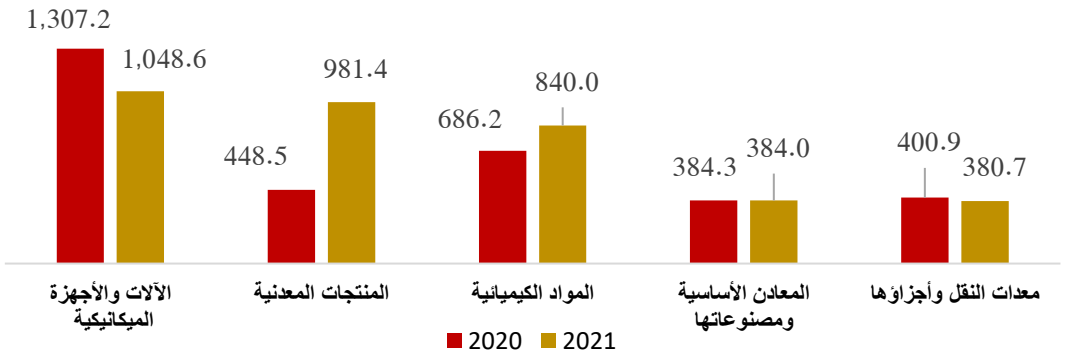


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

## د. الواردات الطبية خلال أزمة جائحة كورونا

انخفض استيراد المعدات والأجهزة الطبية في عام 2021 مع انكماش أزمة جائحة كورونا حيث انخفضت من 160.9 مليون دينار في عام 2020 الى 149.6 مليون دينار في عام 2021 (كما هو مشار اليه في الرسم البياني أدناه) هذا وقد انخفضت معظم المعدات والأجهزة الطبية ما عدا اللقاحات التي ارتفعت بنسبة 376% والمحاليل الطبية التي ارتفعت بنسبة 13%.

رسم بياني 7-7: الواردات الطبية (2020-2021) مليون دينار بحريني

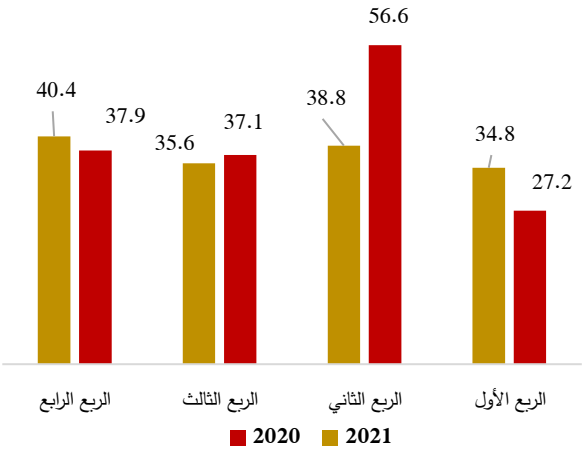


رسم بياني 7-8: الواردات الطبية (2020-2021) مليون دينار بحريني

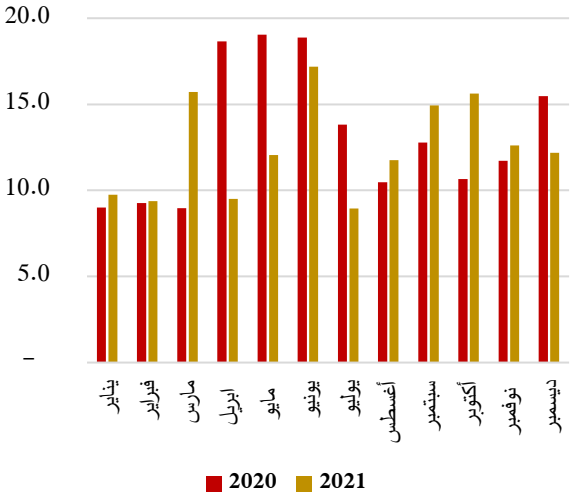


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

### جدول 5-7: الواردات الطبية Medical Imports (دينار بحريني)

| الواردات الطبية | | 2020 | 2021 | نسبة التغيير% |
|---|---|---|---|---|
| اللقاحات | Vaccines | 3,131,705 | 14,909,506 | 376.0 |
| محاليل طبية تباع بالتجزئة | Medicaments for retail sale | 59,636,825 | 67,324,642 | 13.0 |
| اجهزه علاج بالأوكسجين؛ او غيرها | Ventilators and Other Oxygen | 5,249,128 | 4,704,363 | (10.0) |
| معدات طبيه | Medical Equipment | 5,494,864 | 4,704,363 | (14.0) |
| قفازات طبية | Medical Gloves | 2,289,847 | 1,858,902 | (19.0) |
| كحول البروبيل | Propyl Alcohol | 720,962 | 346,336 | (52.0) |
| كحول اثيل خامل معد للاستعمالات | Ethyl Alcohol for Medical Uses | 89,765 | 25,518 | (72.0) |
| ألبسة وأطقم معقمة | Medical Garments | 5,683,990 | 1,443,137 | (75.0) |

*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

## ذ. الاستثمار الأجنبي المباشر

تشير نتائج مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي أجرته هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت خلال عام 2021 لتصل إلى حوالي 12,582.7 مليون دينار مقارنة بما يقارب 11,921.1 مليون دينار في عام 2020. وتشير نتائج المسح إلى أن المملكة العربية السعودية

قد حلت في المركز الأول من اجمالي الاستثمار المباشر الأجنبي لعام 2021 حيث شكلت كمية التدفقات ما يقارب 3,689.9 مليون دينار بحريني بينما تأتي دولة الكويت في المرتبة الثانية بحوالي 3,684.2 مليون دينار بحريني. وأما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي، فقد واصل القطاع المصرفي في جذب أكبر نسبة مساهمة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية الأخرى ليصل إجمالي الاستثمارات الي ما يقارب 8,384.4 مليون دينار بحريني خلال عام 2021، كما هو مشار اليه في الرسم البياني أدناه.

**رسم بياني 9-7: إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التصنيف الجغرافي لأهم عشر دول Total Inward Direct Investment (مليون دينار بحريني)**

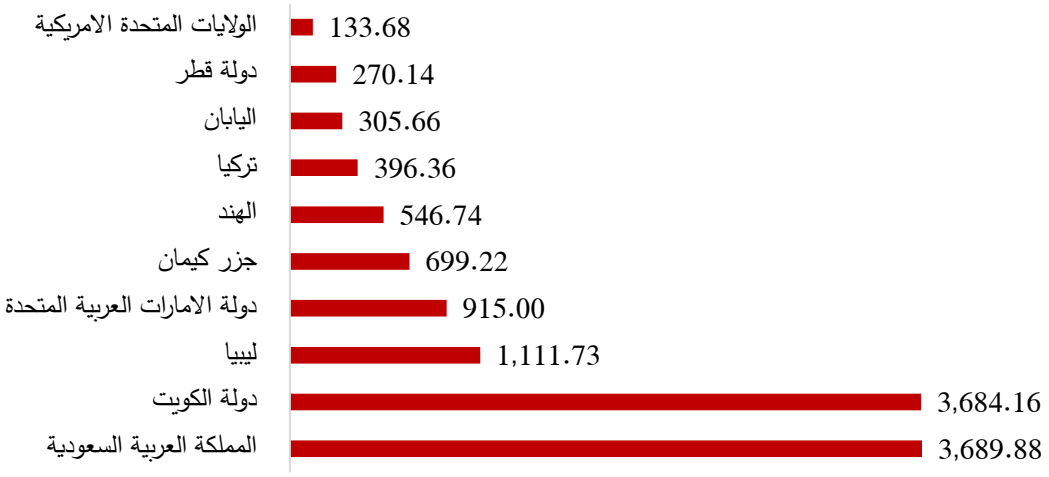


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*

**رسم بياني 10-7: الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي (مليون دينار بحريني)**

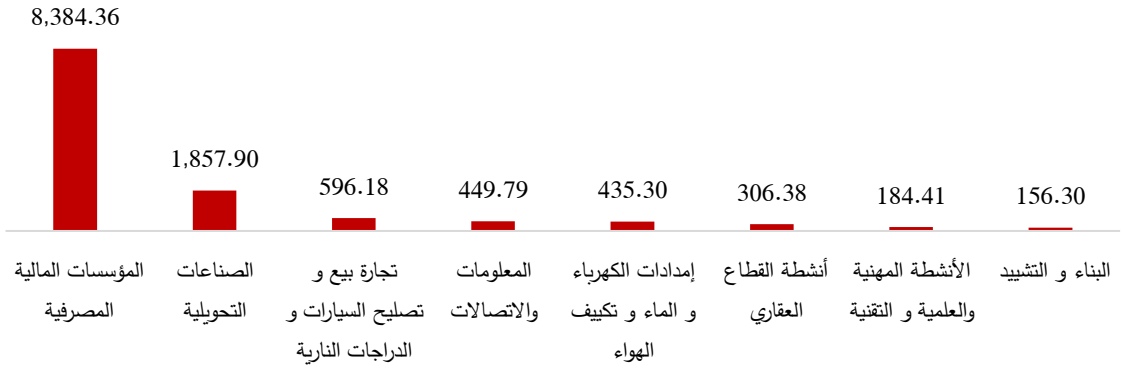


*المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الالكترونية.*